وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الأولى ماستر

تخصص:

قانون منافسة وإستهلاك

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس منهجية البحث العلمي

من إعداد الأستاذة : سالمي نضال

Google Scholar :

ORCID :

مخبر الانتماء او الكلية : الحقوق

2023/2022

مقدمة:

إن البحث العلمي هو ضرورة قائمة لكل إنسان مهما كانت درجة ثقافته أو مركزه

فمشكلات الحياة تتطلب تفكيرا ومنهجا علميا منظما لحلها لأن من أهداف العلم الفهم والتنبؤ والضبط والتحكم.

إن فهم الأحداث والظواهر في هذا العالم في جوانبه الطبيعية والإجتماعية يقتضي تحديد الأسباب والعوامل المؤدية إليها من جهة، وتحديد علاقة الظواهر والأحداث ببعضها البعض من جهة ثانية، فإذا فهم العالم أسباب الظاهرة ، فإنه يمكن أن يستخدم تلك الأسباب في تجارب ليتنبأ بما سيحدث في المستقبل، وبالتالي يستطيع التحكم في العوامل المؤدية إلى حدوث الظاهرة ،مما يجعله قادرا على أن يمنع وقوعها أو يتسبب في وقوعها، ولكن ضمن ظروف وشروط جديدة لا تضر بالفرد ،ولا بالمجتمع .

إن هذا التحكم والضبط هو الهدف من مناهج البحث العلمي لأن عمل الباحث لا يتوقف عند هذا الحد ،بل لابد عليه كخطوة ثانية أن ينتقل من المقدمات إلى النتائج، ومن العام إلى الخاص لأن قبول صحة المقدمة يؤدي إلى قبول صحة النتائج ،وبالتالي تصبح المعرفة السابقة تسمى مقدمة، والمعرفة الجديدة تسمى بالنتيجة .

وعلى كل، فإن دراسة منهجية البحث العلمي تعتبر من أهم الدّراسات التي تلقن للطلبة الباحثين، على اعتبار أنّ المنهجية هي عماد البحث العلمي وعموده الفقري، والمنهجية في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية التي يدخل ضمنها علم القانون ترتبط عموما بغايات العلوم الاجتماعية، والتي تهدف إلى إنشاء أحكام وقوانين عامة ومتناسقة علميا ومرتبطة بشكل وثيق بنمط سلوكي وأخلاقي يجب على أفراد المجتمع أن يتبعوه وإلا تعرضوا للجزاء بشتى صوره وأنواعه .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

والبحوث عموما في مجال العلوم القانونية تهتم بدراسة الظّواهر والمواقف الاجتماعية دراسة علمية قانونية من أجل اكتشافها وتفسيرها ،وضبطها وتنظيمها بواسطة مختلف المناهج العلمية المطروحة من قبل المتخصصين لدراسة مختلف البحوث العلمية ، غير أن المشكلة الأساسية في نظر الأساتذة والأكاديميين في مجال العلوم القانونية التي باتت اليوم تعترض سبيل الكثير من طلبة الدراسات القانونية هو تزويدهم في المراحل الأولى من الدراسة الجامعية بمواد ومفردات دراسية ذات طابع نظري ،ولذلك قلما نجد إهتماما بمدى إتقان هؤلاء الطلبة لأصول البحث العلمي ،ومناهجه ،وكيفية تطبيق تلك المناهج على البحوث القانونية ، والخروج بنتائج علمية وعملية قابلة للتطبيق على أرض الواقع .

وعلى هذا الأساس إرتأينا ضرورة تقسيم هذه المجموعة من المحاضرات إلى فصلين إثنين ، وفقا للطرح التالي:

الفصل الأول تناولنا فيه أنواع المناهج المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية .

أما الفصل الثاني فحاولنا فيه تسليط الضوء على منهجية التحليل والتعليق على النصوص القانونية والقرارات القضائية .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفصل الأول: أنواع المناهج المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية .

لمناهج البحث العلمي أنواع كثيرة ومتنوعة غير متفق من قبل الفقهاء على حصر عددها حيث تطول وتضيق قائمة تصنيف مناهج البحث العلمي من فقيه إلى اخر ،كما تختلف أعدادها وأنواعها بإختلاف وجهات نظر العلماء المختصين بعلم المنهجية، فالبعض منهم يركز على أنواع المناهج الرئيسية والأصلية فقط ، في حين يوسع البعض الاخر من عدد المناهج لأنه يعتبر بعض فروع وأجزاء المناهج الأصلية الأساسية مناهج بحث مستقلة وقائمة بذاتها [1].

وعلى كل فإن يجب التنويه على أن هناك صلة وثيقة تربط المنهج العلمي بالبحث العلمي، حيث لا وجود للعلم ولا البحث العلمي بدون المنهج العلمي، لذلك لابد من تحديد المفاهيم أولا قبل دراسة أنواع المناهج العلمية، فما هو علم المناهج؟ وكيف تكون؟ وما هي أهم التّصنيفات التي وضعت له؟ وما مدى إمكانية إخضاع العلوم الإجتماعية لاسيما القانونية منها للمنهج العلمي.

المبحث الأول : ماهية المناهج العلمية .

يعني المنهج مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم ،ويعرفه البعض من الفقهاء بأنه "الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة"[2] أو " فن التنظيم الصحيح لمجموعة من الأفكار العديدة ،إما من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها ،وإما من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها "[3].

[1]: طه حميد العنكبي/ نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، منشورات الإختلاف ، الجزائر ، 2015 ص61 .
[2]:أحمد غريب محمد عبد الكريم ،تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1983، ص77 .
[3]: بدوي عبد الرحمان، مناهج البحث العلمي، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص4.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

والمناهج أو طرق البحث عن الحقيقة تختلف بإختلاف مواضيع البحث العلمي ولهذا السبب توجد أنواع كثيرة من المناهج العلمية ،ولكن قبل التعرض لها سنعرج أولا على تعريف البحث العلمي ، ثم نتناول أنواعها بالتفصيل .

المطلب الأول: تعريف البحث العلمي

يعدّ البحث العلمي طريقة منظمة أو فحصا استفساريا منظما لاكتشاف حقائق جديدة والتّثبت من الحقائق القديمة والعلاقات التي تربط فيما بينها والقوانين التي تحكمها، وقد عرف بأنّه دراسة متخصصّة في موضوع معين حسب مناهج وأصول معينة.

وإذا لجأنا إلى تحليل عبارة " البحث العلمي "،فإننا نجد أنها مكونة من كلمتين هما "البحث "والعلمي "، فأما البحث فهو مصدر الفعل الماضي بحث ،ومعناه طلب، فتش ، تقصى ، تتبع، تحرى...إ لخ، وأما "العلمي "فهي كلمة منسوبة إلى العلم ،والعلم يعني المعرفة، والدراية، وإدراك الحقائق والإلمام بكل ما يتصل بها[4].

وإستنادا إلى هذا التحليل ،فإن البحث العلمي هو " طريقة أو محاولة منظمة يمكن أن توجه لحل مشكلات الإنسان في مجالات متعدّدة، وهو مجموعة الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان مستخدما الأسلوب العلمي وقواعد الطريقة العلمية في سعيه لزيادة سيطرته على بيئته واكتشاف ظواهرها وتحديد العلاقات بين هذه الظّواهر الطبيعية [5]، ويعرّفه "**ويتني**" بأنّه: "استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التّحقق منها مستقبلا، كما يعرفه "**هيلواي**" بأنّه وسيلة للدّراسة يمكن بواسطتها الوصول لحل مشكلة محدّدة، وذلك عن طريق التقصي الشّامل والدّقيق لجميع الشّواهد والأدلة التي يمكن التّحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة.

[4]: عمار بوحوش / محمد محود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الثامنة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص12 .
[5]: عمار عوابدي، مرجع سابق، ص19.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وفي ظل تعدّد تعاريف البحث العلمي، يرى **"جود"** أنّ تعريف البحث العلمي يختلف باختلاف أنواع البحوث ومجالاتها وأهدافها ووسائلها وأدواتها، وبالتالي فإنّه من الأفضل ألا نشغل الباحث أو الدّارس منذ بداية دراسته لمناهج البحث العلمي بمسألة تعريف البحث العلمي، ويكتفي بالتأكيد على نوعية البحث الجيد وخصائصه.

وانطلاقا ممّا سبق يمكن تحديد مفهوم البحث العلمي، بأنّه طلب المعرفة بطريقة منظمة وبأسلوب منهجي، حيث يحاول الباحث خلال العملية البحثية دراسة ظّاهرة أو مشكلة ما وكشف الآليات المتحكمة فيها وعواملها، ممّا يسمح بالوصول إلى المبادئ العامة والقوانين التفسيرية لهذه الظاهرة ،وهي نتائج يكمن تعميمها وتسمح مستقبلا بالتنبؤ بأبعاد تلك الظاهرة[6].

المطلب الثاني : تعريف مناهج البحث العلمي

لقد تعدّدت التعاريف المسندة لمصطلح المنهج حيث لا يوجد اتفاق حول معناه لحد الساعة، كما إمتد الإختلاف إلى أنواعه من طرف العلماء والمنشغلين بعلم المناهج، ، وهذا راجع إلى تعدّد الاتجاهات والمدارس في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية.

والمنهج لغة يعني الطريقة أو النّظام، كما يعني "كيفية" ،أو "فعل" ،أو تعليم شيء وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة، أما كلمة "Méthode" أو "Method" في اللّغة اللاتينية، فهي مأخوذة من الأصل اليوناني "Méthodos" الذي يتألف من مقطعين "Méta" بمعنى "بعد" و"hodos" بمعنى "طريق"، وبالتالي يحمل معنى السّير تبعا لطريق محدد، وكانت تعني عند أفلاطون معاني البحث والنّظر والمعرفة.

أمّا المنهج بمعناه الاصطلاحي، فيعني "الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود"، ويراد بمنهج البحث في أي فرع من فروع المعرفة البشرية الطريقة التي يتبعها

[6]: حسين أحمد رشوان، العلم والبحث العلمي ،دراسة في مناهج العلوم ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص25-26 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

العقل في دراسته لموضوع ما من أجل التّوصل إلى قانون عام أو مذهب جامع أو فن في ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا، بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة.

وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه " مجموعة من القواعد التي يتم وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة العلمية "[7] ، كما عرفه البعض الأخر بأنه "القواعد والقوانين التي تبين لنا خطوات البحث، وطرق البحث عن الحقيقة ،والعلم الذي يبحث في المناهج وينتقدها ويضع قواعدها يسمّى علم المناهج، وقد أخذ صفة العلم لأنّه يحتوي على مبادئ مشتركة بين كافة العلوم أي أنّ النّتائج المتوصل إليها تقبل التّعميم، كما أنّها تتصف بالتّجريد"[8].

المطلب الثالث : مميزات مناهج البحث العلمي[9].

تمتاز مناهج البحث العلمي بالخصائص التالية :

- هي طريقة التّفكير والعمل المنظمة التي تقوم على الملاحظة، والحقائق العلمية وتشمل مجموعة من المراحل المتسلسلة والمترابطة.

- التّعميم، أي تعميم النّتائج الخاصة بموضوع البحث والخروج بقواعد عامة يستفاد منها في تفسير ظواهر أخرى متشابهة.

- تجمع بين الاستنباط والاستقراء، أي بين الفكر والملاحظة (التّفكير التأملي) فالاستقراء يعني الملاحظة للظواهر وتجميع البيانات عنها بهدف التّوصل إلى تعميمات حولها، أمّا الاستنباط فيبدأ بالنّظريات ويستنبط منها الفروض، ثم ينتقل إلى عالم الواقع بحثا عن البيانات لاختيار صحة هذه الفرضيات.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[7]: محمد غريب عبد الكريم، البحث العلمي ، التصميم والمناهج والإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1982، ص77 .
[8]: بدوي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص4.
[9]: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي –أساسياته النظرية وممارساته العملية، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2000، ص131-136.

- المرونة مع القابلية للتّعدد والتّنوع ليتلاءم مع تنوع العلوم والمشكلات البحثية.

- إمكانية التثبت مع نتائج البحث العلمي في أي وقت وباستخدام أساليب ومناهج علمية جديدة.

- القدرة على التّنبؤ، فأساليب ومناهج البحث العلمي قادرة على وضع تصور لما يمكن أن تكون عليه الظّواهر المدروسة في المستقبل.

وقد أكدّ اتجاه من الفقه على وجود صعوبات تحول دون التّطبيق الشامل للمنهج العلمي في الدّراسات الإنسانية والاجتماعية، منها:

- تعقد الظواهر الاجتماعية لأنّ السّلوك الإنساني يتأثر بعوامل نفسية لدرجة إرباك الباحث.

- عدم القدرة على استعمال الطريقة المخبرية.

- فقدان التّجانس في الظّواهر الاجتماعية والإنسانية.

- صعوبة دراسة الظّواهر الاجتماعية والإنسانية دراسة موضوعية بعيدا عن الأهواء والعواطف الشّخصية.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

المطلب الرابع: تطبيقات مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية.

أثيرت مسألة خضوع العلوم الاجتماعية والإنسانية، منها العلوم القانونية لتطبيق مناهج البحث العلمي من قبل العديد من الفلاسفة ،ورجال المنطق والعلوم الطبيعية والرّياضية والطّبية[10]، حيث عارض بعض العلماء استخدام مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية،

[10]: عمار عوابدي، مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية ،الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص154.

نظرا لعدم موضوعية الظّواهر والعلاقات التي تحكمها وتنظمها وتدرسها هذه العلوم، حيث كانوا ينظرون إليها على أنّها ليست علوما وذلك لما تحدثه العلوم الإنسانية من لبس في المفاهيم، نظرا لخصائصها المتنوعة والمتمثلة في:

- عدم دقة المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية[11].

-تعقد الظّواهر الاجتماعية والسلوكية ،وتشابكها وعدم تجانسها[12].

-صعوبة الوصول إلى قوانين اجتماعية ثابتة وواضحة نظرا لشدّة تغيّر الظّواهر الاجتماعية.

- التّحيز والميول الشّخصي للباحث[13].

وتعتبر هذه الخصائص التي تتصف بها الظّواهر الاجتماعية في حد ذاتها موانعا لإخضاع هذه العلوم للمناهج العلمية حسب رأي بعض العلماء، إلا أنّ بعض الفلاسفة في العلوم الاجتماعية والإنسانية ومع اعترافهم بهذه الصّعوبات والعراقيل، فقد برهنوا إمكانية تطبيق مناهج البحث العلمي عليها، ويعتبر "إميل دوركايم" من أبرز وأشهر العلماء والفلاسفة الذين دافعوا وبرهنوا علميا عن إمكانية بحث ودراسة الظّواهر الاجتماعية والإنسانية بواسطة مناهج البحث العلمي، وذلك في كتابه الموسوم ب "قواعد المنهج في علم الاجتماع" ، حيث وضع مجموعة من القواعد العلمية التي تهيئ وتعد الظّواهر الاجتماعية والإنسانية لدراستها وبحثها بواسطة مناهج البحث العلمي مثل بقية العلوم الأخرى كالعلوم الطبيعية ،والرياضية ومن بين هذه القواعد ما يلي[14]:

[11]: أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الطبعة الخامسة، وكالة المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1979، ص308.
[12]: الزغبي محمد أحمد، التغيير الإجتماعي، الطبعة الثالثة، دار الطليعة، لبنان، 1982، ص31 .
[13]: أحمد بدر، مرجع سابق، ص310.
[14]: عمار عوابدي، مرجع سابق، ص158-159.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- ضرورة اعتبار الظّواهر الاجتماعية أشياء عند دراستها، فالشّيء هو كل ما يصلح أن يكون مادة للمعرفة، ومنه تصبح مثل الظّواهر الاجتماعية مثل الظواهر الطّبيعية قابلة للإدراك من خارج ذاتية الباحث.

- البحث عن المصدر الأصيل والأساسي لكل تطور هام عن طريق دراسة تركيب البيئة الاجتماعية.

- اكتشاف السّبب في وجود الظّاهرة الاجتماعية الحالية، وفي الظواهر الاجتماعية السابقة[15].

- اكتشاف الوظيفة التي تحققها وتؤديها الظاهرة الاجتماعية عن طريق ربط كل ظاهرة اجتماعية بفرضياتها.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

المبحث الثاني : تصنيفات مناهج البحث العلمي.

لم يتفق علماء المناهج على تصنيف واحد للمناهج، حيث تختلف التّصنيفات من عالم لأخر حسب الزّاوية التي ينظر من خلالها للمناهج، فمنهم من يأخذ فقط بالمناهج الأساسية ويعتبر بقية المناهج مناهج فرعية أو أدوات بحث، ومنهم من يوسع القائمة ولا يفرق بين المناهج الأساسية والمناهج الفرعية، ويعتبر بعض أدوات البحث العلمي مناهج بحث قائمة بذاتها، كما تختلف تصنيفات المناهج من حيث أنّها تقليدية أو حديثة، وسيتم التّطرق إلى أهمها.

[15]: الزغبي محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص32 .

المطلب الأول : ا لتّصنيفات ا لتقليدية للمناهج العلمية[16].

من أهم التّصنيفات التقليدية للمناهج العلمية ما يلي:

الفرع الأول : المنهج التّحليلي والمنهج التّركيبي.

ويسمى المنهج التّحليلي أيضا بالمنهج الاكتشافي أو منهج الاختراع، وهو يستهدف الكشف عن الحقيقة، والمنهج التركيبي الذي يطلق عليه أيضا المنهج التأليفي، الذي يقوم الباحث بواسطته بتأليف أو تركيب الحقائق المتوصل إليها عن طريق المنهج التّحليلي بهدف نشرها للجمهور، ويعاب على هذا التّقسيم بأنّه قاصر على دراسة كافة المعارف، فهو يشمل فقط الحقائق ولا يدرس الظّواهر والقوانين، كما أنّه يعتمد على تحليل الأفكار فقط، ولهذا فهو لا يشمل الكثير من فروع العلم.

الفرع الثاني: المنهج التّلقائي والمنهج العقلي التأملي.

المنهج وفقا لهذا التّصنيف إمّا أن يكون مصاغا من قبل بطريقة تأملية، وإمّا أن يكون نوعا من السّير الطّبيعي للعقل لم تحدّد أصوله مسبقا، فالباحث قد ينظم خطوات سير العقل نحو اكتشاف الحقيقة بطريقة توصله إلى النّتائج دون الاعتماد على منهج معين، وهذا هو المنهج التلقائي.

ولقد انتقد هذا التّصنيف كذلك لأنّه تحدث عن طرق ووسائل الحصول على المعرفة والشروط العقلية العلمية ،وليس على مناهج البحث العلمي كمناهج لها أصول وقواعد وقوانين، ويعاب على هذا التّصنيف أيضا بأنّه غير شامل لكافة تصنيفات المناهج.

المطلب ا لثاني : التّصنيفات الحديثة للمناهج ا لعلمية.

[16]: عبد الرحمان بدوي ،مرجع سابق ،ص 5.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

تتسع وتضيق أنواع المناهج من عالم إلى آخر تبعا للزّاوية التي ينظر منها خلالها للمناهج ،ومن بين التّصنيفات الحديثة للمناهج نجد ما يلي:

الفرع الأول : تصنيف "هويتني "[17].

من أهم المناهج حسب هذا الفقيه هي مايلي : المنهج الوصفي، المنهج التاريخي المنهج التّجريبي، المنهج الفلسفي، المنهج الاجتماعي، المنهج الإبداعي،غير أن ما يعاب على هذا التّصنيف أنّه يخلط بين مناهج البحث العلمي وأنواع البحوث العلمية، فمثلا البحث الاجتماعي لا يعد منهجا وإنّما أحد أنواع البحوث العلمية ويحتاج إلى منهج لإعداده[18].

الفرع الثاني : تصنيف "ماركيز "[19].

من أهم المناهج حسبه هي: المنهج الأنتروبولوجي (الملاحظة الميدانية)، المنهج الفلسفي، المنهج التاريخي، منهج المسح، منهج دراسة حالة، المنهج التّجريبي، ولكن ما يعاب على هذا التّصنيف أنّه يخلط بين المناهج الأساسية والمناهج الفرعية التي يعتبرها البعض أدوات للبحث لا ترقى إلى مرتبة المنهج، فمثلا منهج المسح ومنهج دراسة حالة، هما منهجان فرعيان ،وهما جزء من المنهج الوصفي.

الفرع الثالث : تصنيف "جود" و"سكيتس "[20].

[17]: رجاء وحيد دويدري، مرجع سابق، ص148.
[18]: أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه ،المكتبة الأكاديمية، الطبعة التاسعة ، بدون دار وسنة نشر ، ص 227.
[19]: عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الإجتماعي، الطبعة الثالثة ، المكتبة الأنجلو سكسونية ،القاهرة، 1981 ص702
.
: أحمد بدر،مرجع سابق ،ص 231.[20]

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

من أهم المناهج حسبهما هي: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج المسح الوصفي، المنهج التّجريبي، منهج دراسة الحالة والدّراسة الإكلينيكية، منهج دراسة النّمو والتّطور والوراثة، غير أنه ما يعاب على هذا التّصنيف أنّه غير شامل لكافة تصنيفات المناهج.

المطلب الثالث : تصنيف المناهج إلى مناهج أساسية ومناهج فرعية.

هناك تقسيم أخر لمناهج البحث العلمي متفق عليها من طرف بعض العلماء، وكتب علم المناهج وهي المناهج الأصلية والفرعية، وهو ما سنوضحه في الفرعين المواليين:

الفرع الأول : ا لمناهج الأصلية.

وهي كالتالي :المنهج الاستدلالي، المنهج التاريخي، المنهج التّجريبي، والمنهج الجدلي أو الدياليكتيكي.

الفرع الثاني : المناهج الفرعية.

وتضم كل المناهج الأخرى التي لم يتم الاتفاق حول اعتبارها مناهج أصلية ومن بينها، المنهج الوصفي والمنهج الإحصائي والمنهج التّحليلي والمنهج المقارن وغيرها من مناهج البحث الأخر.

ورغم اختلاف مناهج العلوم تبعا لاختلاف ميادينها، فإنّ هذه المناهج كلّها تشكل وحدة العقل الإنساني، كما أنّه يمكن استخدام كافة المناهج العلمية في بحث علمي واحد وفي نطاق علم معين واحد، بشكل تتكافل وتتعاون وتتساند فيه كافة هذه المناهج في إطار "التكامل المنهجي" لإنجاز بحث علمي كامل وشامل ذو براهين يقينية ثابتة ومطلقة، وكمثال على ذلك مثلا :

لدراسة ظاهرة الانتخابات يتوجب على الباحث أن يعتمد على المنهج الوصفي بالنّسبة للعملية الانتخابية، والمنهج التاريخي لمعرفة نتائج العملية الانتخابية السابقة، والمنهج الإحصائي عند قياس اتجاهات الرّأي العام ،وكذلك نسبة المشاركة في العملية الانتخابية ونسبة الأصوات المقبولة والملفات.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

المطلب الرابع: أنواع المناهج العلمية في ا لعلوم القانونية.

إن العلوم القانونية تعتبر جزءا لا يتجزأ من العلوم السلوكية والإجتماعية على أساس أن هدفها هو تنظيم المجتمع وضبطه ضبطا قانونيا وتنظيميا من أجل تحقيق المصالح العامة المشتركة عن طريق توفير الأمن والسلام والإستقرار الإجتماعي ،فهي تهتم بدراسة الظواهر والمواقف الإجتماعية دراسة علمية قانونية من أجل إكتشافها وتفسيرها والتنبؤ بها ،وتنظيمها عن طريق وضع قوانين علمية قانونية عامة ،وهو ما يجعل علم القانون فرعا من فروع العلوم الإجتماعية ينطبق عليها ما ينطبق على باقي العلوم الإجتماعية الأخرى من حيث تطبيق مناهج البحث العلمي عليها مع إجراء نوع من التخصيص، والتكييف والملاءمة بالقدر اللازم لدواعي ومتطلبات ،وخصوصيات طبيعة العلوم القانونية .[21]

وسنحاول في الفروع الموالية معرفة حقيقة إستخدام وتطبيق مناهج البحث العلمي الأصلية والأساسية الأكثر إستعمالا في مجال العلوم القانونية والإدارية عند دراسة كل منهج من هذه المناهج على حدى .

الفرع الأول: المنهج الاستدلالي[22].

يعدّ المنهج الاستدلالي من بين مناهج البحث العلمي الأساسية والأصلية التي أسهمت من خلال قواعدها في إرساء أسس ومبادئ تسهل على الباحث سلوك أيسر السّبل للوصول إلى الحقائق والأهداف المبتغاة، وسيتم محاولة تعريف المنهج الاستدلالي، وتحديد مبادئ الاستدلال وأدواته في الأجزاء التالية:

أولا: تعريف الاستدلال.

[21]: أبو زيد محمود ، علم الإجتماع القانوني، مكتبة غريب، القاهرة ،1977، ص18 .
[22]: خروع أحمد، المناهج العلمية وفلسفة القانون، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010، ص26.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

يعرف الاستدلال بأنّه "البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضّرورة دون الالتجاء إلى التّجربة، وهذا السّير قد يكون بواسطة القول، أو بواسطة الحساب" [23]،ويعرف أيضا بأنّه: "عملية عقلية منطقية يبدأ بها العقل من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة"[24].

إنّ الاستدلال هو شكل من أشكال التّفكير يستنتج بواسطته معارف جديدة من حكم واحد أو عدّة أحكام ،ويتكون أي استدلال من :

1)- **مقدمات الاستدلال**: هي الأحكام المنطلق منها التي تستنتج منها أحكام جديدة.

2)- **النتيجة**: وهي حكم جديد يحصل عليه بطريقة منطقية من المقدمات.

3)- **الاستنتاج**: وهو عملية الانتقال الفكري من المقدمات إلى النّتيجة.

4)- **الرّابطة المنطقية** : وهي التي يجب أن تكون بين المقدمة والنّتيجة.

وبالتالي فالمنهج الاستدلالي هو المنهج الذي يربط العقل فيه بين المقدمات والنّتائج أو بين الأشياء وعلّلها على أساس المنطق ،والتأمل الذّهني، فهو يبدأ بالكليات ليصل منها للجزئيات.

مثال:

قام عمر ببيع عقار إلى أحمد بتاريخ 2020/01/01، وهذا الأخير لم يقم بتسجيل العقد لدى الموثق وشهره، وبعد مرور سنة، قام عمر ببيع العقار نفسه بتاريخ 2021/01/01 إلى المدعو علي الذي قام بشهره لدى مصلحة الشّهر العقاري.

[23]: بدوي عبد الرحمان ، المرجع السابق، ص82.
[24]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص178.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

السّؤال: أي المشتريين الأسبق تاريخيا إلى شراء العقار[25]؟

الجواب:

تاريخ 2020/01/01 أسبق من تاريخ 2021/01/01 (مقدمة كبرى).

- عقد البيع الخاص بأحمد مؤرخ في 2020/01/01 وعقد البيع الخاص بعلي مؤرخ في 2021/01/01 (مقدمة صغرى).

- عقد أحمد أسبق تاريخيا من عقد علي (النّتيجة).

من خلال هذا المثال يلاحظ أنّ المقدمة الكبرى والمقدمة الصغرى تتكون من وقائع مادية، وهذه الحالة تكون المسألة مسألة واقع.

لكن إذا طرح السّؤال بالطريقة التالية: إلى أي من المشتريين تنتقل الملكية؟

الجواب:

- تنتقل ملكية العقار في عقد البيع في القانون الجزائري بعد التوثيق في عقد رسمي والشّهر العقاري (مقدمة كبرى).

- عقد البيع الخاص بأحمد لم يتم توثيقه في عقد رسمي ولم يتم شهره وعقد البيع الخاص بعلي تمّ شهره (مقدمة صغرى).

- عقد البيع الخاص بأحمد باطل بطلانا مطلقا.

- تنتقل الملكية إلى علي (نتيجة).

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[25]: بدوي عبد الرحمن ،مرجع سابق ،ص83 .

ففي هذا المجال يلاحظ أنّ المقدمة الكبرى هي مبدأ قانوني ،وفي هذه الحالة فالمسألة هي مسألة قانون تخضع لرقابة المحكمة العليا[26].

ويجب التّفرقة بين الاستدلال كعملية منطقية أولية ، والاستدلال كسلوك منهجي لتحصيل الحقيقة، فالاستدلال كعملية منطقية أولية هو كل برهان دقيق مثل القياس أو الحساب، أمّا الاستدلال كمنهج فهو السّلوك العام المستخدم في مختلف العلوم والرّياضيات على وجه الخصوص، وهذا الأخير هو التّسلسل المنطقي المتنقل من مبادئ أو قضايا أولية أخرى تستخلص منها بالضرورة دون استعمال التّجارب.

ثانيا : مبادئ الاستدلال.

مبادئ الاستدلال هي القضايا الأولية غير المستنتجة من غيرها وفق أي استدلال، لذا تعتبر نقطة البداية في كل استدلال[27]، ويقسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إل ثلاثة مبادئ وهي البديهيات، المصادرات "المسلمات" والتّعريفات وهي غير منفصلة عن بعضها بل هي متداخلة ومتكاملة، بحيث تكون مجتمعة في عملية استدلالية واحدة.

1)- ا لبديهيات.

تعرّف البديهية بأنّها: "قضية بيّنة بذاتها، وليس من الممكن البرهنة عليها،فهي تعد صادقة بلا برهان عند كل من يفهم معناها"[28].

من خلال هذا التّعريف يتبين أنّ البديهية تمتاز بالخصائص التالية:

- هي بينة نفسية: أي تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان منطقي[29] .

[26]: عوابدي عمار ،مرجع سابق ،ص179 .
[27]: بدوي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص89 .
[28]: عوابدي عمار ، مرجع سابق، ص 180 .
[29]: بدوي عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 89.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- هي أولية منطقية: أي أنّها قضية أولية غير مستنبطة أو مستنتجة من غيرها من المبادئ و القضايا الأخرى .

- البديهيات هي أيضا قاعدة صورية عامة أو قضية مشتركة: لأنّها تقبل من كافة العقول على السواء ، ولا تخص فرعا واحدا من العلوم، بل تشترك فيها كل العلوم كالعلوم الدقيقة والعلوم الإنسانية [30]، ومن أمثلة البديهيات، القضايا الخمسة لإقليدس وهي:

- الأشياء التي تساوي شيئا واحدا ،أو تساوي أشياء متساوية تكون متساوية.

- إذا أضيفت أشياء متساوية إلى أشياء متساوية كانت النّتائج متساوية.

- إذا طرحت أشياء متساوية كانت البواقي متساوية.

- الكل أكبر من كل جزء من أجزائه.

- الأشياء المتطابقة متساوية.

2)- المسلمات (المصادرات):

المسلمة هي "فكرة يصادر على صحتها ، ويسلم بها تسليما مع عدم بيانها بوضوح للعقل، ولكنّنا نتقبلها نظريا لفائدتها ولأنّها لا تؤدي إلى تناقض".

إنّ المسلمات أقل يقينية من البديهيات، فهي ليست بينة نفسية، وإنّما يصادر على صحتها لأنّ كل استدلال ينطلق منها، يصل إلى نتائج صحيحة غير متناقصة، والانطلاق من عكسها يؤدي إلى تناقض في الاستدلال، ومن أمثلة المصادرات أنّ الإنسان يفعل أو لا يفعل وفقا لما يرى فيه النّفع وأن كل البشر يطمحون إلى العيش في رفاهية ،طمأنينة وسلام.

3)-التّعريفات[31]:

[30]: عوابدي عمار ، مرجع سابق، ص 180 .
[31]:عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 182.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

التعريفات هي قضايا وتطورات جزئية وخاصة بكل علم ،و التّعريف هو التّعبير عن ماهية المعرف عنه وحده، وعنه كلّه بمصطلحات مضبوطة، بحيث يصبح التّعريف جامعا مانعا[32]، يجمع كل صفات الشيء ويمنع دخول صفات أو خصائص خارجة عنه، فالجمع والمنع هما الصّفتان اللّتان تمنحان للشيء المعرف هويته الحقيقية.

والتّعريف قضية أولية بحيث تبنى من خلاله كل الاستدلالات التي توصل إلى نتائج غير متناقضة مع العلم والواقع، وعلى خلاف البديهيات والمسلمات ،لا تعتبر التّعريفات قضية مشتركة، فهو يخص الشيء وحده دون غيره من الأشياء.

ثالثا: أدوات الاستدلال.

تقتضي العملية الاستدلالية أدوات معينة يستخدمها الباحث لاستخراج النّظريات والمبادئ من القضايا الأولية أو المقدمات، وهذه الأدوات هي: البرهان الرّياضي، القياس، التّجريب العقلي، التّركيب العقلي[33].

1)- ا لبرهان الرّياضي:

هو عملية منطقية تنطلق من قضايا أولية صحيحة إلى قضايا أخرى ناتجة عنها بالضرورة وفقا لقواعد منطقية خالصة، ويصفه العلماء بأنّه مبدع وخلاق لأنّ النّتائج المتوصل إليها لم تشتمل عليها المقدمات لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دوما بحقيقة جديدة[34].

2)-القياس:

هو عملية عقلية منطقية تنطلق من مقدمات مسلم بها أو مسلمات إلى نتائج افتراضية غير مضمون صحتها، فالقياس هو تحصيل حاصل مستمر، عكس البرهان الرّياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنا ولا صراحة.

[32]: بدوي عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص93 .
[33]: عوابدي عمار ، مرجع سابق، ص 184 .
[34]:خروع أحمد ، المناهج العلمية وفلسفة القانون ،الطبعة الرابعة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2010 ، ص27.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

3)-التّجريب العقلي:

وهو في معناه العام والواسع قيام الإنسان في داخل عقله بكل الفروض والتّحقيقات التي يعجز عن القيام بها في الخارج، على عكس التّجريب في المنهج التّجريبي.

والتّجريب الذي نقصده هو التّجريب العقلي العلمي ،وليس الأدبي الخاص بالفنانين والشّعراء.

ويقوم التّجريب العقلي العلمي على وقائع يجرب عليها الإنسان الأوضاع والفروض العقلية الدّاخلية العديدة، بمعنى هو قيام الباحث داخل عقله بكل الفروض والتّجارب التي يعجز عن القيام بها في الخارج، وهو يختلف عن المنهج التّجريبي الذي يعتمد على الملاحظة ،والفرضية والتّجارب الخارجية المادية، بينما في التّجريب العقلي التّجارب تكون داخل العقل فحسب، لاستخلاص النّتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني[35].

4)- ا لتّركيب:

هو عملية عكسية تنطلق من مقدمات صحيحة إلى استخلاص نتائج معينة، وهذه المقدمات الصّحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية، فيتم التأليف بين هذه النّتائج للوصول إلى نتائج أخرى.

رابعا : عيوب ومزايا المنهج الاستدلالي.

[35]: بدوي عبد الرحمان، مرجع سابق ،ص 116 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وجه العلماء للمنهج الاستدلالي وتطبيقه على الظّواهر القانونية الانتقادات التالية:

- يقوم المنهج الاستدلالي على البديهيات والمسلمات والتّعريفات، وهي قضايا لا يمكن البرهنة على صحتها.

- إنّ مبادئ هذا المنهج الاستدلالي الثلاثة ترجع في نهاية الأمر إلى أصل مبدأ واحد وهو المصادرات[36].

- إن النّضوج العقلي العلمي ،وظهور المناهج التي تمتاز بالواقعية والموضوعية في تحليلها للظّواهر الطّبيعية والاجتماعية والسياسية والقانونية دراسة حية وواقعية قد بين بوضوح عجز وقصور هذا المنهج بصورة جليّة في هذه الظّواهر، فتطبيق المنهج الاستدلالي لا يخدم العلوم القانونية، لأنّ هاته الأخيرة هي علوم إنسانية تدرس الظاهرة السّلوكية التي تمتاز بالمرونة والديناميكية[37]، لذا دعا التّجريبيون وعلى رأسهم "فرنسيس بيكون"، إلى ضرورة إخضاع الظّاهرة السّلوكية للمنهج التّجريبي الذي يدرس الظّاهرة واقعيا في وضعها الرّاهن ويقنن ما يضبطها من قوانين.

وبالرّغم من بعض العيوب التي قد تشوب المنهج الاستدلالي بتطبيقه في مجال الدّراسات والأبحاث القانونية، إلا أنّه لا زال منهجا معتمدا ذو قيمة علمية في نطاق الدّراسات القانونية بصفة خاصة، إذ يؤدي دورا في تنظيم وضبط العملية العقلية والمنطقية وتوجيهها بواسطة مبادئ وقوانين علمية، للوصول للحقيقة وتفسيرها والتّنبؤ بها ،والتّحكم فيها.

الفرع الثاني : المنهج الوصفي.

لقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بثلاث نشاطات بحثية أساسية هي: حركة المسح الاجتماعي في انجلترا، والمنهج المونوغرافي عند "فرديريك لوبلاي" في فرنسا، ونشأة الدّراسات الأنثروبولوجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

[36]: عوابدي عمار ،مرجع سابق ،ص 193 .
[37]: طه بدوي محمد ، الثورة بين الشرعية والحتمية ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،1971 ،ص 20 .

ويهتم المنهج الوصفي بدراسة الظّواهر والأحداث كما هي، من حيث خصائصها وأشكالها والعوامل الخارجية المؤثرة فيها للحصول على الحلول والتّنبؤ بمستقبل هذه الظّواهر والأحداث.

ولا تكاد توجد مشكلة يعجز هذا المنهج عن تناولها، وذلك لأنّه أكثر مناهج البحث شيوعا أو استخداما في الدراسات الإنسانية حتى الان وذلك نتيجة لصعوبة إستخدام المنهج التجريبي في المجالات الإنسانية [38]، كما أنّه يمكن أن يشترك مع أي منهج آخر، فدراسة أية ظاهرة أو مشكلة تتطلب أولا وقبل كل شيء وصفا لهذه الظّاهرة وتحديدا لها كما وكيفا، ومن ثمّة يمكن أن يعدّ منهج البحث الوصفي الأساس لمناهج البحث الأخرى، حيث أنّه لا يقف عند مجرد وصف الظّاهرة أو تحديدها، بل يسير خطوات نحو محاولة الفهم والتأويل والتّنبؤ والتّحكم، وبذلك تتوافر فيه مفاتيح العلم الثلاث، الفهم، التّنبؤ والتّحكم.

وتصنف البحوث الوصفية وفقا لهذه الأهداف إلى بحوث تشخيصية ،تقويمية وبحوث علمية ،كما تصنف أيضا إلى بحوث وصفية انية أو تبعية أو مقارنة ،وإلى بحوث مسحية ودراسة للحالة [39].

أولا : تعريف المنهج الوصفي.

يعرف المنهج الوصفي بأنّه "طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النّتائج التي يتم التّوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها "[40]، وهناك تعريف آخر للمنهج الوصفي بأنّه "محاولة الوصول إلى المعرفة الدّقيقة والتّفصيلية

[38]:الحسن إحسان محمد /الحسن عبد المنعم ، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي ،دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت ،1982 ،ص 187 .

[39]: سمير نعيم أحمد، المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، الطبعة الرابعة، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1987 ص188.

[40]: بوحوش عمار/ الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الثامنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص138.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق ،أو وضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة"[41].

ولا يقتصر دور منهج البحث الوصفي على عملية وصف الظّاهرة، وإنّما يشمل المعلومات والبيانات الكافية والدّقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدّد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة، وتبويبها وتحليلها ثم تفسيرها بطريقة موضوعية من أجل الحصول على نتائج عملية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

ثانيا : أهداف المنهج الوصفي .

يقوم المنهج الوصفي على مجموعة من الأهداف وهي :

-جمع معلومات حقيقية ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين .

- تحديد المشاكل الموجودة ،أو توضيح بعض الظواهر .

- إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.

- تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما، والإستفادة من آرائهم وخبراتهم لوضع تصور وخطط مستقبلية بشأن المشاكل ذات الطبيعة المتشابهة .

- إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة[42] .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[41]: شفيق محمد، البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية 1985 ، ص80 .

[42]: غريب محمد سيد أحمد/عبد الباسط محمد عبد المعطي، البحث الإجتماعي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1975، ص 141.

- لا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها ،بل يمتد إلى تحليلها تحليلا كافيا ومعمقا ،وتفسير النّتائج المتوصل إليها، ثم الوصول إلى تعميم بشأن الظّاهرة محل الدّراسة ،وتطوير واقعها [43].

ثالثا : أسس المنهج الوصفي .

يرى الكثير من المهتمين بمناهج البحث أن البحوث الوصفية لابد أن ترتكز على خمسة أسس تتمثل فيما يلي :

1)- إمكانية الإستعانة بمختلف الأدوات المستخدمة للحصول على البيانات كالمقابلة والملاحظة ،وإستمارة البحث وتحليل الوثائق والسجلات سواءا بصورة منفردة أو بصورة مجمعة يمكن خلالها الجمع بين إستخدام أكثر من أداة .

2)- نظرا لأن الدراسات الوصفية تهدف إلى وصف وتحديد خصائص الظواهر المتفرقة فلابد أن يكون هناك إختلاف في مستوى عمق تلك الدراسات، بمعنى أن يكتفي بعضها بمجرد وصف الظاهرة المبحوثة كميا أو كيفيا بغير دراسة الأسباب التي أدت إلى ماهو حادث فعلا ، بينما يسعى البعض الاخر إلى التعرف على الأسباب المؤدية للظاهرة علاوة على ما يمكن عمله أو تغييره حتى يؤدي إلى إجراء تعديل في الموقف المبحوث .

3)- تعتمد الدراسات الوصفية غالبا على إختيار عينات ممثلة للمجتمع الذي تؤخذ منه وذلك بغرض توفير الجهد والوقت، وتكاليف البحث .

4)- لابد من إصطناع التجريد خلال البحوث الوصفية حتى يمكن تمييز خصائص أو سمات الظاهرة المبحوثة لاسيما وأن الظواهر الإجتماعية كما صرحنا به سابقا تتسم بالتداخل والتعقيد الشديدين الأمر الذي لا يمكن الباحثين من مشاهدة كل تلك الظواهر في مختلف حالاتها على الطبيعة [44].

[43]: عبد اللطيف محمد العبد ، مناهج البحث العلمي ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1979 ، ص188 .
[44]: بوحوش عمار /محمد محمود الذنيبات ، مرجع سابق ،ص 140 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

رابعا : خطوات المنهج الوصفي [45].

- الشعور بمشكلة البحث ،وجمع المعلومات والبيانات التي تساعد على تحديد معالم الظاهرة الموصوفة .

- تحديد المشكلة التي يريد الباحث دراستها وصياغتها بشكل سؤال محدد ،أو أكثر من سؤال.

- وضع فرض أو مجموعة من الفروض كحلول مبدئية للمشكلة يتجه بموجبها الباحث إلى الحل المطلوب .

- إختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة ،وأسلوب إختيارها وأدوات البحث التي سيستخدمها الباحث في الحصول على المعلومات كالإستبيان المقابلة ،الإختبار أو الملاحظة وذلك وفقا لطبيعة مشكلة البحث وفروضه .

- جمع المعلومات المطلوبة بطريقة دقيقة ومنظمة .

- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها .

- تحليل النتائج وتفسيرها ،وإستخلاص التعميمات والإستنتاجات منها .

خامسا : أساليب البحوث الوصفية[46].

يستخدم المنهج الوصفي في دراسة معظم الظّواهر العلمية، كالظّواهر الاجتماعية، الإنسانية، الطّبيعية، فعن طريق هذا المنهج يتعمق الباحث في تحليلها للحصول على تقديرات دقيقة لحدوثها والتّعرف على طبيعة علاقاتها المنتجة لهذه الظّواهر.

[45]: ذوقان عبيدات واخرون ، البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ، 1983 ، ص 189 .

[46]: سمير نعيم أحمد ، المنهج العلمي في البحوث الإجتماعية ، الطبعة الرابعة ،مكتبة سعيد رأفت،القاهرة ، 1987 ص188.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وتتخذ الدّراسات الوصفية أساليب وأنماط مختلفة، رغم أنّه لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين حول كيفية تصنيفها، نظرا لاختلاف خلفياتهم العلمية والثقافية وخبرتهم العلمية، ومن أبرز هذه الأساليب: أسلوب المسح (الدّراسات المسحية)، دراسة حالة، وأسلوب تحليل المحتوى،وهو ما سنتناوله في الجزئيات الموالية .

1)- أسلوب المسح (الدّراسات المسحية)[47]:

تعتبر الدّراسات المسحية الأكثر شيوعا في البحوث الوصفية، وتتناول دراسة الظّواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات وبيانات رقمية عنها، ويهدف هذا النّوع من الدّراسات إلى دراسة مشكلة اجتماعية راهنة ،أو جمع بيانات معينة عن سكان منطقة جغرافية معينة بقصد تشخيصها واتخاذ إجراءات معينة بشأنها.

كما عرف أسلوب المسح بأنّه دراسة شاملة ومحاولة منظمة لجمع البيانات لتحليل وتفسير وتقرير الوضع الرّاهن لنظام اجتماعي ،أو جماعة أو بيئة معينة في وقت معين، للوصول إلى بيانات يمكن تصنيفها وتفسيرها للاستفادة منها مستقبلا في الأغراض العلمية.

أ)- مزايا الدّراسات المسحية:

- سهولة تطبيقها ،وتعدّد مجالاتها.

- وصف الحالة الرّاهنة للظّاهرة بالمقارنة مع مستويات ومعايير محدّدة علميا ومهنيا لتحديد الخصائص الدّقيقة، وبالتالي تحديد اتجاهات التّطور.

- تحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم للظّاهرة محل الدّراسة.

[47]: أحمد بدر ،مرجع سابق ،ص289.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- كما أنّ الدّراسات المسحية تعتبر أداة مهمة للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للتّخطيط وحل المشاكل الاجتماعية، الإدارية، البيئية المعاصرة دون تحيّز وبعيدا عن اللا موضوعية.

- قدرته الكبيرة على تغطية وحدات كبيرة باستخدام أسلوب العينة، ومن ثمّة تعميم تطبيقات النّتائج المتحصل عليها.

- تناوله لظواهر معاصرة، ممّا يجعله أكثر دقة.

ب)- عيوب الدّراسة المسحية:

- تستهلك الدّراسة المسحية الجهد الكبير والزّمن الطويل، بسبب خطواتها وكمية البيانات والمعلومات، وتعدّد أسلوب جمعها ومعالجتها وعرضها، فقد يستعمل الباحث أكثر من أداة من أدوات البحث العلمي، كالمقابلة، الاستبيان، العينة[48].

- ارتفاع تكاليف استخدامه وتطبيقه.

- صعوبة السّيطرة على كل متغيرات الدّراسة.

- احتمال وجود قدر كبير من التّحيز من الباحث لبعض جوانب الدّراسة.

- قيمة النّتائج المتحصل عليها مرتبطة بدّقة وجود عينة الدّراسة ،وأدوات البحث العلمي.

ج)- مجالات الدّراسات المسحية:

تتحدد مجالات الدّراسات المسحية في نوع البيانات والمعلومات، منها:

الإدارة والقوانين: وتتعلق بالمسائل التالية:

[48]: طه حميد حسن العنبكي/نرجس حسين زاير العقابي ،مرجع سابق ،ص37-41 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- القوانين التي تستخدم في الجباية.

- الأساس القانوني أو التّنظيمي لكيان المجتمع المحلي.

- كيفية تحديد الحقوق والواجبات وعلاقة الهيئات والمؤسسات بالقوانين واللّوائح.

- التّنظيمات السياسية الموجودة والجماعات التي تسيطر عليها.

- دراسة مسحية لواقع المراكز البحثية المهتمة بالبيئة في الجزائر وآفاق تطويرها.

- طبيعة الخدمات التي تقدّمها الهيئات الحكومية.

- المؤسسات الاقتصادية المؤثرة في ظاهرة التلوث البيئي.

الظروف الاقتصادية والجغرافية: وتتركز البحوث المسحية على:

- الأحوال الاقتصادية لأفراد المجتمع.

- تأثير جغرافيا المنطقة في النقل والأعمال والمهن والصّحة وتوزيع السّكان.

- النّشاطات الاقتصادية في المجتمع.

الخصائص الاجتماعية والثقافية: وتشمل:

- علاقة المجتمع المحلي بالمجتمعات الأخرى.

- طبيعة المجتمع المحلي وتماسكه والصّراعات العصبية.

- الأمراض الاجتماعية كالبطالة، التّسول، الجريمة...إلخ.

- الخدمات الثقافية.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

2)- أسلوب دراسة حالة[49]:

برزت أهمية دراسة الحالة في ميادين الخدمة الاجتماعية ،والعلاج النّفسي والإدارة والاقتصاد وغيرها، وقد تعدّدت آراء العلماء في أساليب دراسة الحالة، إلا أنّهم اتفقوا على أنّها تستهدف الإحاطة الشّاملة المعرفية بتفاصيل الحالة من المنظور الديناميكي والتّرابطي التاريخي.

فعن طريق دراسة الحالة يمكن للباحث جمع البيانات ودراستها، ورسم من خلالها صورة كلية لوحدة معينة في العلاقات المتعدّدة، ويتم هذا الأسلوب من الدّراسة عن طريق تركيز البحث على مفردة من المفردات ،وتناولها بالدّراسة المعمقة بالتّحليل الشّامل لكافة العوامل والعناصر والمتغيّرات المؤثرة فيها والمتأثرة بسلوكها، بحيث تصبح المفردة هي ميدان البحث للباحث[50].

أ)- مزايا منهج دراسة حالة:

- توفير معلومات تفصيلية وشاملة ومعمقة عن الظّاهرة المدروسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى[51].

- يساهم هذا المنهج في إثراء البحوث بالمعلومات التي تكشف حقائق قد تكون غامضة أو مجهولة بالنّسبة للباحث، ممّا قد يسمح ببناء فروض ونظريات جديدة.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[49]: عمار بوحوش/محمد محمود الذنيبات ،مرجع سابق ،ص 130.
[50]: عبد الباسط حسن ، أصول البحث الإجتماعي ، مطبعة لجنة البيان العربية ، مصر ،1963،ص 293 .
[51]: محمد علي محمد ،علم الإجتماع والمنهج العلمي – دراسة في طرائق البحث واساليبه ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ،1983 ، ص185 .

- يسعى هذا الأخير إلى تكامل المعرفة لاعتماده على أكثر من أداة للحصول على المعلومات، كما أنّه يتناسب مع جميع مستويات البحث والوصف والتّفسير.

- يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة، وبالتالي يفتح الباب أمام دراسات أخرى في المستقبل.

- يمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول الظّاهرة محل الدّراسة.

ب)- عيوب منهج دراسة حالة:

- تحيّز الباحث في بعض الأحيان عند تحليل وتفسير نتائج الظّاهرة، ممّا يؤثر على موضوعية الدّراسة.

- صعوبة تعميم نتائج أسلوب دراسة حالة على حالات أخرى مشابهة للظّاهرة المدروسة لأن الحالة التي قد يختارها الباحث للدراسة قد لاتمثل المجتمع كله ،أو الحالات الأخرى .

- وجود بعض الحالات الشاذة التي لايمكن تعميمها ،ويمكن تفادي هذا النقد عن طريق المقابلات المضبوطة ،والتسجيل الموحد من جانب موحد[52] .

- قد تكون تكاليف عمليات إجراء المقابلات وإستيفاء البيانات باهضة[53] ،ومكلفة جدا سواءا من الناحية المادية أو من ناحية الوقت .

3)- دراسة تحليل المضمون:

[52]: قنديلجي عامر إبراهيم ، البحث العلمي –دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث ، مطبعة عصام ، العراق ،1979 ص51-52 .

[53]:بوحوش عمار /الذنيبات محمد محمود ، مرجع سابق ،ص 136 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

يقوم أسلوب تحليل المحتوى على وصف منظم ودقيق لنصوص مكتوبة ومسموعة من خلال تحديد موضوع الدّراسة وهدفها ،مع تعريف مجتمع الدّراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه.

وتحليل المحتوى هو أسلوب في البحث يستخدم لوصف المحتوى الظاهر وصفا موضوعيا ومنطقيا منظما وكميا في ضوء وحدة التحليل، وقد تكون هذه الأخيرة رسائل، مخطوطات، أقوال، تحليلا للقوانين والنّظم والتّقارير الصّادرة من جهات معينة...إلخ.

فالباحث بعد اختيار الوثائق والسّجلات المناسبة يقوم بتحليلها مستندا إلى البيانات الصّريحة المذكورة فيها، ويتعيّن على الباحث التأكد من صدق الوثيقة ،أو السّجلات المستخدمة في التّحليل، سواء من حيث أهميتها ،أو أصالتها ،أو موضوعيتها.

وأسلوب تحليل المحتوى يتطلب القيام ببعض الإجراءات والخطوات، الأمر الذي يقتضي تصنيف وحدات تحليل واضحة ودقيقة للوصول إلى أداة التّقويم.

أ)- مجالات استخدام تحليل المضمون:

من أهم المجالات والموضوعات التي يستخدم فيها أسلوب تحليل المحتوى ما يلي:

- التّعرف على المعارف والقيّم ،وتحقيق الأهداف في الكتب والمناهج والأدبيات التّربوية والثقافية ....إلخ.

- دراسة محتوى المؤتمرات الصّحفية.

- تحليل النّصوص السياسية والقانونية.

- دراسة وتحليل المواد التي تقدّمها الصّحف والإذاعة المسموعة والمرئية.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- تحليل مضمون الخطابات السياسية والديبلوماسية، والبرامج السياسية للأحزاب ،وبرامج الحملات الانتخابية.

- التّحليل القانوني للمواثيق الدولية والنّصوص القانونية الوطنية،وبالتالي فإن هذا الأسلوب يستخدم في تحليل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والسياسية القائمة في أي مجتمع في الماضي ،أو الحاضر ،أو المستقبل [54]،وهذا النوع من الأبحاث مفيد بالنسبة لمعرفة عوامل التغيير الإجتماعي ،وردود فعل الناس لقرارات القيادة السياسية .

فمثلا التقارير التي تأتي إلى الوزارات يمكن دراستها بطريقة موضوعية وهذا للتعرف على اراء الجهات التي تراسل تلك الوزارات [55]،فلو أردنا مثلا دراسة نوعية البرامج التي تعرضها قناة تلفزيونية على تصرفات الشباب ،فإنه بإمكاننا إستخدام منهج تحليل المضمون لكي نتعرف على مدى تأثر الشباب ببرامج القناة ،ونوعية الأفلام والأشرطة المعروضة فيها ،وقد نجد من خلال تحليل تلك البرامج المعروضة ،وتصرفات الشباب وارائهم ماإذا كانت لتلك البرامج تأثيرات سلبية أو إيجابية .

ب)-مزايا تحليل المضمون وعيوبه:

يمتاز أسلوب تحليل المضمون بعدد من المزايا، وله في الوقت ذاته العديد من العيوب منها:

- عدم الاتصال المباشر بالمصدر البشري، ممّا يقلل من إمكانية تدخل الذّاتية، بحيث لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها.

- إمكانية إعادة الدّراسة مرة ثانية، ومقارنة النّتائج.

[54] : بوحوش عمار /الذنيبات محمد محمود ، مرجع سابق، ص 150 .
[55]: محمد الغريب عبد الكريم، البحث العلمي : التصميم والمنهج والإجراءات ، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية، 1982،ص20- 21 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- ورغم الإيجابيات المقدمة لأسلوب تحليل المحتوى ،إلا أنّ استخدام هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب، منهاما يلي :

- يحتاج هذا الأسلوب إلى جهد مكتبي كبير.

- يغلب على نتائج تحليل المحتوى طابع الوصف لمحتوى وشكل المادة المدروسة، ولا يبين هذا الأخير الأسباب التي أدت إلى ظهورها.

- لا يمتاز هذا الأسلوب بالمرونة، حيث يكون الباحث مقيّدا بالمادة المدروسة ومصادرها المحدودة.

- صعوبة الإطلاع على بعض الوثائق لسريتها ممّا يؤثر على العملية البحثية.

كما يعتبر المنهج الوثائقي من انواع المنهج المسحي ،ولقد ذكر هيل سنة 1969 وهو من اوائل من كتب عن المنهج الوثائقي حيث اعتبره منهج قائم بذاته حيث قال بشأنه "عندما يريد الباحث ان يدرس وقائع وحالات ماضيه ،او عندما يريد تفسير وثائق تربوية ذات ارتباط بالحاضر, فلا بد له من منهج يختلف عن المنهج المسحي وعن المنهج التجريبي وهذا المنهج هو المنهج الوثائقي والذي يعني الجمع المتأني والدقيق للوثائق عن مشكلة البحث ومن ثم القيام بتحليلها تحليلا يستطيع الباحث بموجبه استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من نتائج" .

ومن أهم خطوات المنهج الوثائقي تحديد المصادر ،وتقويمها تقويما خارجيا وداخليا ومن ثم تفسيرها، فالتحليل الوثائقي يتم من خلال الوثائق المتوفرة ويسمى أيضا بمنهج البحث المكتبي ،أو البحث التحليلي أو تحليل المحتوى ،ويأخذ التحليل الوثائقي الطابع الكمي في سرد ما يمكن تعريفه وتحديده من الخصائص وهذا لا يغني عن التفسير الكيفي الذي يعد ضروريا ومهما لتقرير الإتجاه الذي يجب أن يجلب اهتمام الباحث[56] .

[56]: أحمد بدر ،مرجع سابق ،ص247 .

الفرع الثالث : ا لمنهج ا لتحليلي .

يعتبر المنهج التّحليلي أحد أهم مناهج البحث العلمي، ويستخدم هذا المنهج بكثرة في عمليات تحليل البيانات ،وهدفه الوصول إلى أفضل حلول ممكنة للمشكلة المتعلقة بموضوع البحث، فالمنهج التّحليلي هو دراسة بحثية وفق خطوات منهجية تهدف إلى دراسة معاني المحتوى، والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الموضوعي في السّمات الظّاهرة لهذا المحتوى.

ويعدّ هذا المنهج من أهم المناهج البحثية في مجال الدّراسات القانونية، ويفيد هذا المنهج في إعداد مشروعات الأحكام القضائية، حيث يوجب ذكر النّصوص القانونية التي يستند إليها منطوق الحكم في رصد الأسباب وذكر الأسباب الواقعية.

ويقوم المنهج التّحليلي على تفكيك أو تجزئة الظواهر والمشكلات البحثية إلى العناصر الأولية التي تكونها للكشف عن العلاقات الموضوعية ورده إلى عناصره المكونة له، حتى يمكن إدراكه إدراكا واضحا ،ففيه يقوم الباحث بتفسير الظواهر والنّصوص الكلية باعتبارها ظاهرة أو مبدأ أو نظرية عامة، ثم يقوم بعد ذلك بتطبيق ذلك المبدأ أو النّظريات على الجزئيات، أي تعميم الكليات على الجزئيات ، أو تطبيق الحكم العام على الحكم الخاص[57].

ومن أهم أمثلة تطبيقات المنهج التّحليلي:

- تحليل النّصوص القانونية لفهمها وتفسيرها بقصد الوصول إلى تطبيقها على الوقائع المختلفة، وينطلق هذا المنهج من القواعد العامة إلى الوقائع الخاصة أو الجزئيات، ومن شأن هذا المنهج الكشف عن مزايا وعيوب النّصوص القانونية من خلال تحليلها ، وتطبيقها على الوقائع المختلفة.

[57]: ريما ماجد ، البحث العلمي –إجابات عملية لأسئلة جوهرية ،مؤسسة بدريش إيبيرت ، بيروت ،2016 ،ص39.

- يمكن استخدام المنهج التحليلي في دراسة الظواهر الإجرامية المعاصرة، كظاهرة الإرهاب الدولي وغسيل الأموال، والجرائم الواقعة على البيئة.

- دراسة مبدأ الفصل بين السّلطات، حيث يبدأ الباحث بدراسة الجزئيات ،السّلطات والعلاقات بينها للوصول إلى المبدأ العام ،ومدى الفصل بين هذه السّلطات،ومن أبرز خصائص المنهج التّحليلي ما يلي:

- يغلب عليه طابع الموضوعية والدّقة، فالدّراسة تتم بمنأى عن أي مؤثرات شخصية ويعتمد على تحري الضّبط والتأكد من كافة العمليات من أجل تحقيق أهداف الدّراسة.

- اعتماد المنهج على تحليل الكل إلى أجزائه ،ومن العموميات إلى الخصوصيات.

- يقوم المنهج التّحليلي بدراسة الظاهرة كما يجب أن يكون وليس كما هو كائن في الواقع.

الفرع الرابع : المنهج التاريخي.

يستخدم الباحث المنهج التاريخي إذا أراد استقراء أحداث أو قضايا حدثت في الماضي والتاريخ بوصفه علما ملازما لفكر الإنسان عبر العصور، والتواصل بين الماضي والحاضر وتوقعات الإنسان في المستقبل كلها من صميم هذا المنهج ،فالباحث من خلال هذا المنهج يستطيع معرفة ما كان سائد في حقبة زمنية معينة، مما يسهم في عملية التواصل بين الأجيال ويتيح الفرصة لتأصيل جوانب مهمة في ماضي الفرد أو المجتمع وتعديل أفكار وعادات وممارسات أصبحت غير مناسبة في المرحلة الحالية من تطور الإنسان وتطور ثقافته.

أولا : تعريفه .

عرف المنهج التاريخي كمنهج من مناهج البحث العلمي عدة تعاريف عامة وخاصة، منها التّعريف العام الذي يقر صاحبه بأنّه "الطريقة التاريخية التي تعمل على تحليل وتفسير

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون عليه المستقبل"[58]، ومنها التّعريف التالي الذي يعتبر عند بعض الفقهاء الأكثر دقة في تحديد معنى المنهج التاريخي ،والذي جاء فيه "أنه مجموعة الطرائق والتّقنيات التي يتبعها الباحث التاريخي للوصول إلى الحقيقة التاريخية ، وإعادة بناء الماضي بكل دقائقه وزواياه كما كان عليه في زمانه ،ومكانه وبجميع تفاعلات الحياة فيه، وهذه الطرائق قابلة دوما للتّطور والتّكامل مع تطور مجموع المعرفة الإنسانية وتكاملها ،ومناهج اكتسابها"[59].

ومن الأمثلة عن ذلك:

- وصف لنظام قانوني معين، كما هو الحال في الدّراسات القانونية للقانون المدني، أو الجنائي ، أو المرافعات في الحضارة الفرعونية، حضارة بلاد الرّافدين...إلخ حيث يضمن الباحث في دراسته لموضوع قانوني بحث التّطور التاريخي للمسألة موضوع البحث في الشّرائع والأنظمة القانونية، في محاولة من الباحث الوقوف على المفهوم الصّحيح للمسألة موضوع البحث، ومعرفة مدى التّنظيم القانوني للمسألة على مر التّاريخ، خاصة عند تعلق الدّراسة بنظم وقوانين مختلفة.

ثانيا : عناصر ومراحل المنهج التاريخي .

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة تكون هويته ومضمونه كمنهج من مناهج البحث العلمي يقود العقل البشري بطريقة منظمة ودقيقة نحو الحقيقة العلمية التاريخية ،ومن هذه المراحل مايلي :

1)- تحديد المشكلة ا لعلمية ا لتاريخية :

[58]:الهواري سيد ، الإدارة ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،1975 ، ص469 .
[59]: عوابدي عمار ، مرجع سابق ،ص259 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

إن المشكلة العلمية التاريخية هي تلك الفكرة المحركة والقائدة والموجهة للبحث العلمي التاريخي حتى الوصول إلى الفرضيات والنظريات والقوانين العلمية الثابتة والعامة التي تفسر وتكشف الحقيقة العلمية التاريخية لهذه الفكرة القائدة [60]،ويشترط في عملية تحديد المشكلة التاريخية الشروط التالية :

- أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر[61] .

- أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة وواضحة وكاملة وجامعة لكافة عناصرها .

- يجب أن تكون عملية تحديد المشكلة وصياغتها بطريقة علمية .

- يجب على الباحث أن يأخذ بعين الإعتبار الأبعاد التي تتعلق بالمكان والزمان الذي حصلت فيه الظاهرة ،او تم فيه الحدث التاريخي المدروس ،وكذلك نوع الأنشطة التي تضمنتها المشكلة البحثية والأشخاص الذين تناولتهم.

2)- جمع الوثائق التاريخية :

تأتي هذه المرحلة بعد تحديد موضوع البحث مكانيا وزمانيا ،وتحديد الأنشطة المتعلقة بالموضوع والأشخاص الذين إتصلوا به من قريب أو بعيد ، حيث يقوم الباحث بحصر وجمع كافة المصادر والوثائق والاثار والتسجيلات المتصلة بعناصر وأجزاء المشكلة ،وتتعدد أنواع الوثائق التاريخية بتعدد أنواع التقسيمات التي أسندها لها علماء وفلاسفة التاريخ ، وبإختلاف الزوايا والبؤر التي ينظر من خلالها إلى الوثائق التاريخية ،وهو ما سنتناوله فيما يأتي .

أ)- تقسيم الوثائق التاريخية إلى الروايات المأثورة والمخلفات :

[60]: الصباغ ليلى ، دراسة في منهجية البحث التاريخي ،مطبعة خالد بن الوليد ، جامعة دمشق ، 1979 ،ص143-144.
[61]: عاقل فاخر ،أسسس البحث العلمي ، الطبعة الثانية ،دار العلم للملايين ،لبنان،1982 ، ص46 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

يعرف ا لبعض من علماء وفلاسفة التاريخ الروايات المأثورة بأنها وثائق أو مصادر رغب إنسان الماضي نقلها من بعده إلى البشرية [62]،ومن أمثلة الروايات المأثورة الروايات الشفوية ،والروايات المكتوبة والمطبوعة ،والروايات المصورة ،والرسومات التوضيحية والخرائط الهيكلية التي تحتفظ بها المكتبات والدوائر[63].

أما المخلفات أوالبقايا فهي كل ما تركه وخلفه إنسان الماضي بدون قصد وإرادة وشعور منه لغيره من بعده مثل اللغة ، الأدب والموسيقى وكافة صور التعبير الفني ،والاثار مثل المباني ، المعابد ، المدرجات، التماثيل ، القنوات والقناطر ،العملات النقدية ،الأسلحة الأدوات ، العظام والمعابد ...وغير ذلك ، ولقد إ نتقد هذا التقسيم لأنه لايمكن القطع في التمييز بين الروايات المأثورة والمخلفات [64].

ب)- تقسيم الوثائق التاريخية إلى مصادر أصلية ومصادر ثانوية :

وتضم المصادر الأولية أو الأصلية كلا من الاثار والوثائق ،فأما الاثار فهي بقايا حضارة ماضية كالأهرامات ،أو أحداث وقعت في الماضي ،أما الوثائق فهي سجلات لأحداث ،أو وقائع ماضية قد تكون مكتوبة ، مصورة أو شفهية كالرسائل والمخطوطات والمذكرات الشخصية والفنون المختلفة من نحت ورسم .

وتنتمي لهذا النوع من المصادر الكلمة المنقولة التي لم تدون مثل الأمثال والحكم والأساطير المنقولة بين الناس ،وعبارات التحية والمجاملة ،والرقصات والأغاني الشعبية لأنها تشكل مصدرا هاما للتعرف على طابع الحياة الإجتماعية والثقافية في المجتمع .

[62]: الصباغ ليلى ، مرجع سابق ،ص152 .
[63]: سامي عريفج واخرون ، مناهج البحث العلمي وأساليبه ، الطبعة الأولى ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ،1987 ص 123-124 .
[64]: الصباغ ليلى ، مرجع سابق ،ص153 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- أما المصادر التاريخية المشتقة أو الثانوية فهي تلك المقتبسة من المصادر الأصلية وتشمل المعلومات غير المباشرة ،وهي تعطينا فكرة عن أ سباب إندثار المصادر الأولية [65].

- وقد تكون المصادر الثانوية مقتبسة من الدرجة الأولى ،أو الثانية ،أو الثالثة ...إلخ وهذا وفقا لدرجة قربها أو بعدها من المصدر الأصلي ،وتبعا لتدرج المراجع الواسطة بينها وبين الوثيقة الأصلية.

ج)- تقسيم الوثائق إلى بيانات مكتوبة وغيرمكتوبة :

تعتبر الوثائق التاريخية المكتوبة والمطبوعة كل ما خلفه إنسان الماضي من مدونات ونقوش على الحجر ، الجدران ، الجبال ،الكهوف ، الفخار ،القصور ، المعادن والورق بالإضافة إلى المسجلات الإذاعية والتلفزيونية والسينيمائية ،وأشرطة التسجيل الضوئي وأشرطة الفيديو ،والتسجيلات الصوتية[66] .

أما الوثائق المصنوعة وغير المكتوبة فهي تتمثل في القصور والأبنية والأنهار والتخطيطات المختلفة للمدن والتي تركها الإنسان ورائه في الماضي [67].

3)- نقد المصادر التاريخية :

إن الشك هو بداية الحكمة في الدراسات التاريخية ،وحتى يعطي المؤرخ للإنسانية وصفا صادقا للأحداث الماضية يجب أن يخضع المادة التي يرجع إليها لنقد خارجي وداخلي صارم.

أ)- النقد الخارجي [68]:

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[65]: محمد علي محمد ، مرجع سابق ،ص 169 .
[66]: بدوي عبد الرحمان ،مرجع سابق ،ص 186 .
[67]: عوابدي عمار ، مرجع سابق ،ص 268 .
[68]: عبد الرحمان بدوي ، مرجع سابق ،ص188-205 .

ويمكن القيام بعملية التحليل والنقد الخارجي للوثائق التاريخية عن طريق طرح مجموعة الأسئلة التالية ،ومحاولة الإجابة عليها بواسطة كافة أنواع الإستدلال والتجريب العلمي [69].

- متى ولماذا ظهرت الوثيقة [70]؟

- من هو مؤلفها أو كاتبها ؟

- هل كتب المؤلف هذه الوثيقة المنسوبة إليه فعلا ؟

- هل هذه هي النسخة الأصلية ؟أم نسخة دقيقة عنها أي منقولة من الأصل ؟

- هل تتطابق لغة الوثيقة وأسلوب كتابتها وخطها وكيفية طباعتها مع أعمال المؤلف الأخرى ،ومع الفترة التي كتبت فيها الوثيقة ؟

- هل يظهر مؤلف الوثيقة جهلا ببعض الأشياء التي كان من المفترض أن يعلمها ؟

- هل هناك تغيرات في الوثيقة ؟ لأنه كثيرا مايتم إدخال الحشو، أو زيادة الإضافات المقصود بها إكمال النص أو تحريفه ،أو تزييف وقائعه .

- هل هناك ما يؤكد تاريخ الوثيقة التاريخية إذا كان بها تاريخ ؟

إذن ينصب النقد الخارجي على تساؤلات يظل الباحث يثيرها حتى يعرف على وجه اليقين تاريخ ظهور الوثيقة، مكانها ،وكاتبها ،ومن الأمثلة على النقد الخارجي عدم قبول وثيقة زواج موقعة من صاحبة العلاقة في قرية كانت نسبة الأمية فيها 100/ ،وعدم قبول وثيقة

[69]: عاقل فاخر ، مرجع سابق ،ص 105-106 .

[70]: طه حميد العنبكي/نرجس حسين زاير العقابي ،أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، الطبعة الأولى ،منشورات ضفاف، بيروت،2015، ص89.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

مكتوبة بالعربية المنقطة على إعتبار أنها من عهد الرسول لأن التنقيط لم يظهر إلا فيما بعد ...إلخ[71]

ب) – النقد الداخلي :

وهدف هذا النقد هو التأكد من البيانات التي إشتملت عليها الوثيقة بشتى الطرق المختلفة ،والوقوف على ما تضمنته من متناقضات وأخطاء ،[72]لإثبات مدى أمانة وصدق المؤلف ودقة معلوماته ،ويمكن الإضطلاع بعملية التحليل الداخلي للوثائق بواسطة طرح الأسئلة التالية والإجابة عليها بواسطة كافة أنواع الإستدلال ،والتجريب العلمي [73].

- هل مؤلف الوثيقة التاريخية معترف به من المؤرخين المؤهلين الذين يملكون المهارات والقدرات الكافية لتمكينه من ملاحظة الحوادث التاريخية ،وتسجيلها وذكرها ؟

- هل حالة المؤلف الصحية ،وقدراته العقلية مكنته من الملاحظة العلمية الدقيقة والكاملة للحوادث التاريخية التي سجلها وقررها بصورة سليمة ؟

- هل ما كتبه المؤلف كان بناءا على ملاحظته المباشرة ،أم كان نقلا عن شهادات أناس اخرين ؟او كان مجرد إقتباس من مصادر أخرى ؟

- تحديد الفارق الزمني بين ما كتبه المؤلف ووقوع الحوادث التاريخية ؟

- هل ما سجله الكاتب كان تسجيلا وتصويرا مباشرا لما سمع ورأى ؟أم كان من تخيلات الذاكرة ؟

- هل أثرت شخصية المؤلف ومواقفه في موضوعية المؤلف التاريخي ؟

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[71]: سامي عريفج واخرون ، مرجع سابق ،ص 123-124 .
[72]: محمد الغريب عبد الكريم ،مرجع سابق ،ص 111 .
[73]: بدوي عبد الرحمن ، المرجع السابق ،ص 206- 217.

- هل كتب المؤلف الكتاب من تلقاء نفسه ؟أو بطلب من أحد الأشخاص ؟

- هل يناقض المؤلف نفسه ؟أو يتناقض مع حقائق ثابتة ؟وهل يتفق مع مؤلفين اخرين موثوق بهم [74]؟

- وقد وضع العالم "فان دلين "بعض القواعد والمبادئ التي تساعد الباحثين في عمليات نقد وتحليل الوثائق التاريخية نذكر منها القواعد التالية [75]:

- لا تتسرع في الحكم على المؤلف بأنه يجهل أحداثا معينة لأنه لم يذكرها.

- لا تكتف بمصدر واحد ولو كان قاطع الدلالة والصدق ، بل حاول دائما تأييده بمصادر أخرى .

- لا تبالغ في تقدير قيمة ا لمصدر التاريخي ، بل أعطيه قيمته العلمية الحقيقية .

- إذا ما تناقض الشهود في تقرير واقعة معينة ،فضع إحتمال أن أحدهم هو صادق والاخرين هم المخطئين .

- الوقائع المقبولة والتي يستطيع الباحث الإحتجاج بها هي تلك التي يتفق عليها الشهود ، مع ضرورة تأييد تلك الشهادات الشفوية بالأدلة الكتابية كلما أمكن ذلك .

- إعترف بنسبية الوثيقة التاريخية ،فقد تكون تلك الوثيقة دليلا تاريخيا قويا في بعض الوقائع ،ولا تعتبر كذلك في وقائع أخرى .

4)- صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقائق التاريخية :

إذا أكمل الباحث عملية جمع المصادر ،وفحصها ،ونقدها ثم قام بتحليلها داخليا وخارجيا، فإن عليه بعد ذلك أن يخطو هذه الخطوة وهي التحقق من صدق كل فرض يكون قد إفترضه

[74]: عوابدي عمار، مرجع ساب ،ص275.
[75]: فاخر عاقل ، مرجع سابق،ص 108_109 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

على ضوء المعلومات والأدلة المتوفرة لديه[76] لأن الفرض في البحث التاريخي يبدأ على هيئة تصور ذهني عام ينطلق منه الباحث ،فيعمل على تجميع البيانات التي يحتمل أن تزيد ذلك الفرض جلاءا ووضوحا وتحديدا أي يقوم بإختبار صحة الفروض التي مثلت نقطة الإنطلاق في بحثه .

وهنا لابد من الإشارة إلى ان الفروض في البحوث التاريخية ،وإن تشابهت مع باقي الفروض في البحوث الاخرى ،تبقى ذات طبيعة متميزة [77]لأن من المفروض أن يتصل الفرض بماض إنتهى ولا تتوافر عنه إلا بيانات جزئية غير محققة ،وتخضع في نفس الوقت لتفسيرات وتأويلات متباينة .

5)- إ ستخلاص ا لنتائج وكتابة تقارير البحوث :

وهي المرحلة النهائية والأخيرة في البحث فبعد عملية تنظيم المعلومات ،وتوصيفها وتصنيفها ،وترتيبها على أسس ومعايير منطقية ومختارة ،تأتي مرحلة ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات الحتمية والسببية القائمة بينها أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي للوقائع والأحداث التاريخية ، ثم عملية إستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية والتاريخية ،وتفسيرها وتقريرها بأسلوب علمي بعيد عن المبالغات والخيال الرومنسي ،والمحسنات البديعية المبالغ فيها [78].

ثالثا : تقويم المنهج التاريخي .

[76]: الشيباني عمر محمد التومي ،مناهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى ، الشركة العامة للنشر والتوزيع ، لبنان ،1975 ، ص107_108 .

[77]:عريفج سامي واخرون ،مرجع سابق ،ص126.

[78]: الشيباني عمر عمر محمد التومي ،مرجع سابق ، ص109-110 .

يعتقد بعض الباحثين بأن البحوث التاريخية لا تعتبر دراسات علمية لعدم خضوعها للتجربة ،وعدم قدرة الباحث فيها على ضبط العوامل المؤثرة فيها ،أو تثبيتها أو عزلها ، في حين يرى باحثون اخرون أن إخضاع المادة التاريخية للنقد الداخلي والخارجي يوفر قدرا من الدقة والموضوعية التي ترقى بالمنهج التاريخي إلى مستوى الأسلوب العلمي[79]، غير أن النظر إلى المنهج التاريخي كأسلوب علمي لا يمنع هؤلاء الباحثين من ذكر الملاحظات التالية:

1)- إن المعرفة التاريخية هي معرفة جزئية بحكم طبيعتها حيث لا يمكن الحصول على المعرفة الكاملة للماضي بسبب تعرض مصادر الحقائق التاريخية في معظمها للتلف والتزوير والتحريف .

2)- يواجه الباحثون في التاريخ صعوبة في تطبيق المنهج العلمي في البحث وذلك بسبب طبيعة الظاهرة التاريخية التي يصعب وضع الفروض بشأنها وإختبار تلك الفروض بإخضاعها للتجربة، والتنبؤ عن مدى تطور حالتها في المستقبل.

3)- يصعب الوصول إلى نتائج تصلح للتعميم في الأبحاث التاريخية، وذلك لإرتباط الظاهرة التاريخية بظروف زمنية ومكانية يصعب تكرارها بنفس الدرجة من الدقة [80].

4)- تعتبر المادة التاريخية أكثر تعقيدا من المعارف الأخرى لأن علاقة السبب بالنتيجة في تحديد الحوادث التاريخية ليست علاقة بسيطة ،بل هي أسباب متشابكة ويصعب رد النتيجة إلى أحداها ،كما أن المصادر التاريخية تكون عرضة للتحريف والتزوير وبالتالي على الباحث أن يعتمد على ملاحظات الآخرين ،وأقوالهم لأن الباحث لا يتمكن من الإتصال المباشر بالحقائق التاريخية .

رابعا : تطبيق المنهج ا لتاريخي في ميدان العلوم القانونية .

[79]: بوحوش عمار /الذنيبات محمد محمود ،مرجع سابق ،ص 115 .
[80]: ذوقان عبيدات ،عبد الرحمن عدس ،كايد عبد الحق : البحث العلمي : مفهومه، أدواته ، أساليبه ،دار مجدلاوي ،عمان، 1998، ص36_38

المنهج التاريخي هو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية ،فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث ،وعن طريق تأمل تاريخ البشرية ،إستطاع الفكر الإنساني أن يبلور منهجا تاريخيا سمح له بإستيعاب ماضيه وتوظيفه لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل[81] ، فالحياة المعاصرة هي إمتداد للحياة السابقة، فالباحث لابد له أحيانا من الرجوع إلى الماضي الممتد ودراسة الحوادث والوقائع السابقة من أجل تحليل حقائق المشكلات الإنسانية والقوى الإجتماعية التي تشكل الحاضر[82] .

الفرع الخامس : المنهج المقارن.

يشير مفهوم المنهج المقارن إلى إجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل السّببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة في داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض، وذلك بواسطة توضيح التّشابه والاختلاف بين الظّواهر القابلة للمقارنة.

أولا : تعريفه .

لقد انعقد أول مؤتمر للقانون المقارن في باريس عام 1990، حيث تمّ الاتفاق على تعريف المنهج المقارن كأداة عملية تستهدف استخراج القوانين التي تحكم العلاقات الاجتماعية، ويتم التّوصل إلى هذه القوانين عن طريق الدّراسة المقارنة للتقاليد ،وأنماط السّلوك وارتباطها بفكرة التّطور الحضاري.

وعرّف أيضا هذا المنهج بأنّه المقارنة والمقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، بغرض التّعرف على أوجه الشّبه وأوجه الاختلاف بينهما [83]، بحيث يستطيع الباحث من خلالها الحصول على معلومات مناسبة ودقيقة قابلة للتّحليل، أي أنّها تكون معلومات كمية ورقمية لتحويلها إلى كم قابل للمقارنة والتّحليل.

---

[81]: أحمد خروع ،مرجع سابق، ص31 .

[82]: شفيق محمد ، البحث العلمي : الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية ،المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،1985 ،ص 89 .

[83]: طه حميد العنبكي/نرجس حسين زاير العقابي ،مرجع سابق ،ص85.

ثانيا : أشكال المنهج المقارن[84]:

للمنهج المقارن شكلان هما:

1)- المقارنة الكيفية: تشمل عملية المقارنة الكيفية شكلين أساسيين هما :

جمع المعلومات حول مواضيع الدّراسة عن كثب، والتّعرف على صفاتها وأوصافها، ومن ثم المقارنة بينهما على النّحو المطلوب من تلك الدّراسة، ويتطلب ذلك التّعرف على أرض الواقع ومراقبة تطورها والعوامل المؤثرة فيها ، الأمر الذي قد يستدعي تنقل الباحث للقيام بالدّراسة المقارنة.

وقد يكتفي الباحث بجمع المعلومات حول الظّاهرة المدروسة عن طريق المراجع (الكتب، المقالات، النّصوص القانونية...إلخ).

2)- المقارنة الكمية:

وتقوم على حصر حالات الظّاهرة بعدد أو بكم معين، وهنا تبرز أهمية الإحصاء ودوره في ضبط ذلك الحصر بدقة ووضوح، ويشكل التّعداد السّكاني والإحصاءات أهم مصادر البيانات الكمية في الدّراسة المقارنة.

ثالثا : صور المنهج المقارن .

- هناك صورتان للمنهج المقارن يتم إعتمادهما عند إعداد البحث القانوني،وهما كالتالي :

[84]: ريما ماجد ،منهجية البحث العلمي – إجابات عملية لأسئلة جوهرية ،مؤسسة فريدريش إيبيرت ، لبنان ،2016،ص68.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

1)- الصورة الأولى: المنهج المقارن الرّأسي .

ويقوم على المقارنة الرّأسية لكل نقطة من نقاط البحث في النّظامين القانونيين نطاق المقارنة مثلا، بحيث تكون نقطة بدء الباحث هي الفكرة والبحث عنها ومعالجتها في النّظامين القانونيين معا، فالباحث يقوم طبقا لهذا المنهج بتناول جزئيات المسألة التي يتعرض لها في مختلف القوانين في آن واحد وفي صعيد واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حدة.

2)- الصورة الثانية: المنهج المقارن الأفقي.

يقوم الباحث طبقا لهذا المنهج بمعالجة الموضوع الذي يتناوله في كل قانون أو نظام قانوني على حدة ومنفصلا تماما عن الآخر، فإن انتهى من معالجة نقطة في القانون الأول يقوم بمعالجتها في القانون الثاني وهكذا.

رابعا : تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية .

إن علم القانون المقارن هو شعبة حديثة ساهم في بلورتها كل من علم الأنتروبولوجيا وعلم القانون ،وهو طريقة علمية تقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية ،وإستخراج أوجه الشبه والإختلاف بينها ،ومن بين السمات الأساسية للمنهج المقارن في الدراسات القانونية هو أنه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه والإختلاف بين النماذج الإجتماعية ،والنظم القانونية كما يسمح بتحديد مستوى الإحتكاك، والإنتفاع الحضاري .

كما يسمح هذا المنهج أيضا بمعرفة الإيجابيات والسلبيات في الظواهر والنماذج المدروسة مما يسمح للباحثين في مجال القانون بوضع برامج علمية مركزة تسد الثغرات

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

القانونية التي تعتري النصوص القانونية بشتى أنواعها ودرجاتها وهو ما يسمح بتطور هذه الأخيرة وفقا لما يتماشى مع التغيرات التي تطرأ على العلاقات الإجتماعية بين الأشخاص[85].

الفرع السادس: المنهج الجدلي.

يعتبر المنهج الجدلي (الدياليكتيك) منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، وحديثا في اكتمال وإتمام صياغته وبنائه كمنهج علمي للبحث والدّراسة والتّحليل والتّسيير والتركيب والتأليف بطريقة علمية وبصورة كاملة وشاملة لكل الظّواهر والحقائق والعمليات الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية[86] .

أولا : نشأة وتطور الدياليتيك .

لقد ظهرت نظرية الدياليكتيك قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني "هير اقليتس" (470-530 قبل الميلاد) الذي صاغ أساس نظرية الدياليكتيك، وتطورت على يد الفيلسوف الألماني "هيجل"، الذي بلور وجسّد هذه النّظرية ،وبناها وصغاها صياغة شاملة كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظّواهر والعمليات وتفسيرها وإثباتها وتركيبها عمليا ومنطقيا بطريقة كاملة وشاملة، فقد أكدّ "هيجل" أنّ حقيقة الظّواهر والعمليات هي أنها في حالة حركة وتغير وتبدل وتطور تلقائي مستمر وتدرجي، وأنّ المنهج العلمي الصّحيح لدراسة وتفسير وتحليل الظّواهر والعمليات والحقائق وإثباتها وتركيبها عمليا هو الدياليكتيك[87].

يتميز الدياليكتيك عند هيجل بأنّه دياليكتيك مثالي، وعلى هذا الأساس انتقد الفيلسوف الألماني "فورباخ" النّزعة المثالية عند هيجل ،ونادى بضرورة اتسام واتصاف الدياليكتيك بالنّزعة المادية حتى يصبح موضوعيا وواقعيا وعلميا، ثم بعدها قام كارل ماركس، وهو من

[85]: عاطف علبي ، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،2006، ص 131 وما بعدها.
[86]: عوابدي عمار ،مرجع سابق ، ص232.
[87]: بدر الدين السباعي وعدنان حاموس ، المادية الدياليتيكية ،دار الجماهير ،دمشق ،بدون تاريخ نشر ، ص227-245

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

أنصار الديالكتيك بإعادة صياغة نظرية الدياليكتيك صياغة مادية عملية، فأبقى عليها بكل نظرياتها وأسسها وفرضياتها ولكن نزع منها الطبيعة المثالية، وسنوضح هذا الإختلاف الفلسفي فيما يلي :

1)-المنهج المثالي الجدلي (الهيجلي):

يرى "هيجل" أنّ الفكر المطلق هو الوجود الأول، أمّا الأشياء والظّواهر المادية فهي مجرد تجسيد له، وأن هذه الأولوية للفكر على المادة هي المثالية بحد ذاتها ، وقد إستخدم هيجل منهج الدياليكتيك في تفسير بعض الظواهر والأشياء والعمليات الإجتماعية والسياسية مثل ظاهرتي الأمة والدولة[88].

2)- المنهج المادي الجدلي (الماركسي):

كان "ماركس" تلميذ "هيجل"، غير أنّه أنكر وجود الفكر المطلق، وكان يؤمن بأنّ المادة هي الوجود الأول، أمّا الأفكار فهي تجسيد لها، فجعل المادة تتطور، والأفكار تتبعها إلى حيث هي متطورة.

ثانيا : تعريف المنهج الجدلي .

الدياليكتيك كلمة يونانية مشتقة من "ديالوج" أي المحادثة والمجادلة، والفلاسفة اليونان كـ "هرقليكس" و"سقراط" و"أفلاطون" يقصدون بالجدل "المنهج العقلي لكشف الحقائق من خلال التّناقض ، مع دحض الحجة والقضاء عليه".

وبالتالي، فإنه يمكن تعريف المنهج الجدلي بأنّه "عبارة عن طريقة في التّفكير، وفي البحث العلمي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير ما بين الظواهر المختلفة، ومن ثمة فهو يتتبع مراحل تغير الظّاهرة بناءا على الصّراع الدّاخلي الذي يحدث للظّاهرة وهو عكس المنهج التّجريبي الذي يدرس الظّاهرة من الخارج عن طريق الملاحظة والتّجربة.

[88]: عوابدي عمار ،مرجع سابق ، ص 236 .

ثالثا : قوانين ومبادئ المنهج الجدلي[89].

يقصد بهذه القوانين مجموعة من القواعد والمفاهيم العلمية المترابطة في بناء هيكل الدياليكتيك كمنهج بحث علمي، ومن أهم هذه القوانين، قانون تحول التّبادلات الكمية إلى تبادلات نوعية، ثم قانون وحدة وصراع الأضداد ، وأخيرا قانون نفي النّفي،وهو ما سنحاول شرحه في ما يلي :

1)- قانون تحول التّبادلات الكمية إلى تبادلات نوعية:

تتصارع أجزاء الظّاهرة فيما بينها فتبدأ الظّاهرة في التّغير من الناحية الكمية أو حتى الشّكلية، وحينما يصل التّغير الكمي إلى ذروته تتغير الظّاهرة نوعيا ولا تحتمل هذا التّغيير الكمي على الوضع السابق، أي لا تستطيع استيعابه والتّكيف معه إلا بوضع جديد هو الظّاهرة الجديدة.

ويقوم هذا القانون ببيان كيفية تعرض الأشياء والظّواهر للتّحولات والتّبادلات الكمية بصورة تدريجية ومنسجمة إلى أن تبلغ معيارا واحدا معينا، لتحدث نتيجة تبدلات وتحولات نوعية في طبيعة الأشياء والظّواهر من صورة وشكل قديم إلى طبيعة جديدة متضمنة في ذات الوقت عناصر من الشيء أو الظّاهرة العملية القديمة المتغيرة.

2)-قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات:

يقوم هذا القانون على أنّ كل ظاهرة تحتوي على عناصر أو أجزاء، فهذا القانون يكشف عن تناقض هذه العناصر فيما بينها، إذ يؤدي هذا التّناقض أو الصّراع إلى تغير طبيعة الظّاهرة شكلا ومضمونا.

[89]: عوابدي عمار ،مرجع سابق،ص234 .

إنّ مضمون هذا القانون هو أنّ كل الأشياء والظّواهر والعمليات هي دائما في حالة حركة وتغيّر وتطور، وأنّ سبب هذا التّحول هو القوة الدّافعة والمحركة لحالة التّغير والحركة في الأشياء والظّواهر، ذلك أنّ كل شيء أو ظاهرة هي عبارة عن كتلة ،أو وحدة مترابطة من العناصر والخصائص والصّفات المختلفة والمتناقضة والمتضادة والمتفاعلة بطريقة تنافر وتجاذب.

3)- قانون نفي النّفي[90]:

حينما يصل التناقض ذروته تبدأ الظّاهرة، وتبنى على أنقاضها ظاهرة تتألف من عناصر الظّاهرة السابقة، لكنّها تختلف عنها فبعدما تتناقض هذه العناصر تتألف من جديد لتنفي ما كان في السابق وتتخلص من عيوب الظاهرة السابقة ،ونفي النّفي هو شرط التّطور والبناء التّصاعدي إلى الأمام، وعليه فهو يسمّى قانون التّطور والتّقدم للظّواهر والعمليات والأشياء والحقائق والحياة.

رابعا : خصائص المنهج الجدلي .

من أهم خصائص المنهج الجدلي ما يلي:

1)- إنّ الدياليكتيك منهج علمي موضوعي للبحث والتّحليل والتركيب والتّفسير والمعرفة، فهو يقوم على قواعد وقوانين ومفاهيم عملية وموضوعية تعتمد في تفسير حقائق وطباع الأشياء، والظّواهر، والأفكار والعمليات.

2)- إنّ الدياليكتيك منهج عام وشامل يستعمل في كشف ومعرفة وتفسير كافة الحقائق والظّواهر والعمليات العلمية النّظرية والطّبيعية والاجتماعية والسياسية والتّنظيمية، وقد اكتسب المنهج الجدلي هذه الخاصية في مراحل تطوره الأخيرة.

[90]: راشد البراوي، مرجع سابق، ص63-65.

3)- لقد أصبح هذا المنهج عمليا بعد تطوراته الأخيرة ، حيث أصبح يستخدم في الدّراسات المرتبطة بموضوعات وظواهر من واقع الحياة، ولم يعد محصورا في تحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الظّواهر والأشياء فقط [91].

خامسا : تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية .

ساهم المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية بقسط كبير في إكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية والتنبؤ بها في نطاق الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالظواهر والحقائق القانونية والإدارية ،ومثالها تفسير أصل وغاية وجود الدولة ،والقانون في المجتمع[92]، وتأصيل فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية ،وظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون ومبدأ الشرعية القانونية .

كما أنه بالرجوع إلى كتب فلسفة القانون ،ومؤلفات المدخل لنظرية القانون ،والقانون الدستوري، ونظرية الدولة والعلوم السياسية ،والنظم السياسية المقارنة، وعلم التنظيم الإداري فإنه يظهر بجلاء دور المنهج الجدلي في تأصيل نظريات تفسير أصل الدولة والقانون وعلاقتهما وأغراضهما ووظائفهما ،وتفسير التغيير الإجتماعي وأثره على النظام القانوني في الدولة والمجتمع تفسيرا علميا واضحا.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[91]: عوابدي عمار ، مرجع سابق ،ص 246.
[92]: صفاء الحافظ ،نظرية القانون الإشتراكي، سلسلة الكتب الحديثة، وزارة الإعلام ،العراق، 1976،ص19.

الفصل الثاني: طرق جمع البيانات والمعلومات وتقنيات التحليل والتعليق .

إن دقة البيانات وصدق المعلومات والإعتماد على مصادر موثوق بها تعتبر دعامة أساسية في التوصل إلى أية نتيجة علمية، أو حكم موضوعي صادق ومعبر عن جوهر أية قضية ، و لهذا يتعين على كل باحث أن يكون ملما بقواعد وأساليب جمع البيانات والمعلومات لأن هذه الحقائق هي زاد الباحث لتحقيق الهدف المنشود .

وكما هو معروف لدى المختصين في مجال البحث العلمي، فإن القرارات التي تتخذ من قبل أي باحث سواءا كانت مبنية على حقائق علمية أو على إفتراضات وهمية تعتبر بمثل الرصاصة التي تفلت من البندقية إذ لا يمكن إستعادتها أو إستردادها بعد إنطلاقها ،وإحداث الأثر في الجهة المستهدفة من القرار المتخذ ، وعليه فمن الحكمة أن نتعلم كيف نجمع البيانات والمعلومات، ونكسب المهارات المطلوبة لجمع الحقائق وإتخاذ القرارات الصائبة على المعرفة والإلمام بجميع جوانب موضوع البحث العلمي .

المبحث الأول: طرق جمع البيانات والمعلومات .

إن أسلوب جمع المعلومات لدراسة الأوضاع الإجتماعية يختلف من موضوع إلى آخر، فبالنسبة للبيانات والمعلومات التي قد يعتمد عليها الباحث لإعداد بحثه فهي قد تختلف بإختلاف الموضوع المعالج ،غير أنه إجمالا يمكن القول أنه على أي باحث أن يبحث عن مصادر بحثه في الكتب سواءا العامة ،أو الخاصة ،والمقالات المنشورة في المجلات العلمية سواءا كانت مصنفة أو غير مصنفة .

أما إذا كانت الدراسة ميدانية ،أو أن المعلومات المتعلقة بموضوع البحث توجد خارج المكتبات سواءا التقليدية ،أو الرقمية الإلكترونية ،فإنه يتعين على الباحث هنا أن يعتمد على منهجية علمية للحصول على المعلومات الأساسية لبحثه وذلك بإستعمال وسائل جمع البيانات المعروفة والمتمثلة في إجراء المقابلات ،والقيام بالملاحظات ،وتحرير الإستبيانات.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

المطلب الأول : طريقة البحث عن المراجع في المكتبات .

إن البحث عن المراجع الموجودة في المكتبة يتطلب الإلمام بكيفية البحث عن المعلومات ،والتعرف على مصادر المعرفة العلمية ،والفهاريس الموجود في المكتبة تعتبر المفتاح الرئيسي للحصول على المراجع التي يحتاجها الباحث ،وفي العادة توجد أقسام وأنواع من الفهارس وهي كالتالي :

- فهرس خاص بعناوين الكتب .
- فهرس خاص بعناوين الموضوعات .
- فهرس خاص بأسماء المؤلفين .

وكل كتاب مصنف بالمكتبة يحمل الرقم نفسه سواءا بحث عنه الطالب ،أو الباحث بواسطة عنوانه ،أو موضوعه ،أو إسم المؤلف لأنه حسب الأسس المعتمدة لتصنيف الكتب ، فإن جميع الكتب التي تعالج موضوعا معينا توجد في مكان واحد من رفوف المكتبة وهذا حتى يتسنى للباحث أن يختار ما يناسبه وبأسرع وقت ممكن .

ولهذا ،فإذا عثر الباحث على رقم أحد الكتب في الموضوع الذي يريد دراسته والبحث فيه ،فبإمكانه التوجه نحو نفس الرف الذي وجد فيه الكتاب ليجد بقية الكتب في المكان نفسه ،وإذا كان الباحث في مكتبات الجامعات بالمشرق العربي ،فهو الذي يذهب بنفسه إلى أماكن الكتب في المكتبات لإستعارتها ،أما في مكتبات المغرب العربي فيوجد في معظم الأحيان موظف في المكتبة هو الذي يتولى عملية إحضار الكتب بعد طلبها .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفرع الأول : التصنيف العام للكتب [93].

حسب تصنيف ديوي العشري[94] ،فإن جميع أنواع المعرفة تنقسم إلى 10 أقسام رئيسية ،ومرقمة بالمئات ،وهي كالتالي :

العناوين الرئيسية	الرقم الرئيسي
1- المعارف العامة	000
2- الفلسفة	100
3- الدين	200
4- العلوم الإجتماعية	300
5- اللغة	400
6- العلوم البحثية	500
7- العلوم التكنولوجية	600
8- الفنون	700
9- الاداب	800
10- التاريخ والجغرافيا	900

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[93]: بوحوش عمار /الذنيبات محمد محمود ،مرجع سابق ،ص 60 .
[94]:أحمد بدر ،مرجع سابق ،ص150.

وعن هذه الأقسام الرئيسية تتفرع العلوم الملحقة بكل قسم ،وكل قسم فرعي يحمل 10 عناوين تندرج في ذلك التخصص ،فلو أخذنا مثلا العلوم الإجتماعية لوجدناها تتفرع إلى الفروع التالية :

310- الإحصاء .

320- العلوم السياسية .

330- الإقتصاد.

340- القانون.

350- الإدارة العامة .

360- الخدمات الإجتماعية .

370- التعليم.

380- التجارة.

390- العادات والتقاليد.

وكل قسم من هذه الأقسام العشرة في العلوم الإجتماعية ينقسم بدوره إلى عناوين فرعية في تخصصات مختلفة فلو أخذنا مثلا القانون الذي يحمل رقم 340 أعلاه بإعتباره تخصصنا ، فسوف نجد أنه ينقسم بدوره إلى التخصصات الاتية :

341- القانون الدولي .

342 – القانون الدستوري .

343- القانون العام .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

344- القانون الإجتماعي .

345- القانون الجزائي.

346- القانون الخاص .

347- الإجراءات المدنية .

348- أنظمة ودعاوى.

أما بالنسبة لطريقة البحث ،فإنه من السهل على الباحث أن يحصل على المرجع الذي يبحث عنه في الفهاريس الموجودة في المكتبة سواءا بدأ بالبحث عن لقب المؤلف وليس إسمه بإستثناء مكتبات الجامعات بالشرق الأوسط حيث يتم تصنيف الكتب حسب إسم المؤلف وليس لقبه ،أما في دول المغرب العربي فهي تتبع التصنيف الأوروبي التي تصنف الكتب دائما بالإعتماد على لقب الكاتب سواءا كان الكتاب باللغة العربية أو الفرنسية ، كما يمكن العثور بسهولة على الكتاب الموجود في المكتبة بإلقاء نظرة على العناوين والمواضيع [95].

الفرع الثاني : الفهاريس الموجودة في كل مكتبة .

مثلما يوجد فهرس في المكتبة يشتمل على أسماء المؤلفين والمواضيع ،توجد أيضا فهارس أخرى يمكن الإستعانة بها للتعرف على ماكتب في الموضوع الذي يرغب الباحث في الكتابة عنه ،ومن هذه الفهاريس نخص بالذكر ما يلي :

1- فهرس المؤلفين .

2- فهرس الناشرين .

3- فهرس العلوم الإجتماعية .

[95]: عمار بوحوش/محمد محمود الذنيبات ، مرجع سابق ،ص 62.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

4- فهرس الأطروحات .

5- فهرس المجلات .

6- الكتب السنوية .

7- الموسوعات .

كل هذه المصادر تساعد الباحث على تنمية معلوماته ،والحصول على المعلومات المستجدة في موضوع بحثه لأن هذه الأخيرة يعتمد مؤلفوها عند إعدادها في معظم الأحيان على التقارير ،ووسائل الإعلام ،والسجلات الرسمية والبحوث السابقة في الموضوع .

المطلب الثاني : الإعتماد على الدراسات المسحية .

يستطيع الباحث أن يأخذ الحقائق على طبيعتها وبدون تدخل منه بحيث يكون التحليل صادقا ومعبرا عن شعور الأفراد ووجهات نظرهم الحقيقية ،وإذا كان هناك أي غموض ،فبإمكان الباحث إستشارة من لهم خبرة وكفاءة عالية أو مسؤولية مباشرة حتى تكتمل الصورة في ذهنه .

وبما أنه من الصعب على الباحث أن يتصل بعدد كبير من الأشخاص المعنيين بدراسته لكي يطرح عليهم الأسئلة المتعلقة بموضوع دراسته ،ويحصل منهم على الأجوبة فإنه لا مفر من اللجوء إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي حتى يستطيع أن يأخذ صورة مصغرة عن التفكير العام حول موضوع بحثه .

وعلى عكس المنهج المقارن ، تشكل الدراسة المسحية نوعا من الدراسات العلمية التي تركز على مجتمع واحد أو حالة واحدة لأن هذا المنهج يزود الباحث ببيانات كمية ونوعية حول عوامل متعددة تتعلق بأفراد أو مؤسسات أو مجموعات إجتماعية في حالات محددة ،وتتضمن هذه البيانات جوانب شخصية وبيئية مما يمكن الباحث من إجراء وصف تفصيلي

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

معمق للحالة التي يركز عليها البحث،وإذا كان موضوع البحث منصبا على مؤسسات إجتماعية ،فإن كل مؤسسة إجتماعية تعتبر بمثابة حالة ،بينما يصبح الأفراد مجرد أجزاء ،أو عوامل داخلة في تكوين الحالة .

إذن يعتبر هذا النوع من الدراسات بمثابة فحص دقيق ومعمق لوضع معين ،أو حالة معينة ،والفكرة الرئيسية من هذه الدراسات هو أن يتم دراسة عينة واحدة بشكل مفصل ودقيق عبر كل الطرق المناسبة والمتاحة ،وقد يكون هناك تنوع في أسئلة الدراسة إلا أن الهدف العام يبقى هو الوصول إلى أكمل فهم ممكن للعينة الإجتماعية أو القانونية المدروسة.

الفرع الأول : مراحل إختيار العينات[96] .

يعتبر إختيار العينة جزءا أساسيا ومهما جدا في البحث العلمي نظرا لصعوبة الوصول إلى كل أفراد المجتمع بسبب الكلفة الباهضة والوقت ،ولذلك يجب على الباحث أن يختار عينة أو مجموعة جزئية فقط من مجتمع الدراسة لكي تساعده على فهم أنماط وديناميكيات المجتمع المدروس ،لذلك يمكن تعريف العينة بأنها ""شريحة أو جزء من مجتمع الدراسة تحمل خصائص وصفات هذا المجتمع ،وتمثله فيما يخص موضوع البحث" ومثال ذلك أن يختار الباحث 200 طالب من 10 جامعات في الجزائر موزعة على مناطق مختلفة .

و المقصود بمجتمع الدراسة فهو كافة الأفراد والأحداث التي تشكل موضوع البحث[97] كطلبة الجامعات في الجزائر ، اما المقصود بالمفردة فهو أحد الأفراد أو المشاهدات التي يتم إختيارها ضمن العينة ،ومثال ذلك أن يتم إختيار طالبة في قسم الحقوق بجامعة وهران 2 .

إن إختيار العينة بشكل دقيق ومناسب يعطي نتائج مشابهة إلى حد كبير للنتائج التي يمكن الحصول عليها عند دراسة كامل مجتمع الدراسة ، غير أنه إذا أخطأ الباحث في إختيار العينة،

[96]: أحمد بدر ، مرجع سابق ،ص 321.
[97]: ماجد ريما ،مرجع سابق ،ص 29.

فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى نتائج بحث غير دقيقة أو خاطئة كليا ،وعادة ما يمر إختيار العينات من قبل الباحث بعدة مراحل أساسية تتمثل في :

أولا : تحديد المجتمع الأصلي للدراسة [98].

يتعين على الباحث منذ البداية أن يوضح هدفه من الدراسة ،ويحدد بدقة نوع الدراسة التي يقوم بها ، والأشخاص الذين تشملهم عينة البحث ،وبالمقابل الأشخاص الذين لا تشملهم الدراسة حتى تكون الصورة واضحة في ذهن قارئ ،أو محلل الدراسة البحثية .

وتحديد مجتمع الدراسة بشكل واضح ودقيق يجب أن يشمل السمات والخصائص التي تميز أفراده لأن ذلك يؤثر على عدد أفراد العينة ،ونوعية العينة التي يجب على الباحث أن يختارها .

ثانيا : إعداد قائمة بأفراد المجموعات المحددة .

يجب على الباحث تحديد أفراد المجتمع الأصلي للدراسة ، وإذا أمكن أن يرتبهم في جداول حسب أرقام متسلسلة لأن ذلك يسهل إختيار عينة ممثلة للمجتمع .

ثالثا : تحديد حجم العينة .

يتم تحديد العدد المناسب لأفراد العينة بناءا على عدة معايير وهي كالتالي[99] :

1- تجانس أوتباين المجتمع :

كلما زاد التجانس بين أفراد المجتمع كان العدد اللازم للتمثيل أقل، والعكس صحيح .

2- أسلوب البحث المستخدم :

[98]: رحيم يونس كروا العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى ،دار دجلة ،الأردن ،2008،ص164 .
[99]: رجاء وحيد دويدري ، المرجع السابق ،ص 307 .

يحتاج هذا النوع من الدراسات إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع ،أما الدراسات التجريبية أو النوعية فتعتمد على عدد أفراد أصغر .

3- درجة الدقة المطلوبة :

إذا كانت الدراسة تتطلب درجة عالية من الدقة كأن تكون هناك قرارات ستؤخذ إستنادا إلى نتائج البحث سيحتاج الباحث إلى عدد أكبر من أفراد العينة لتعطي الثقة اللازمة لتعميم النتائج .

ومن المهم جدا لفت النظر هنا إلى أن عدد أفراد العينة ليس دائما العامل الأهم في إختيار العينات ،فعلى الرغم من أهمية العدد كما ذكرنا سابقا إلا أن تمثيل العينة لمجتمع الدراسة يبقى هو العامل الأهم في تحديد العينة المناسبة ،فمثلا معظم الإستطلاعات الإنتخابية تعتمد على حجم عينة تتكون من ألف شخص بغض النظر عن عدد الناخبين [100].

رابعا : إختيار عينة تمثل الجميع .

بعد حصول الباحث على المعلومات الكاملة ، تأتي مرحلة إختيار الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط الدراسة ،والذين يمثلون المجتمع الأصلي تمثيلا حقيقيا .

الفرع الثاني : أنواع العينات [101].

يتم إختيار نوع العينة حسب القدرة على تحديد مجتمع الدراسة ،فإذا كان المجتمع محددا ومعروفا ،وجب على الباحث إتخاذ عينة عشوائية لكي تكون تمثيلية ،فمثلا إذا كان الباحث يقوم بدراسة حول طلبة الجامعات الحكومية ، يكون مجتمع الدراسة محددا إذ يمكنه الحصول على قائمة بأسماء كل الطلاب المسجلين في الجامعات الحكومية ، لذا وجب على الباحث في هذه الحالة إتخاذ عينة عشوائية ،أما إذا كان مجتمع الدراسة غير محدد، وجب على الباحث

[100]:ماجد ريما ،مرجع سابق ،ص32 .
[101]: رجاء وحيد دويدري ، المرجع السابق ، ص307 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

أن يختار عينة غير عشوائية ،ويحصل ذلك في الحالات التي يكون من الصعب فيها معرفة مجموع أفراد المجتمع الذي نريد دراسته فمثلا إذا كان الباحث مهتما بدراسة ظاهرة تعاطي المخدرات ، يكون من الصعب أن يحدد عدد متعاطي المخدرات لأن هذه القوائم غير موجودة لأنهم قلة الأشخاص الذين يصرحون بتعاطيهم للمخدرات خاصة في الدول التي تجرم تعاطي المخدرات ،لذلك فإنه في هذه الحالة لا يمكن للباحث أن يختار عينة عشوائية لأن مجتمع الدراسة غير محدد ،والوصول إليه ليس بالأمر الهين ولهذا يلجأ الباحث في هذه الحالة إلى إختيار عينة غير عشوائية ،على الرغم من أن هذه العينات غير ممثلة لمجتمع الدراسة، ولكنها العينة المتاحة للبحث والتحقيق .

إذن بعد حصول الباحث على عينة جيدة وكافية لتمثيل المجتمع الأصلي ، يمكن له أن يختار المنهج الذي يراه مناسبا لدراسته ، وفيما يلي أنواع العينات التي تستخدم بإستمرار من قبل الباحثين :

أولا : العينة العشوائية .

وهي العينات التي يكون فيها فرصة متساوية لكل عنصر في مجتمع الدراسة ليكون من مفردات العينة، ويتم إختيار عينة عشوائية عندما يكون مجتمع الدراسة محددا ومعروفا ،وتكون طريقة الإختيار غير إنتقائية إذ أن المفردات تختار عشوائيا حسب نوع العينة .

ثانيا : العينة الطبقية [102].

إذا كان مجتمع الدراسة محددا ومتجانسا، فيمكن أخذ عينة عشوائية بسيطة عبر وضع جداول أرقام لكل عناصر مجتمع الدراسة ،وسحب العدد المطلوب للعينة بالقرعة عشوائيا وهذا بعد تقسيم العينات التي تؤخذ من المجتمع الأصلي، فإذا كان هذا الأخير مجموعة من الطلبة ،فيمكن تقسيمهم إلى أقسام سواءا حسب السن ،أو المهنة أو الجنس أو سنة الدراسة

[102]: أحمد بدر ، المرجع السابق ،ص328.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

،فلو فرضنا أن باحثا أجرى إستجوابا مع 150 طالب بكلية الحقوق بجامعة وهران 2 أي بمعدل 50 طالبا من كل سنة في الليسانس حول تقييم التعليم عن بعد ،أو عبر الوسائل الرقمية ،وقرر أن يأخذ عينة بمقدار 20 طالبا من كل سنة ،فمعنى هذا أنه إكتفى بدراسة أجوبة 60 طالبا من جمله 150 طالب كان قد أجرى البحث معهم [103].

ثالثا : العينة التطبيقة التناسبية .

هذا النوع من العينة يختلف عن النوع السابق من حيث نسبة التمثيل في المجتمع الأصلي، فإذا كانت نسبة الطلبة في السنة الأولى هي 60/ من مجموع الطلبة المقدر ب 200 طالبا ،والسنة الثانية 30/،والثالثة هو 10/، فلابد أن تكون نسبة الطلبة في كل سنة ممثلة في العينة العشوائية بحيث تجسم الشريحة حجم الطلبة في كل سنة أي 60/ من العينات العشوائية تؤخذ من طلبة السنة الأولى ،و30/من طلبة السنة الثانية ،و10/ من طلبة السنة الثالثة .

رابعا : العينة المنتظمة [104].

يتميز هذا النوع من العينات بإنتظام الفترات أو الأعداد بين وحدات الإختيار بحيث تكون المسافة بين عدد واخر واحدة في جميع الحالات ،فلو فرضنا أن الباحث قد إختار جمع 200 عينة من الطلبة ،وقرر إجراء دراسة على 20 عينة فقط من هؤلاء الطلبة ،فبتقسيم 200على 20 يحصل على العدد 10 ،ففي هذه الحالة يقرر إذا كان يختار رقم 1 أو 6 ،أو أي رقم صغير اخر ،فإذا قرر أن يبدأ برقم 6 فإنه يأخذ الأرقام المتسلسلة لعدد 6 من البداية حتى النهاية ،أي 6،16،26،36،46 إلخ ،وهذا معناه أن العدد 10 هوالفاصل بين الأرقام في العينة، وفي النهاية يحصل على العدد المطلوب للعينة وهو 20 .

خامسا : العينة العرضية .

[103]: الذنيبات محمد محمود/ بوحوس عمار ،مرجع سابق ، ص66.
[104]: أحمد بدر ، المرجع السابق ،ص327.

هذا النوع من العينات يختلف عن الأنواع السابقة من حيث أن العينة العرضية لا تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا ،وإنما تمثل العينة نفسها فقط ،فالباحث في هذه الحالة يأخذ العينات بطريق الصدفة ، اي يحصل على المعلومات من الذين يصادفهم وطبعا فإن نتيجة هذه العينات لا تعكس الواقع للمجتمع الأصلي ،وإنما تعطي فكرة فقط عن مجموع الأفراد الذي أخذ منهم الباحث المعلومات المتجمعة لديه [105].

المطلب الثالث : أدوات البحث العلمي .

ويسميها البعض بوسائل جمع البيانات والمعلومات وهي الوسائل التي يستعملها الباحث في عملية الوصف، أو التحليل أو الإستشراف للوصول إلى أهدافه ومنها الملاحظة الإستبيان ،المقابلة وتحليل المضمون ،وهو ما سنتعرض له في المطالب الموالية .

الفرع الأول : الملاحظة العلمية.

يلجأ بعض الباحثين إلى الإستفتاء ،أو المقابلة الشخصية عادة للحصول على معلومات تتعلق بمسائل شخصية يتعذر الحصول عليها إلا من الأشخاص أنفسهم موضوع الإستفتاء أو المقابلة أو تتعلق بنشاط جماعة أو ظاهرة يصعب رصدها من الخارج ، وفيما عدا ذلك تفضل طريقة الملاحظة المباشرة في جمع المعلومات وخاصة إذا كان موضوع الدراسة سلوكا إنسانيا أو ظاهرة إجتماعية ومثال ذلك :

- الدور الذي يقوم به مدراء الجامعات ،وأنماط سلوكهم الإداري .
- التفاعل بين الأساتذة والطلبة في قسم من أقسام الكليات .
- السلوك العدواني للطلبة أثناء إجتياز الإمتحانات.
- كفاءة الأساتذة في العطاء العلمي ،والتدريس.

[105]: عامر إبراهيم قنديجلي ، البحث العلمي ، مطبعة عصام ، العراق ،1979 ،ص61-62.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وتعرف الملاحظة بأنّها "توجيه الحواس والانتباه إلى ظاهرة معينة أو مجموعة من الظّواهر رغبة في الكشف عن تلك الظّاهرة"[106].

كما تعرف بأنّها [107]"المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدّقيقة للحوادث والأمور والأشياء والظّواهر والوقائع بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها عن طريق القيام بعملية النّظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع والظّواهر وتعريفها وتصنيفها في فئات وفصائل".

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن ما يميز الملاحظة عن الإستفتاء والمقابلة أن الملاحظ هو الذي يقرر ويحدد المعلومات ،وليس الشخص المبحوث.

أولا : شروط الملاحظة العلمية.

يشترط في الملاحظة العلمية جملة من الشروط ولعلّ أهمها ما يلي[108]:

- يجب أن تكون الملاحظة كاملة، أي يجب أن يلاحظ الباحث كافة العوامل والأسباب والوقائع والظّواهر والأمور والأشياء المؤثرة في وجود الواقعة أو الظّاهرة المتصلة بها، نظرا لأنّ إغفال أية عوامل أو عناصر لها صلة بالوقائع أو الظّواهر يؤدي لا محالة إلى عدم المعرفة الكاملة والشّاملة للظّاهرة محل الدّراسة .

- يجب أن تكون الملاحظة العلمية نزيهة وموضوعية ومجردة، أي يجب أن لا تتأثر عملية الملاحظة بأشياء ومعاني وأحاسيس وفرضيات سابقة على عملية الملاحظة والمشاهدة.

-يجب أن تكون الملاحظة العلمية منظمة ومضبوطة ودقيقة، أي يجب على الباحث الملاحظ أن يستخدم الذكاء والفطنة والدّقة.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[106] : نائل حافظ العواملة ، أساليب البحث العلمي-الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة، الطبعة الأولى ،بدون دارنشر ،1995،ص130 .
[107] : عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 207.
[108] : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 45.

- يجب أن يكون الباحث الملاحظ مؤهلا وقادرا على الملاحظة العلمية، أي يجب أن يكون الباحث ذكي ومتخصص في ميدانه.

- يجب أن تكون الملاحظة العلمية مخططة بالمعنى العلمي للتّخطيط.

- يجب تسجيل كافة الملاحظات في أوانها بدقة وترتيب مضبوط ومحكم.

- يجب معرفة وتجنب الأخطاء التي مصدرها الملاحظ نفسه أو الأجهزة والأدوات المستعملة في الملاحظة.

- يجب التدرب على أدوات وأجهزة القياس ،والإحاطة بها قبل إستخدامها [109]

ثانيا : أنواع الملاحظة .

يختلف الباحثون في تقسيمهم لأنواع الملاحظة ،فمنهم من يقسمها إلى ملاحظة مباشرة وغير مباشرة ،ومنهم من يقسمها إلى ملاحظة مضبوطة وغير مضبوطة، فيما يقسمها منهم فريق ثالث إلى ملاحظة مشاركة وغير مشاركة .

1)- الملاحظة العارضة [110]:

هي تلك الملاحظة التي نمارسها في حياتنا اليومية ،والتي نبنى عليها كثيرا من مفاهيمنا وأحكامنا عن الناس،الأشياء والظواهر وهي ملاحظة غير مضبوطة وغير دقيقة وقد تتعرض للتحيزات ولا تستخدم فيها أدوات ،أو وسائل قياس،ولا تكون لها أهداف مسبقة .

[109]: أحمد بدر، مرجع سابق، ص341 .
[110]: رحيم يونس كرو العزاوي، مرجع سابق، ص151 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

2)- الملاحظة البسيطة :

هي الملاحظة التي تستخدم في الأحوال التي نريد فيها ملاحظة السلوك الطبيعي،وهي غير مضبوطة ،أو أولية ،ويقصد بها وضع فرضية ،أو فكرة وتعتبر هذه الملاحظة إستكشافية ،ولا يستعمل فيها الباحث أدوات أو تكتيكات دقيقة رغم أنها قد تكون لها أهداف معدة مسبقا.

3)- الملاحظة المضبوطة [111]:

هي ملاحظة أكثر دقة للجوانب المختلفة للظاهرة المدروسة من أجل الوصول إلى إستنتاجات دقيقة ،وهذا النوع من الملاحظة يتطلب وصف أو تسجيل ما يجري في ظروف معينة وصفا أو تسجيلا دقيقا ومنظما ،ومن ثمة يتوصل الباحث ببعض الأدوات التي تعينه على ذلك مثل إستمارة الملاحظة ،قوائم ،جداول، مقاييس تقدير، أساليب ، آلات تصوير مسجلات صوت، إلا أنها لا تستدعي وضع مخطط مسبق لها .

4)- الملاحظة المشاركة :

يتضمن هذا النوع من الملاحظة وجود مشاركة الشخص الملاحظ في الموقف الملاحظ، اي أن الملاحظ يتحول من مجرد مراقب (ملاحظة غير مشاركة) إلى مشترك في الأمور والحوادث التي يقوم بملاحظتها ،وهذا يتطلب تكوين علاقة بين الملاحظ والمجتمع أو الجماعة التي تقوم بملاحظتها، كما أن التحيز في تكوين هذه العلاقات يفسد على الملاحظ عمله ، غير أن المشاركة في نشاط الجماعة تجعل موقف الملاحظة طبيعيا ،فتتيح للملاحظ الحصول على بيانات ومعلومات مباشرة ودقيقة.

5)- الملاحظة الجماعية [112].

[111]: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص 318 .
[112]: رحيم يونس كرو العزاوي ،مرجع سابق ،ص152 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وهذا يقتضي وجود عدد من الباحثين في مراقبة وملاحظة الظاهرة أو النشاط المراد دراسته، فيسجلون ملاحظاتهم ، ثم تجمع وتناقش من قبلهم فيما بعد لمعرفة مدى الإتقان أو الإختلاف في ملاحظاتهم .

ثالثا: مزايا الملاحظة العلمية .

تعتمد مقدرة الباحث على استخدام طريقة الملاحظة بشكل علمي موضوعي على ميوله وقدرته على التّمييز بين الأحداث والرّبط بينها ودقته في تدوين ملاحظاته، وإذا استخدم هذه الوسيلة فإنّه سيكتشف أنّ لها العديد من المزايا ،ولعلّ أهمها هو الآتي[113]:

- تعتبر الملاحظة أفضل طريقة مباشرة لدراسة عدّة أنواع من الظّواهر، إذ أنّ هناك عدّة جوانب للتّصرفات الإنسانية التي لا يمكن دراستها إلا بواسطة هذه الوسيلة.

- لا تحتاج الملاحظة جهدا كبيرا من قبل المجموعة التي تجري ملاحظتها بالمقارنة مع الطرق البديلة.

- تمكن الملاحظة الباحث من جمع البيانات تحت ظروف سلوكية مألوفة.

- تمكن الملاحظة الباحث من جمع الحقائق عند السّلوك في نفس وقت حصولها.

- لا تعتمد الملاحظة كثيرا على الاستنتاجات.

- تسمح الملاحظة بالحصول على بيانات ومعلومات من الجائز أن لا يكون قد فكر بها الأفراد موضوع البحث حين إجراء مقابلات شخصية معهم، أو حين مراسلتهم[114].

رابعا :عيوبها .

للملاحظة العلمية كوسيلة للبحث مجموعة من العيوب نذكر منها[115]:

[113] : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 46.
[114] : عبيدات محمد، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، الأردن، 1995، ص 120.
[115] : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 47.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

1- قد يعمد الأفراد موضوع البحث إلى إعطاء انطباع جيد، وذلك عندما يدرك هؤلاء الأفراد أنّ هناك من يقوم بمراقبة سلوكهم.

2- صعوبة توقع حادثة عفوية بشكل مسبق يكون الباحث حاضرا في وقت وقوعها ، وفي كثير من الأحيان قد تكون فترة الانتظار مرهقة وتستغرق وقتا طويلا.

الفرع الثاني : المقابلة.

تعرّف المقابلة بأنّها "عبارة عن حوار بين الباحث والمبحوث بهدف الحصول على معلومات متعلقة بموضوع معين، كما تعرف بأنّها محادثة موجهة يقوم بها الباحث، بهدف الحصول على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي ،أو للاستعانة بها في عمليات التّوجيه والتّشخيص والعلاج"[116].

تتميّز المقابلة بأنّها تبادل لفظي منظم بين شخصين هما الباحث والمبحوث، حيث يلاحظ فيها الباحث ما طرأ على المبحوث من تغيّرات وانفعالات، كما أنّ للمقابلة هدف واضح ومحدد وموجه نحو غرض معين.

ولا شك أنّ مقابلة رجال التّشريع ،والفقه ،والقضاء تساهم في معرفة المشكلات العملية التي تثيرها النّصوص القانونية المنظمة لموضوع ما أو مسألة من المسائل ، لأن أكثرية الأشخاص الذين تجري مقابلتهم يكونون على جانب كبير من الخبرة العلمية والفنية، كما أنّ تنفيذ القاعدة القانونية وتحويلها من موقعها النّظري السّاكن إلى واقعها الاجتماعي المتحرك، ودراسة أية مسألة قانونية يتطلب الوقوف على آراء القضاة والمحامين ورجال الشرطة والإداريين وكل الممارسين في الميدان ،والموظفين بالمؤسسات، وفي مثال اخر فإن مقابلة النّخبة السياسية والعسكرية التي احتلت مواقع رسمية أومارست مهام حكومية سامية في الدولة

[116] : محمد شفيق، البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، 1985، ص 106.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

تفيد الباحث في جمع معلومات وبيانات ومعطيات لها أهمية كبيرة بالنّسبة لموضوع بحثه[117]، ومثال ذلك مسألة تثبيت العقد العرفي في التّصرفات التي تتضمن بيع العقار بعد صدور قانون التوثيق في الجزائر.

إن إستخدام المقابلة في البحث ليس بالأمر السهل ،إذ يتوجب على الباحث أن يكون مدربا تدريبا كافيا على حسن إستخدامها ،ومزودا بالمعارف والمعلومات اللازمة عن كيفية إجرائها ، وإلا إنخفضت قيمة المقابلة وأصبحت أداة غير نافعة في جمع المعلومات ،وهنا ينبغي التنبيه إلى عدم إستخدام المقابلة إلا عند الضرورة ،لإنه إذا وجدت وسيلة أخرى يمكن بواسطتها الحصول على المعلومات الخاصة بمشكلة البحث ،فليس هناك داع لإستخدام المقابلة.

أولا : أنواعها.

تتباين المقابلات من حيث غرضها وطبيعتها ومجالها ،فهناك المقابلات التي تجري للتوجيه أو الإرشاد أو العلاج النفسي ولأغراض البحث العلمي ،وهناك المقابلة الفردية التي تجري لشخص واحد ،والمقابلة الجماعية التي تجرى مع عدة أفراد ،وهناك نوع اخر من المقابلات يجري بوجود فريق من السائلين، ويجيب شخص واحد فقط وهو ما يدعى بفريق المقابلة ، كما أن المقابلة قد تكون منظمة ،وقد تكون غير منظمة ،ومعيار التنظيم يكمن في ضبط الأسئلة وتوجيهها والإجابة عليها ،وسنتعرض في الأجزاء الموالية لبعض أنواع المقابلات .

1)- المقابلات الفردية والجماعية [118]:

[117] : عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدّراسات القانونية والسياسية، مديرية النشر، عنابة، الجزائر، 2003، ص 28.
[118]: رحيم يونس كرو العزاوي، مرجع سابق، ص152 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

تجري معظم المقابلات في جلسة خاصة مع شخص واحد وذلك حتى يشعر الشخص بالحرية والإطمئنان، ويكون تعبيره عن نفسه أكثر صدقا وإكتمالا، وهذا النوع من المقابلات يدعى بالمقابلة الفردية .

وفي بعض الأحيان ينظم الباحث المقابلة مع مجموعة من الأفراد دفعة واحدة يتراوح عددهم عادة مابين 6إلى 12 فردا ليسهل الإتصال معهم ،ويشركهم جميعا في المناقشة أثناء إجراء المقابلة وهذا ما يسمى بالمقابلة الجماعية .

وتمتاز المقابلة الجماعية بكونها تقدم معلومات أكثر فائدة ،لأنه عندما يتجمع عدد من الأفراد من خلفيات متقاربة أو متباعدة للكشف عن مشكلة معينة ،أو لتقويم مشروع ما يكون بمقدورهم تغطية مساحة واسعة من المعلومات فضلا عن تقديمهم وجهات نظر متباينة حول الموضوع ،كما يستطيعون مساعدة بعضهم البعض في تثبيت المعلومات والتحقق من صحتها.

ومن بين فوائد المقابلة الجماعية أنها تشجع الأفراد على الصراحة والإسترسال في الحديث ماداموا يشاهدون ويسمعون غيرهم في الإجتماع ،وماداموا يرغبون في ان يكون لهم دور في الحديث والمناقشة الجارية ،وهي تفيد أيضا في بعض الحالات الخاصة كما لو أجريت مع جماعة من الجانحين،أو تقويم نزلاء السجون ،أوحل بعض المشكلات الإجتماعية في إحدى الهيئات أو الأوساط الإجتماعية[119] .

غير أنه من بين النقاط التي تؤخذ على المقابلة الجماعية هي أحجام بعض الأفراد عن لتعبير عن بعض الأمور أو القضايا ،أو ربما تكون الجماعة متحفظة في إجاباتها، كما أنه قد يكون هناك شخص واحد في الجماعة يكون هو المسيطر على جو المناقشة بحيث لا يفسح المجال للآخرين للكشف عن وجهات نظرهم بالرغم من أنه قد لا يكون بالضرورة الأكثر امتلاكا للمعلومات.

[119]: رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص 326 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

2)- المقابلات المنظمة (الشكلية)[120] :

يتحدد نوع المقابلة بشكلها، وتنظيم محتواها، ويتباين تنظيم المقابلات وفقا لعدد المشاركين ، فبعض المقابلات تكون مقننة وشكلية بحيث تقدم نفس الأسئلة بنفس الأسلوب والترتيب لكل فرد ،وحتى التمهيد للمقابلة والتعليقات تكون موضوعة مسبقا بطريقة منظمة، بالإضافة إلى أن إختبار الأجوبة الذي يكون محصورا بقائمة محددة مسبقا بالرد ب"نعم " أو "لا".

ويمتاز هذا النوع من المقابلات بكونها أكثر عملية في طبيعتها، وأنها أسهل من حيث تسجيل الإجابات وتعميمها وتحليلها، وبالتالي فإنه يمكن من خلالها التوصل إلى صياغة التعميمات العلمية ، أما عن أهم نقاط ضعف المقابلة المنظمة فهي ربما السطحية في الإجابة ،والجمود في إجراءات جمع المعلومات ،وشكلية الإستقصاء مما يؤدي إلى تعذر التوغل في العمل المطلوب .

3)- المقابلات غير المنظمة:

يمتاز هذا النوع من المقابلات بمرونته، فليس هناك ضبط أو توجيه للسؤال والجواب، ومن أمثلة هذا النوع من المقابلات هي تلك التي تجرى في العيادات النفسية ومراكز التوجيه والإرشاد النفسي والتربوي، وهنا يكتفي الباحث بأن يهيئ مجموعة من الأسئلة الأساسية التي يدور حولها الحديث والمناقشة ،وتكون لها صلة بهدف البحث.

ومن مزايا هذه المقابلات أنها تشجع الأفراد على التعبير عن أفكارهم بكامل حريتهم، وبالتالي يستطيع الباحث الحصول على إجابات أكثر عمقا وتفصيلا ،كما أنها تمنح للباحث قدرا من المرونة في معالجة موقف المقابلة إذ يستطيع التوغل وراء الإجابات الأولية متبعا سبلا غير متوقعة ،وبالتالي فإن هذا النوع من المقابلات يفيد في زيادة بصيرة الإنسان

[120]: رحيم يونس كرو العزاوي، مرجع سابق، ص145.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وإدراكه للدافعية الإنسانية ،والتفاعل الإجتماعي مما يجعل الباحث قادرا على صياغة فرضيات مفيدة .

كما يعتبر الباحثين هذا النوع من المقبلات أداة قيمة في الدراسات الإستطلاعية لبحث موضوع معين فعندما يكون الباحث غير متأكد من ماهية الأسئلة التي يريد أن يسألها أو كيفية توجيه تلك الأسئلة، يلجأ إلى المقابلة غير المنظمة التي تساعده في إختيار وصياغة الأسئلة المناسبة للإستفتاءات ،والمقابلات من الأنواع الأخرى[121].

ثانيا : مزايا المقابلة[122].

لاشك أنّ للمقابلة عدّة مزايا نوجزها فيما يلي:

-تعتبر المقابلة من أفضل الوسائل لاختبار وتقويم الصّفات الشّخصية.

- تجمع المقابلة بين الباحث والمبحوث، وهذا لاشك أنّه يتيح الفرصة للباحث لكي يفهم الظّاهرة، ويلاحظ سلوك المبحوث ومدى جديته في الإجابات.

- تفيد المقابلة الباحث في التّزود بمعلومات إضافية عن الموضوع، وتساعده على فهمه جيدا[123].

- تتيح المقابلة للباحث إمكانية الفهم والتشخيص الحقيقي للمشاكل الإنسانية.

ثالثا: عيوب المقابلة[124].

أمّا عن عيوب المقابلة فيمكن إيجازها فيما يلي:

- تعتبر المقابلة مكلفة ماليا، والمتمثلة في انتقال الباحث لمقابلة الأشخاص المعنيين.

---

[121]: رحيم يونس كرو العزاوي، مرجع سابق، ص146 .
[122] : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 78.
[123]: أحمد بدر، مرجع سابق، ص337.
[124]: رجاء وحيد دويدري، مصدر سابق، ص307.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- احتمالية امتناع المبحوث عن الإجابة عن الأسئلة الحرجة أو التي يمكن ان تسبب له إزعاجا له فيما بعد.

- تتأثر المقابلة بعوامل متعددة مثل الضّغوط النّفسية والتوتر وغيرها من العوامل التي تؤثر على كل من القائم بالمقابلة والمستجوب، فقد يعمد المستجوب إلى إظهار المزايا والعيوب وقد يتردد في الإفصاح عن الحقائق غير الملائمة.

- البطء فهي تحتاج إلى وقت طويل ومجهود شاق للحصول على البيانات اللازمة، بالإضافة إلى تحديد المواعيد وإرسال الأسئلة للإطلاع عليها، والعثور على الأشخاص.

الفرع الثالث :الإستبيان.

تنظم إستمارة الاستبيان على شكل أسئلة متنوعة متعلقة بالبحث القانوني، حيث تهدف إلى تحديد الواقع القانوني، والذي هو دائما في حالة حركة اجتماعية، ولاشك أنّ معرفة الوقائع والمتغيرات الاجتماعية ستسهل عملية تشريع قانون جديد ،أو تعديل قانون لم يعد يساير التّطورات المستجدة.

ويرسل الاستبيان عادة بطريق البريد إلى الأفراد المعنيين، كما قد يحمله الباحث نفسه إلى الأشخاص ولعلّ الأسلوب المثالي للحصول على نتائج يقينية، هو أن يملأ الاستبيان بحضور الباحث ويسجل بنفسه الأجوبة والملاحظات التي تثري البحث فيما بعد، لأنّ المجيب يتوسع في بعض الأحيان في إجابته، ويفيد الباحث أكثر ممّا كان يتوقع منه، والشيء الذي يحصل في معظم الأحيان أنّ الباحث لا ينتبه إلى بعض الجوانب في الموضوع عند وضع الاستبيان ،إلا أن المجيبون هم الذين يلفتون انتباهه إلى تلك الثّغرات فيتداركها في الحال[125].

الفرع الأول : مزاياه[126].

[125] : عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 58.
[126] : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 74.

تتميّز استمارة الاستبانة بمجموعة من المزايا أهمها:

1- لا تعتبر تكاليف استمارة الاستبانة مرتفعة.

2- إمكانية إيصال استمارة الاستبانة لأكبر عدد من المعنيين.

3- تمنح فرصة للمبحوث للتّفكير في الأسئلة بعمق أكثر منه في المقابلة.

4- لا تحتاج لعدد كبير من الأشخاص لجمعها.

5- يمكن إيصالها إلى أشخاص يصعب الوصول إليهم.

6- يمكن أن نحصل عن طريقها على معلومات حساسة قد لا يستطيع المبحوث قولها مباشرة للباحث.

7- يسهل تحليل نتائجها.

8- تتوافر فيها ظروف أفضل لتقنيين المعلومات وذلك من خلال صياغة الأسئلة ومضمونها.

9-تستخدم في البحوث التي تحتاج إلى بيانات حساسة ومحرجة.

الفرع الثاني : عيوب الاستمارة الاستبانة [127].

1- لا يستطيع الباحث أن يعرف ردود فعل المستجيب عند إجابته على الأسئلة.

2- لا تعود نسبة كبيرة من الاستبيانات التي ترسل بالبريد.

3- قد لا يفهم المبحوث بعض الأسئلة.

[127]: رحيم يونس كرو العزاوي، مرجع سابق، ص135 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

4- لا يحبذ بعض الأشخاص الإجابة كتابيا، الأمر الذي يؤدي إلى عدم الحصول على العينة المطلوبة (نقص الوقت).

5- قد تكون الإجابة من قبل الأشخاص الذين يهمهم البحث تعبر عن فكر معين، ولهذا فإنّ أجوبتهم على الأسئلة فيها نوع من التّحيز[128].

المبحث الثاني : تقنيات التحليل والتعليق .

يقال أن أفضل طالب لا يمكنه أن يعرض إلا المفاهيم التي إكتسبها ،والتصلب الفكري أمام الصفحة البيضاء يأتي من أن بعض الطلبة لا يدركون تماما وبوضوح من أين يبدأون ؟ وماهي الأدوات التي يجب أن يعتمدوا عليها في بحث معين دون الاخر ؟

إن إجابة الطالب على أسئلة الإمتحانات أو البحوث النظرية أو التطبيقية التي يقومون بها تتطلب منه أن يكون قد فكر بصورة كافية وإطلع بطريقة صحيحة ومعمقة على المعلومات المتعلقة بنمط البحث وموضوعه ،لكي تتكون لديه نظرة متماسكة عن الموضوع ، ويصبح من السهل عليه إيجاد التصميم المناسب لخطته[129]،ويصبح من السهل عليه عرض الأفكار ،ومناقشتها ونقدها لأنه يصبح ملما بتقنيات التحليل والتعليق ،وهو ما سنتناوله من خلال المطالب الموالية .

المطلب الأول: تقنيات تقديم الاستشارة القانونية.

نظرا لكثرة العلاقات التي تربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض، وعلى اختلاف هذه العلاقات يبقى النزاع الذي نجم ، أو قد ينجم بين أطراف المجتمع يخضع لنصوص القانون وأحكامه، ونظرا لأن القاعدة القانونية تحكم هذا المجتمع وتنظمه على وجه ملزم، مع وجوب علم الأفراد بتلك القواعد، إلا أن البعض من أفراد المجتمع قد يجهل بعض القواعد القانونية ، لذلك في حالة وجود نزاع قانوني أو التبس على أحدهم أمر قانوني ما ،فما عليه إلا أن يطلب

[128] : عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 75.

[129]: عبدة جميل غصوب، المنهجية القانونية، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2016،ص110.

المعونة من أهل الإختصاص، والتي تكون بتقديم وجهة النظر القانونية لهذا النزاع مع اقتراح الحلول اللازمة له، لذلك ظهر ما يسمى بالمستشار القانوني الذي توكل له مهمة تقديم العون ، والنصيحة القانونية والرأي القانوني لمن يطلبه.

الفرع الأول : تعريف الإستشارة القانونية.

لقد ورد مصطلح الإستشارة في القران الكريم لقوله تعالى "...وشاورهم في الأمر ..."[130]،وقوله أيضا " وأمرهم شورى بينهم " [131]قبل ظهوره في القانون .

والإستشارة من الناحية اللغوية تعني شورى ،ويقال شار العسل بشورة ،وشيار ،ومشار أو مشارة أي إستخرجه من الوقية ،والمشيرة هي التي يقال لها السبابة ،وشار عليه بأمر أي أمره به [132].

إنّ الاستشارة القانونية هي استكشاف رأي القانون بشأن مسألة قد تكون محل نزاع أو يحتمل أن تكون كذلك، وتكون هذه الاستشارة بطلب من شخص معين أو جهة حكومية أو غير ذلك من رجال القانون لمعرفة حكم القانون في المسألة المطروحة، وتنحصر مهمة المستشار في بيان الحل الذي يكرسه القانون أيا كان مصدر القاعدة القانونية[133].

ويرى الباحثون في مجال القانون أن الاستشارة السليمة تتطلب عادة مراعاة مايلي[134] :

- تحديد إطار الاستشارة بدقة و النقاط التي تثيرها فيجب تفحص الطلب أولا لتحديد العناصر الواقعية التي يرتب القانون عليها نتائج محددة، ويمكن أن تكون العناصر الواقعية بسيطة لا تثير أي إشكال أو تعقيد وبالتالي يكون حكم القانون بشأنها واضحا.

---

[130]: سورة الشورى، الآية 38.
[131]: سورة ال عمران، الآية 158.
[132]: دليل المصطلحات العربية للعلوم الإدارية ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، القاهرة ،2007،ص79.
[133]: عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، د.ط، دار بلقيس، الدار البيضاء-، الجزائر، د.س.ن، ص216.
[134]: محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية ،الطبعة الثانية، مطبعة المرجان، مصر ،2011، ص138 .

- استخلاص النقاط التي تتطلب المعالجة والدراسة، وبيان النتائج القانونية المترتبة أو المتفرعة عنها إن وجدت فيحدد المستشار المسائل القانونية التي تتطلب بيان رأي القانون فيها ، ومصادر القاعدة القانونية المستند عليها وترتيبها أي سواءا كانت في التشريع الأساسي ، التشريع العضوي، التشريع العادي، الأوامر أو اللوائح التنظيمية".

وهنا على المستشار أن يلتزم بحكم النص الواضح الصريح، فإن كان يشوبه الغموض فسره التفسير المعتمد في الفقه و القضاء، وإن كانت المسألة محل خلاف في الفقه والقضاء ،وجب على المستشار الإشارة إلى ذلك وتحديد التفسيرات والاجتهادات المختلفة مبينا الرأي الراجح منها [135].

ومن الأمثلة على طلبات الإستشارة نذكر مايلي :

- طلب الزوج مثلا: معرفة حكم القانون بالنّسبة لإلتزاماته نحو زوجته التي غادرت مسكن الزوجية نحو بيت أهلها حاملة معها أطفالها .

- معرفة حكم القانون بشأن مسألة موضوع خلاف أو نزاع يحتمل أن يثار مستقبلا وما يحتمله ذلك من عرض النّزاع على القضاء، فالهدف من الاستشارة في هذه الحالة هو معرفة حكم القانون بما يؤدي إليه ذلك من الوقوف على احتمالات الحكم لصالحه من عدمه.

- طلب الاستشارة قصد تفادي الوقوع في الخطأ والمساءلة عند القيام بتصرف معين لسد الثّغرات التي يحتمل أن يستفيد منها من يتعاقد أو يتعامل معه.

الفرع الثاني : صورها .

[135]: كمال ايت منصور /رابح طاهير، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ،عين مليلة-الجزائر، ص 42-43 .

يتفق الباحثون على أن للإستشارة القانونية صورتين أساسيتين:

- الصورة الاولى: الإستشارة الشفهية.

حيث يقوم طالب الاستشارة وفقا لهذه الصورة بعرض الوقائع محل الإستشارة على المستشار الذي يستمع إليها بتركيز،و يمكن للمستشار أن يسجل النقاط الهامة من أقوال المستشير، وعلى إثر ذلك يقدم الرأي القانوني اللازم بطريقة شفهية، وقد يقدم المستشار الرأي القانوني في نفس الجلسة التي يطرح فيها المستشير طلبه، كما يمكن أن يطلب زمنا معينا للبحث والتدقيق في الرأي القانوني حتى يتمكن من إعطاء إستشارة كاملة وصحيحة وعادة ما توصف الإستشارة بالشفهية متى كان الرأي المقدم فيها شفهيا وذلك دون النظر إلى طريقة عرض الوقائع محل الإستشارة.

الصورة الثانية: الإستشارة المكتوبة.

وفقا لهذه الصورة ،فإنه لابد أن نميز بين الكتابة من طرف طالب الإستشارة ، والكتابة من طرف المستشار حيث قد يعرض طالب الإستشارة وقائعه في ورقة مكتوبة أو بطريقة شفهية، لكن العبرة لوصف الإستشارة بالمكتوبة متى كان تقديمها من طرف المستشار بطريقة مكتوبة، حيث يتم تحريرها من طرفه مراعيا فيها كل الجوانب الشكلية والموضوعية في كتابة الإستشارة القانونية.

وهنا لابد من التنويه على أن الغالب الأعم على الساحة الأكاديمية القانونية انتشار الإستشارة المكتوبة فقلما نجد الإستشارة الشفهية، هذا إذا كانت في قالب رسمي، أي من شخص يسمى المستشار القانوني، الذي يحترف هذه العملية ويمارسها كمهنة خاصة به.

أما الإستشارة الشفهية فلا تكون في قالب رسمي عادة إذا ما قدمت ممن يحترف هذا العمل كمهنة ، إنما قد تكون في حوارات بين أشخاص التبس عليهم أمر ما مع آخرين يفترض فيهم العلم بالقانون.

الفرع الثالث : أطراف الاستشارة القانونية.

تكون الاستشارة القانونية بين طرفين هما:

أولا : المستشير.

وهو الشخص الذي يطلب حكم القانون بشأن مسألة معينة، وهو شخص غير مختص في القانون عادة ، يمكن أن يكون عبارة عن شخص طبيعي كالزوج الذي يطلب من المحامي إستشارة قانونية بشأن زوجته التي غادرت بيت الزوجية مؤكدة له عدم رجوعها وطالبة البيت المستقل عن أهل الزوج .

وقد يكون طالب الإستشارة شخصا معنويا ، كما هو الشأن بالنّسبة لمدير الشركة الذي يطلب الإستشارة القانونية بشأن إمكانية فتح فروع جديدة للشركة في مناطق أخرى من الوطن .

ثانيا : المستشار.

هو الشّخص المختص في المسألة القانونية المطروحة أو الشّخص المختص في القانون مثل: المحامي، المدافع القضائي ، المستشار القانوني، الموثق، المحضر القضائي، الطالب الجامعي الذي يدرس القانون ...إلخ[136].

ورغم أن الساحة القانونية الجزائرية عموما لا تعرف ثقافة المستشار القانوني بالمعنى العام، إلا أن أغلب المؤسسات العمومية والشركات الخاصة لها ما يعرف بالمستشار القانوني، الذي توكل له مهمة إبداء الرأي والحلول القانونية اللازمة إذا طلب منه ذلك.

[136]: محمد العروصي، مرجع سابق، ص142.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

كما أن المنظومة القانونية الجزائرية لا يوجد فيها نص خاص بمهنة المستشار القانوني على غرار مهنة المحاماة ومهنة التوثيق والمحضر القضائي، حيث يجب على من أراد ممارسة هذه المهنة أن يفتح سجلا تجاريا، وأن يقدم مجموعة من الوثائق أهما الشهادة المتحصل عليها في مجال القانون، كما أنه يبقى خاضعا للضريبة الجزافية التي تفرض على كل من يمارس عملا تجاريا.

الفرع الرابع : مراحل الاستشارة القانونية.

تتمثل مراحل الاستشارة القانونية فيما يلي:

أولا : المرحلة التّحضيرية:

وفيها يستخرج الطالب من القضية المسندة له الوقائع، والمشكل القانوني وفقا للتسلسل التالي :

1)- الوقائع[137]:

تتمثل الوقائع في مختلف العناصر المشكلة للنّزاع ، والتي يترتب عليها آثار قانونية تتمثل في الحقوق والالتزامات، ويكون مصدرها العقد ،أو الإرادة المنفردة، أو العمل غير المشروع أو القانون، كما يدخل في مفهوم الوقائع مختلف الإجراءات التي تمت أمام الجهة القضائية في حالة رفع دعوى قضائية، وهذا بداية من يوم رفع الدعوى إلى غاية يوم صدور الحكم، وتتمثل الإجراءات مثلا في ذكر المحكمة التي رفع أمامها النّزاع ،وذكر تاريخ الجلسات وأهم الوثائق التي تم تقديمها للقاضي، ويوم تقديم شهادة الشهود، ويوم صدور الحكم ومضمونه وكذلك تاريخ استئناف الدعوى، وفي بعض الحالات قد تبدأ الإجراءات قبل رفع الدعوى أمام القضاء كما هو الشأن في القضايا العمالية التي تحتاج إلى إجراء مصالحة قبل رفع الدعوى

[137]: عبده جميل غصوب، مرجع سابق، ص178 .

أمام القضاء كإجراء جوهري ترفض الدعوى بدونه شكلا ،وأيضا بعض القضايا الإدارية التي تحتاج إلى إجراء التظلم الإداري .

مثال: وعد محمد صاحب شركة "سوميز " السيد بشيري إبراهيم بأنّ يوظفه في شركته الخاصة وبمرتب أحسن من الذي يقبضه من الشركة العمومية التي يعمل بها ،وبعدما أعجب السيد بشيري إبراهيم بالعرض ،وبعد إلحاح شديد من السيد محمد ، إستقال السيد بشيري إبراهيم من الشركة التي يعمل بها ،ولكن محمد لم يف بوعده وبدأ يتقاعص عن توظيف إبراهيم ،ووظف مكانه شخصا اخر تحت حجة أنه أكثر كفاءة من إبراهيم الذي بقي بدون عمل الان، بسبب وعود محمد له وهو الآن يستشريك من الناحية القانونية ليطالب بحقوقه.

فوقائع هذه القضية تتمثل في صدور إيجاب بالتوظيف من محمد لإبراهيم ، وصدور قبول ضمني من إبراهيم لمحمد يتمثل في الاستقالة، ورجوع الموجب محمد عن إيجابه بعد صدور القبول من إبراهيم ، ممّا يعني قيام عقد بينهما أخلّ الموجب بتنفيذه[138].

2)- إستخراج المشكل القانوني[139]:

يتم استخراج المشكل القانوني عن طريق إعادة صياغة سؤال المستشير بكيفية قانونية وهذا عن طريق تكييف الوقائع التي يشملها تساؤل المستشير تكييفا قانونيا وذلك بهدف تحديد أهم النّصوص القانونية التي تعالج هذه المسألة، فإذا كانت الاستشارة تتعلق بنزاع عرض أو يحتمل عرضه على القضاء، يكون السؤال المطروح هو مدى نصيب القضية من الكسب والخسارة وبالتالي الاحتمالات التي قد ينتهي إليها النّزاع أمام القضاء، أمّا إذا كانت الاستشارة المطلوبة خارج أي نزاع قضائي ، فيتوجب تحديد الأوضاع القانونية التي يرغب طالب الاستشارة الوقوف عليها[140].

[138] : غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 55 و56.
[139]:عبدة جميل غصوب ،مرجع سابق ،ص 179 .
[140] : حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، بدون دار ومكان نشر، 2003، ص 307.

ثانيا : المرحلة التّحريرية.

بعد تنظيم المعلومات بالكيفية السابقة الذكر، تأتي المرحلة التّحريرية المتمثلة في دراسة موضوع الاستشارة والتي تتضمن الاجابة أو النتيجة التي ينتهي اليها المستشار القانوني بعد طرح التساؤل ،و تحليلها ،و دراستها وجمع معطيات الإجابة المتعقلة بها ،و يطبقها على الواقعة موضوع الاستشارة القانونية المستهدفة بها[141] ،وذلك كما يلي:

1- الخطة:

وذلك عن طريق تقسيم موضوع الاستشارة إلى عناصر متسلسلة ومترابطة وفق خطة منهجية معبرة.

2)- المناقشة:

تتم مناقشة موضوع الاستشارة عن طريق التّعرض إلى العناصر التالية:

أ)- المقدمة:

تكون عن طريق الإحاطة بالموضوع بصورة مختصرة، حيث يبرز المستشار موضوع الاستشارة في إطار المبدأ القانوني المنظم لموضوع النّزاع، وبعد ذلك يقوم بإعادة ذكر وقائع النّزاع بأسلوب قانوني وتنظيم الوقائع بكيفية متسلسلة ومترابطة مع إظهار أطراف النّزاع بكيفية واضحة، وبعد ذلك يطرح المستشار المشكل القانوني بالكيفية التي سبق بيانها في المرحلة التّحضيرية.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[141]: عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، د.ط، دار بلقيس، الدار البيضاء-، الجزائر، د.س.ن، ص216.

ب)-صلب الموضوع[142]:

تتطلب الإشكالية المطروحة دراسة تحليلية معمقة وهذا لإظهار مختلف الحلول التّشريعية والفقهية والحلول التي توصل إليها الاجتهاد القضائي بشأن الموضوع محل الاستشارة، ويتم ذلك عن طريق وضع خطة ملائمة تجمع كل العناصر السابقة الذكر، ويجب احترام أصول المنهجية في هذا الصّدد، سواءا من حيث الشكل أو الموضوع ، ومثال ذلك أن يبحث المستشير المتمثل في المشتري عن كيفية لاسترجاع ثمنه من البائع، فهنا يجب على المستشار أن يبحث عما إذا كان العقد باطلا أو قابلا للإبطال، وبالتالي عليه أن يبحث في أركان العقد وشروطه وعيوب الرّضا، فإذا وجد أنّ العقد قد اختلت أحد أركانه يتوصل إلى أنّ العقد باطل بطلانا مطلقا، أمّا إذا كانت كل أركان العقد متوفرة، إلا أنّ المستشير قد شاب رضاه عيب من عيوب الرّضا وهو لا يريد إجازة العقد، توصل المستشار أو الطالب إلى أنّ العقد باطل بطلانا نسبيا، أي أنّه قابل للإبطال، ومن ثم يشير على المستشير بأن يرفع دعوى إبطال العقد لعيب من عيوب الرّضا، ولهذا على الطالب أن يستعين بالمعلومات النّظرية لمناقشة المسألة القانونية المعطاة له من خلال الاستشارة[143].

ج)-الخاتمة :

تخضع خاتمة الإستشارة القانونية إلى نفس الأحكام السابق بيانها في أجزاء البحث العلمي ،حيث يضع المستشار خلاصة بحثه مجيبا على المستشير بصورة مختصرة وواضحة.

المطلب الثاني : المنهجية المتبعة في تحليل النصوص القانونية والفقهية .

[142]: عبده جميل غصوب ،مرجع سابق ،ص186.
[143] : غناي زكية، المرجع السابق، ص 59.

إن النص القانوني سواءا كان نصا تشريعيا أو فقهيا هو عبارة عن مجموعة أفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تعرض على الطالب لمناقشتها ،والهدف من عرض موضوع المسألة القانونية على الطالب عن طريق التعليق على النص القانوني هو إبعاد الطالب عن المناقشة التقليدية للمسائل القانونية ،لأن هذه المناقشة تتم عن طريق التحليل النظري للمواضيع بأسلوب إنشائي حر لا يسمح للطالب إلا بإعادة سرد ما حفظه عن ظهر قلب من معلومات سردا اليا لا يكتسي أية أهمية [144].

إن التعليق على النص القانوني هو عبارة عن محاولة لتفسير وتوضيح النص بقدر من الحرية ،وبأسلوب شخصي إلى حد معين ،عن طريق البحث في مكوناته والعناصر التي يحتويها ،وصولا إلى إعطاء فكرة تأليفية، أو تركيبية عن الموضوع [145].

ومن أجل ذلك جعل التعليق كوسيلة لتحقيق هدفين هما :

الهدف الأول :

هو تحديد إطار المناقشة بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت بالنص والأفكار المجاورة لها دون التطرق إلى غيرها من الأفكار ،ولو كانت هذه الأخيرة تتعلق بنفس المسألة القانونية التي تعرض لها النص ،وهذا لتفادي الخروج عن موضوع النص وتفادي إعادة سرد المعلومات المحفوظة بطريقة آلية .

الهدف الثاني :

هو السماح للطالب بإعطاء رأيه إتجاه أفكار النص سواءا بالتأييد أو بالمخالفة ،مع تبرير موقفه الشخصي مما يسمح بإظهار إستيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها وهذا هو التعليق الحقيقي على النصوص ،والذي يبتعد الطالب فيه عن مجرد شرح ماء جاء في

[144]: غناي زكية ، ،مرجع سابق ، ص73.
[145]: شروخ صلاح الدين ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ،دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ،2010، ص ص73-74 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

النص دون إنتقاد ،مما يؤدي إلى إعادة كتابة ماجاء في النص دون أي تغيير ، فيصبح عمل الطالب دون فائدة ،ولذلك فإنه يمكن الجزم بأن التعليق يسمو بالطالب من درجة الحفظ عن ظهر قلب للدروس والمحاضرات إلى درجة إستيعاب أهم الأفكار والمفاهيم القانونية وترسيخها في ذهنه والإستعداد لمناقشتها كلما عرضت عليه، دون إضطراره إلى حفظها عن ظهر قلب[146].

إن المعالجة الحقيقية للنصوص القانونية تتم وفق منهجية دقيقة تلعب دورا في تنظيم عمل الطالب وتنسيقه ،وهذه المنهجية تتطلب مرحلتين هما كالتالي :

- **مرحلة تحضيرية** : وفيها يقوم الطالب بتحليل النص شكلا وموضوعا .

- **مرحلة تحريرية** : وفيها يقوم الطالب بمناقشة المسألة القانونية التي أثارها النص القانوني وذلك وفق خطة مكونة من مقدمة ،وصلب الموضوع، وخاتمة ،وسنتعرض لهاتين المرحليتن في الفرعين المواليين:

الفرع الأول : المرحلة التحضيرية .

في هذه المرحلة يقوم الطالب بالتحليل الشكلي للنص ، ثم التحليل الموضوعي له ويفيد القيام بهاذين التحليلين في فهم النص فهما جيدا ،والتحضير لمناقشته .

أولا : التحليل الشكلي .

يقتضي التحليل الشكلي دراسة النص من حيث شكله فقط، فبعد قراءة أولية يستخرج الطالب العناصر التالية :

[146]: عبده جميل غضوب ، مرجع سابق ، ص 200.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

1)- تركيز النص :

نتعرض في هذه المرحلة إلى تحليل النص قصد تثبيته وتركيزه بالنظر إلى مصدره ، وهذا بتبيان مايلي :

أ)- طبيعة النص :

إن أول ما يظهره شكل النص للطالب هو طبيعته ،حيث يتبين للطالب بسهولة ما إذا كان النص هو مادة من مواد قانون معين أم مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقيه معين، فبعد رؤية أولية للنص يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان نصا قانونيا [147]،أم فقهيا .

ب)-المصدر الشكلي (موقع النص):

يقصد بالمصدر الشكلي للنص موقعه من المرجع الذي أخذ منه ، فيبحث الطالب من أين أقتطف النص ويذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة ومرتبة تختلف بإختلاف طبيعة النص وذلك كما يلي :

- إذا كان النص قانونيا ، فيذكر الطالب موقعه من القانون الذي أخذ منه بطريقة مرتبة وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص[148] .

- إذا كان النص فقهيا ، فيذكر الطالب موقعه من المرجع الفقهي الذي أخذ منه وذلك ببيان العناصر التالية بالترتيب : لقب وإسم المؤلف ،عنوان المرجع ،الطبعة إن وجدت ،دار النشر مكان النشر ، السنة والصفحة .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[147]: حلمي محمد الحجار ، مرجع سابق ، ص433 .
[148]: بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، جامعة محمد لمين دباغي، سطيف2، كلية الحقوق، 2016، ص50.

ج)- المصدر المادي :

و يقصد به أصل وضعه إن كان نصا تشريعيا ،أو أصل المبادئ التي يتعمد عليها إن كان نصا فقهيا ، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب .

-فإذا كان النص تشريعيا، فالمتعارف عليه أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين المصري والفرنسي ، فيذكر الطالب نص المادة محل التعليق ،والنص المقابل لها في كل من التقنين المصري والفرنسي .

- وإذا كان النص فقهيا ،فإن شخصية الكاتب إن كان معروفا ستبين المذهب الذي ينتمي إليه ،وبالتالي أساس نظريته ،والمبدأ الذي يعتمد عليه في شرح المسألة القانونية محل التعليق ،وإلا فإن قراءة أولية للنص ستسمح بمعرفة المذهب ،أو الأراء التي تأثر بها الكاتب [149].

2)- بنية النص :

في هذه المرحلة من التعليق ،يتم تحليل النص من عدة جوانب تتمثل فيما يلي :

أ)- البنية الطوبوغرافية (البناء المطبعي) .

و يقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة ،أو على عدة فقرات ويترتب على ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية معالجة النص خاصة في عملية وضع خطة البحث وكذلك إستخراج الأفكار الاساسية والفرعية ،فالغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة ،و أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين أو أكثر فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، والإستثناءات على القاعدة في مجموع الفقرات التي تليها ،وقد تكون الفقرات المتعددة هي تعداد للشروط التي تفرضها الفقرة الأولى.

ب)- البنية المنطقية :

[149]: غناي زكية ، مرجع سابق ،ص 77 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

تتضح البنية المنطقية للنص القانوني من خلال الخصائص التي تتميز بها هذه الأخيرة ، حيث أن القاعدة القانونية عادة ما تكون أمرة ،وهذه الخاصية تميزها عن غيرها من النصوص الفلسفية والأدبية التي تترك مجالا واسعا للجدل والنقاش .

ج)- البنية اللغوية:

في هذه المرحلة ،تتم دراسة الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مدى ملائمتها للسياق ومدى إنسجامها معه ،وأيضا مدى دلالتها اللغوية ،لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة،ولهذا يجب الوقوف عند إستعمال المصطلحات ،لأن هاته الأخيرة تؤدي معنى واحد ومحدد[150]،وتتضمن البنية اللغوية للنص القانوني الإشارة إلى العبارات والمصطلحات التي لها أهمية خاصة لفهم النص .

ثانيا : التحليل الموضوعي[151] .

يقتضي التحليل الموضوعي دراسة النص من حيث المضمون ، اي أنه ينصب على المسألة القانونية ،أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص ،ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات ،مع دراسة كل كلمة وردت فيه ،وتحليل كل فقرة من فقراته .

1)- شرح المصطلحات :

من الأحسن هنا أن يشير الطالب إلى أهم المصطلحات القانونية التي جاءت في النص ،وأن يشرحها بإيجاز لأن هذا مفيد في تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة وخاصة تلك التي تداول بعض القانونين على إستعمالها في غير محلها ،فصارت خطأ شائعا في الوسط القانوني ،وبات من الصعب تصحيحها في الأذهان .

[150]: شميمشم رشيد ، مناهج العلوم القانونية ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2006،ص187 .
[151]: سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017-2018، ص 68.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

إن الفهم الصحيح للمصطلحات المستعملة في النص هو الذي يؤدي إلى التحديد الصحيح لموضوع المسألة القانونية محل التعليق ،وتفادي الخروج عنه ،ولهذا كان من الضروري البدء بشرح المصطلحات القانونية التي يحتويها النص محل التعليق .

2)- إستخراج الفكرة العامة :

يقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص ،ويسهل إستخراج هذه الأخيرة بعد قراءة متأنية للنص ،وفهمه فهما جيدا ، بحيث يتبين للطالب موضوع المسألة القانونية التي يتعلق بها ، ويفيد إستخراج الفكرة العامة من النص في تحديد إطار المسألة المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع [152].

3- إستخراج الأفكار الأساسية :

بعد إستخراج الفكرة العامة ، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات تقسيما منطقيا بحيث تتضمن كل فقرة فكرة واحدة ،ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة ، ويفيد ذلك في التحضير لوضع خطة ملائمة .

الفرع الثاني : المرحلة التحريرية .

يقوم الطالب خلالها بوضع خطة مناسبة وذلك إستعدادا لمناقشة المسألة القانونية المعروضة عليه من خلال النص .

أولا : الخطة.

بعد أن يتعرف الطالب على موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها عبر النص القانوني، وبعد إستخراج الأفكار من الأساسية إلى الثانوية، وإستبعاد كل ماهو خارج الموضوع، يقوم بترتيب هذه الأخيرة لوضع خطة مناسبة حيث أن خطة التعليق على نص قانوني نستطيع تحديدها مسبقا لأنها توضع بناءا على النص محل التعليق ،فتقسم مثلا إلى

[152]: عبده جميل غضوب ،مرجع سابق ،ص209.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

مباحث بحيث يناقش كل مبحث إشكالية فرعية من إشكاليات النص [153]،فالخطة إذن تتبع النص ذاته [154].

ويجب على الطالب بعد وضع الخطة ،أن يتأكد من أنها :

- موافقة لموضوع النص ،ومطابقة له .

- شاملة بحيث لا يتم إهمال أي فكرة .

- متوازنة ومتسلسلة .

- لا تحتوي على عناوين متكررة .

ثانيا : المناقشة .

تتم مناقشة المسألة القانونية بتحرير ماجاء في عناوين الخطة، بدءا بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع ،منتهيا بالخاتمة على النحو التالي :

1)- المقدمة :

يبدأ الطالب في المقدمة بعرض المسألة القانونية المراد مناقشتها بصورة وجيزة ومركزة ،ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة هي الإطار العام الذي يندرج فيه النص القانوني ، ثم الإشارة إلى أهمية الموضوع ،وبعدها إثارة الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص ، ثم أخيرا الإعلان عن التقسيم المراد إعتماده للإجابة على هذه الإشكالية .

[153]: نادية ابراهيم مصطفى المحروقي/ احمد محروس على ناجي، الوجيز في اعداد البحث العلمي القانوني، ط1، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض،2012، ص54.

[154]: شميشم رشيد ، مرجع سابق ،ص 188 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

2)- صلب الموضوع :

كما هو معروف ،فإن صلب الموضوع يعرض عبر مباحث ،ومطالب وفروع ،وجزئيات إن وجدت ،وهذا لمناقشة النص ،والمناقشة تكون من خلال المعلومات المكتسبة إما عن المحاضرة ،أو من المراجع ،أو من الثقافة القانونية العامة للمعلق [155].

وهنا على الطالب أن يتقيد بأفكار النص ،وأن يقوم بشرحها وإنتقادها وإبداء رأيه فيها مع التبرير ،وأن لا يخرج عن الموضوع .

3)- الخاتمة :

وفيها يلخص الطالب موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة ،يليها عرض للنتائج والإستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التحليل والتي يمكن أن تكون :

- موقف الباحث أو الطالب من رأي المشرع أو الكاتب ،مع عرض البديل إن كان له موقف مخالف .

- عرض الإقتراحات المقدمة من أجل مراجعة ،أو إلغاء ،أو تعديل النص سواءا من حيث الصياغة ،أو من حيث الأحكام .

الفرع الثالث : أمثلة تطبيقية على كيفية التعليق على نص قانوني وفقهي .

أولا : التعليق على نص قانوني .

- مضمون نص المادة 01 من القانون المدني الجزائري:

" يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها او في فحواها.

[155]: عبودة عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط2، دار النمو، دمشق، 2004، ص138.

وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة" .

مراحل تحليل النص :

مقدمة:

طبيعة النص: النص الذي بين أيدينا هو نص ذو طبيعة قانونية تشريعية كونه عبارة عن مادة مأخوذة من القانون المدني الجزائري.

مصدر النص: النص هو المادة 01، مأخوذ من الباب الأول المعنون آثار القوانين و تطبيقها، من الكتاب الأول المسمى أحكام عامة، من الأمر رقم 75-58 مؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 يتضمن القانون المدني المعدل و المتمم .

أولا : التحليل الشكلي.

1)- البناء المطبعي: كتب النص بآلة الحاسوب وهو خال من الأخطار المطبعية ،كما أنه قصير متكون من ثلاث فقرات قصيرة تربط بينهم حروف العطف المتمثلة في الواو و الفاء وهي:

الفقرة الأولى: تبدأ من يسري القانون.....فحواها.

الفقرة الثانية: وإذا لم يوجد نص.....العرف.

الفقرة الثالثة: فإذا لو يوجد.....العدالة.

2)- البناء اللغوي:

جاءت المادة بألفاظ و لغة سهلة ،وواضحة تحتوي على بعض المفردات المفتاحية نذكر منها:

- **العرف:** هو مجموعة من القواعد القانونية غير المكتوبة الناشئة عن إتباع الناس عامة او فئة منهم لسلوك معين لمدة طويلة مع اعتقادهم بإلزاميتها ،وان مخالفتها ينتج عنها توقيع جزاء مادي.

- **مبادئ القانون الطبيعي و قواعد العدالة:** هو مجموعة من القواعد التي لم يشرعها البشر و إنما نجدها في ذات الإنسان أي فطرته و ما عليه سوى اكتشافها و تطبيق قواعده التشريعية الموضوعية عليها.

3)- البناء المنطقي: جاء البناء المنطقي للمادة 01 متسلسلا وهوما أعطى للنص صفة السهولة و الوضوح فقد استعمل المشرع الأسلوب الخبري المناسب للإعلام و الأخبار.

ثانيا : التحليل الموضوعي.

أولا : الفكرة العامة.

- تتمثل مصادر القانون المدني الجزائري في التشريع، الشريعة الإسلامية و مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

ثانيا : الأفكار الأساسية.

1- يعتبر التشريع مصدرا رسميا للقانون.

2- يلجأ القاضي إلى مبادئ الشريعة الإسلامية و العرف في حالة غياب نص تشريعي.

3- تعتبر مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة مصدرا احتياطيا في حالة غياب المصادر الأصلية.

التصريح بالخطة:

مقدمة:

الإشكالية: فيما تتمثل مصادر القانون طبقا للقانون المدني الجزائري ؟

المبحث الأول: المصادر الرسمية

المطلب الأول: التشريع.

الفرع الأول: التشريع الأساسي.

الفرع الثاني: التشريع العادي.

الفرع الثالث: التشريع الفرعي.

المطلب الثاني: الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: العرف.

المبحث الثاني: المصادر الاحتياطية.

المطلب الأول: مبادئ القانون الطبيعي.

المطلب الثاني: قواعد العدالة.

خاتمة.

ثانيا : تحليل نص فقهي .

1)- مضمون النص :

"يمكن القول بأن وجود القانون الإداري بمعناه الواسع مرتبط بوجود الدولة ككيان سياسي ، و بمعناه الضيق فهو النموذج الفرنسي الذي يتميز بجملة من الخصائص المترابطة والتي تميزه عن بقية القوانين الأخرى في القسم العام أو الخاص ،و نظرا لخصائصه المتميزة فالأمر يقتضي البحث عن الأساس أو القاعدة التي يستند عليها هذا القانون ،و المعيار الجامع لتحديد القواعد القانونية المطبقة على الإدارة".

كلية الحقوق والعلوم السياسية –جامعة وهران 2- محمد بن احمد – السنة الجامعية 2022/2021

2)- المصدر : محمد الصغير بعلي ، القانون الإداري – التنظيم الإداري – دار العلوم للتوزيع و النشر 2002 ص 10 و 17 و 19.

3)- مراحل التعليق :

أ)- تحديد موقع النص:

طبيعة النص : النص ذو طبيعة فقهية.

- موقع النص : كتاب القانون الإداري – التنظيم الإداري .
- تاريخ صدور النص : سنة 2002 .
- صاحب النص : الأستاذ محمد الصغير بعلي .
- ظروف صدور النص : تعليمية و بحثية .
- موقع النص من الكتاب : الصفحة 10 و 17 و 19 .

ب)- **التحليل الشكلي للنص:**

البناء المطبعي :

- يتميز هذا النص الفقهي بالطول نوعا ما ، من خلال شمله لفقرتين.
- " الفقرة الأولى : بدايتها " يمكن القول ... " و نهايتها " ... القسم العام أو الخاص.
- " الفقرة الثانية : بدايتها " و نظرا ... " و نهايتها " ... الإدارة.

البناء اللغوي :

وظف النص أسلوبا واضح المعنى ، مما جعل فهم الأفكار المتضمنة سهلا وسلسا، وعلى الطالب إدراكها، و تحديد القصد منها ، مستعملا مصطلحات قانونية ذات الصلة كالقانون الإداري، القانون العام و الخاص ، الدولة ، القوانين ، القواعد القانونية ، الإدارة ...إلخ، كما على الطالب أن يبين أن القانون الإداري بالمفهوم الواسع يمكن وجوده في كل الدول باختلاف نظمها ، و يركز على المفهوم الضيق بالنموذج الفرنسي باعتبار فرنسا تأخذ

بالازدواجية القضائية ، و هي من الدول التي تعتبر قواعد القانون الإداري قواعد استثنائية وغير مألوفة.

البناء المنطقي :

يتميز النص بالتسلسل المنطقي من بدايته حيث تعرض لتعريف القانون الإداري ، وخصائصه المميزة له ، ثم تناول الأسس و القواعد التي يستند عليها لإستخلاص المعيار الجامع المطبق على الإرادة.

تحليل المضمون:

الأفكار الأساسية :

يتكون النص من فكرتين هما كالتالي :

الفكرة الأولى:

تتضمن تعريف القانون الإداري ، و خصائصه المميزة له عن بقية فروع القانون العامو الخاص.

الفكرة الثانية:

وتتضمن معيار القانون الإداري ، الذي يعبر عن الأساس الذي يستند إليه.

المعنى الإجمالي للنص :

النص عبارة عن تحديد لمفهوم القانون الإداري يبين من خلاله الأستاذ طارح النص للتعليق تعريفه، و خصائصه، و علاقته بفروع القانون و القاعدة أو الأساس الذي يستند إليه.

الإشكالية :

هل يمكن لنا تعريف القانون الإداري من خلال مفهومه الضيق أو الواسع ؟ و ما هي القاعدة أو الأساس الذي يستند إليه ؟ و ما علاقته بفروع القانون العام و الخاص؟

وضع الخطة البحث :

مقدمة:

المبحث الأول : ماهية القانون الإداري

المطلب الأول : تعريف المعنى الواسع و الضيق للقانون الإداري .

الفرع الأول : تعريف المعنى الواسع

الفرع الثاني : تعريف المعنى الضيق

أولا : تنظيم السلطة الإدارية.

ثانيا : تنظيم نشاط الإدارة

ثالثا : أساليب الإدارة

رابعا : وسائل الإدارة .

خامسا : منازعات الإدارة

المطلب الثاني : الخصائص المميزة للقانون الإداري

الفرع الأول : حداثة النشأة.

الفرع الثاني : المرونة و التطور.

الفرع الثالث : غير مقنن.

الفرع الرابع : الصفة القضائية (القانون الإداري قانون قضائي)

المطلب الثالث : علاقة القانون الإداري بفروع القانون العام و الخاص.

الفرع الأول : علاقة القانون الإداري بالقانون الدستوري.

الفرع الثاني : علاقة القانون الإداري بالقانون المدني و قانون الأسرة.

الفرع الثالث : علاقة القانون الإداري بالقانون الجنائي.

الفرع الرابع : علاقة القانون الإداري بقانون الإجراءات المدنية و الإدارية.

الفرع الخامس: علاقة القانون الإداري بالقانون الدولي العام.

الفرع السادس : علاقة القانون الإداري بالقانون المالي.

المبحث الثاني : أساس القانون الإداري.

المطلب الأول : أهمية تحديد أساس القانون الإداري .

الفرع الأول : من حيث الجهة القضائية صاحبة الاختصاص.

الفرع الثاني : من حيث القواعد القانونية الواجبة التطبيق.

المطلب الثاني : معيار السلطة العامة و معيار المرفق العام .

الفرع الأول : معيار السلطة العامة.

أولا : تقييم هذا المعيا ر.

ثانيا : أمثلة تطبيقية على القانون الجزائري.

الفرع الثاني : المرفق العام.

أولا : أزمة فكرة المرفق العام

المطلب الثالث : المعيار الجامع (الجمع بين المعيارين ثانيا : فكرة المصلحة العامة)

الخاتمة:

المراجع:

الدكتور أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الإدارية ،ديوان المطبوعات

1- الجامعية، الجزائر، 1996

2- الدكتور عمار بوضياف ، القرار الإداري ، دراسة تشريعية قضائية فقهية ، الجسور للنشر و التوزيع، الجزائر،2007 .

3- مصطفى الشريف ، أعوان الدولة ، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1981.

4-الدكتور عمار بوضياف ، النظام القضائي الجزائري ، 1962 – 2002 الجزائر، دار ريحانة للكتاب.

5- الدكتور محمد فؤاد مهنا ، مبادئ وأحكام القانون الإداري في جمهورية مصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1973.

6- سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في الإدارة العامة ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، . 1976

7- سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القانون الإداري مصر، مطبعة عين شمس، مصر ، 1986.

- قائمة الهوامش .

المطلب الثالث : منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية .

إن السّلطة القضائية هي الجهاز الثالث في الحكومة، ويقع على عاتقها مسؤولية تطبيق القوانين على حالات محددة وتسوية جميع النزاعات،ويرى بعض رجال القانون أن المعنى الحقيقي للقانون يتجسد فيما يقرره القضاة أثناء إصدار أحكامهم على النزاعات المعروضة عليهم .

وتعتبر السلطة القضائية أهم جهاز[156] في الحكومة لأنها تعمل بمثابة حاميها ضد التجاوزات المحتملة في الأجهزة التشريعية والتنفيذية، كما يلعب القضاء دور الوصي على الدستور والحقوق الأساسية للشعب ،وله دور فعال أيضًا في صنع النصوص القانونية حيث تشكل بعض الإجتهادات القضائية مصدرًا للقانون في حالات معينة لإن القرارات التي تصدرها المحاكم تحدد بالفعل طبيعة[157] ونطاق القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، كما أن تفسير القوانين من قبل القضاء يرقى إلى مستوى صنع القوانين، حيث أن هذه التفسيرات هي التي تحدد المعنى الحقيقي لبعض القواعد القانونية ،وعلاوة على ذلك فإن القرارات الصادرة عن المحاكم أعلى درجة، وهي المجالس ،والمحاكم العليا ، تكون ملزمة للمحاكم الأدنى منها ، ويمكن لهذه الأخيرة أي" المحكمة العليا ،ومجلس الدولة "أن تقرر مدى شرعية القرارات التي تتخذها تلك المحاكم و المجالس.

إن تلك القرارات القضائية هي التي قد تكون مصدرا للتعليق عليها ،و تحتاج في ذلك إلى المنهجية القانونية الصحيحة، لذلك فعملية التعليق على الأحكام القضائية تعلب دورا هاما

[156]: ذبيح زهيرة،استقلالية السلطة القضائية ،مجلة الدراسات القانونية، العدد الأول المجلد الثالث ،2017،ص11.
[157]: وجدي راغب، النظرية العامة للعمل القضائي ،منشاة المعارف،2015،ص56.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

في لفت انتباه المشرع إلى مواطن الخلل و الضعف و التناقض في القوانين والأنظمة السارية ،ليقوم بدوره بإجراء التعديلات اللازمة و الضرورية لتوحيد مجموع القوانين والأنظمة المعمول بها ،بما يضمن دستوريتها ،و تطابقها و إنسجامها كمدخل أساسي لتجسيد مبدأ سيادة القانون ،وحفظ الأمن المجتمعي و تعزيز هيئة القضاء و توطين مبدأ استقلال القاضي، وبناء دولة المؤسسات و القانون .

إن التعليق على الحكم أو القرار القضائي يتطلب منا التطرق لجانبه النظري وذلك من خلال التعرف على مفهوم الحكم أو القرار القضائي ،وماهية التعليق على الحكم أو القرار القضائي، وكذا التطرق لجانبه التطبيقي من خلال تقديم نماذج تطبيقية على التعليق على الأحكام و القرارات القضائية لأن منهجية التّعليق على الحكم أو القرار القضائي هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة[158] ،وهذا ما سنتناوله في ما يلي من مطالب وفروع :

الفرع الأول : الإطار النظري للتعليق على الحكم أو القرار القضائي

إن منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي، تقتضي منا بداية التطرق إلى تعريف كل من الحكم و القرار القضائي ،و كذا تبيان مكوناتهما.

أولا :مفهوم الحكم والقرار القضائي.

سيتم التّطرق هنا للمقصود بالحكم ،والقرار ثم لمكوناتهما.

1- المقصود بالحكم والقرار:

يقصد بالحكم "Le jugement" ما يصدر عن محكمة الدّرجة الأولى، أمّا القرار "L'arrêt" فهو ما يصدر عن المجلس القضائي والمحكمة العليا ومجلس الدولة، هذا من

[158] : عبدة جميل غضوب مرجع سابق ، ص 139

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

النّاحية القانونية، أمّا من النّاحية الفقهية فالحكم له مفهوم واسع فيشمل كل ما يصدر عن الجهات القضائية المختلفة مهما كانت تسميتها أو درجتها.

2)- مكونات الحكم أو القرار القضائي:

إنّ كل العناصر التي يتضمنها الحكم أو القرار القضائي إذا اطلع عليها الطالب، فإنّه سيسهل عليه معرفة المسألة القانونية التي يدور حولها النّزاع، ممّا يجعله مستعدا لدراستها نظريا بالرّجوع إلى المعلومات النّظرية الخاصة بها، وتطبيقها بتطبيق تلك المعلومات النّظرية على قضية الحكم أو القرار المعطى له، وتتمثل مكونات الحكم أو القرار القضائي في:

أ)-الديباجة[159]:

وتشمل اسم المحكمة، تاريخ ومكان صدور الحكم، أسماء الخصوم وصفاتهم ومواطنهم، أسماء القضاة، عضو النيابة، كاتب الجلسة، المحامي، ....إلى غير ذلك من البيانات كعبارة "باسم الشعب الجزائري".

ب)- الوقائع:

وهي تلخيص للخصومة أي وصف للنّزاع قبل وصوله إلى القضاء، أي الأحداث المادية ،وكذا الإجراءات المتبعة، فإذا كان النزاع معروضا أمام غرفة من غرف المجلس القضائي مثلا، وجب وصف الإجراءات التي اتبعت بدءا من إصدار الحكم الأول المطعون فيه أي الحكم المستأنف إلى غاية عرض النّزاع على المجلس القضائي .

ت)- الحيثيات (تسبيب الحكم، التّعليل):

[159]: سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية البحوث القانونية، مستوى السنة الثانية حقوق، جامعة بجاية،2018/2017، ص72.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

هي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى اختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره، ولماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم، وتكون فقرات الأسباب هذه هي الجزء الأهم في الحكم بالنّسبة للقانون، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار[160].

ث)- منطوق الحكم:

وهو نتيجة الحكم، أي الجزء الذي يهم الخصوم، وفيه يعلن القاضي قراره إما برفض الدعوى، تأييدها، رفض طلبات المدعي أو قبولها..... ، ويبدأ عادة بعبارة "... ولذلك أو لهذه الأسباب، مكتوبة في وسط السّطر".

ثانيا :ماهية التعليق على الأحكام القضائية .

يتناول الفقهاء والأكاديميون الحكم القضائي بالدراسة و البحث باعتباره أحد مصادر القاعدة القانونية ، و إذا كان التركيز ينصب عادة على التشريعات باعتبارها المصدر الأساسي للقاعدة القانونية في معظم الأنظمة القانونية ،فان تناول أحكام القضاء بالشرح و التحليل لا يقل أهمية على ذلك .

1)-تعريف التعليق على الأحكام القضائية :

المقصود بالتعليق على الأحكام القضائية[161] ،تحليل هذه الأحكام ،واستكشاف وجرد الحقائق و الوقائع و النقاط القانونية التي تم إثارتها في سياقها، وإبراز الإشكاليات ومناقشتها

[160] : المادة 277-01 من القانون رقم 08-09 المؤرخ في 2008/02/25، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية المعدل والمتمم .

[161]: مصطفى عبد الباقي، الحكم القضائي في قاعدة الأحكام القضائية (النموذج)، الطبعة الأولى، جامعة، بيروت، 2002، ص59.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

و محاولة الإجابة عليها،وقد يعمد المعلق إلى توضيح الجوانب التي أثرت في تبني القاضي لهذا الموفق ،وذاك بإبداء رأيه الشخصي فيها، من خلال منهجية علمية، ووفقا لأسس وقواعد تم إستظهارها في السابق .

والتعليق على الأحكام القضائية هو نوع من البحث العلمي الجاد غير منقطع الصلة بسياقه الاجتماعي و السياسي والثقافي العام،إلا انه يتميز عن البحث القانوني في كونه أكثر جدية في طرح الإشكاليات ،لأنه عادة ما يتم طرحها في مقدمة التعليق،إلا أنها قد لا تجد إجابات عنها في المتن،إذ يكفي حينئذ تسليط الضوء عليها باعتبارها محل نقاش قد تم على أصعدة أخرى،و قد عرف بعض الفقه التعليق على الحكم القضائي بأنه " تحليل و نقد الحكم من طرف المهتمين بعلم القانون،والذي قد يأخذ منحى مؤيد لإجتهاد القاضي و شارحا له ،وقد يكون معارضا له استنادا إلى أسباب قانونية و منطقية يدعمها المعلق بالنصوص القانونية و الاجتهادات القضائية السابقة و الآراء الفقهية " ،ويعتبر هدا الجانب من الفقه أن التعليق على الأحكام من أنجع الوسائل لإثارة انتباه القضاء إلى ما قد يرتكبه من أخطاء تتعلق بتفسير نص ،أو تأويله، أو بمجالات تطبيقه.

و يعتبر تحرير و صياغة و إصدار الحكم القضائي بالنسبة للقاضي،عملية ذهنية تعبر عن عمق فهمه للتشريعات ،وإحاطته بعلم القضاء و ثقافته الواسعة في مختلف الميادين ،وفنية أو حرفية تطبيق النصوص على الواقع،وإذا كان المشرع قد أحاط العمل القضائي بضمانات عديدة مستهدفا تحقيق العدل و منعا للتحيز أو الزلل، فان عمل الفقهاء والدارسين الذين يتناولون هذه الأحكام بالنقد والتعليق، يعزز من هذه الضمانات باتجاه الخروج بأحكام تحقق الأهداف التي تصدر من أجلها، لذلك فإننا نعتبر أن الجهد الفقهي والأكاديمي في تناول أحكام القضاء بالتعليق لا يقل أهمية[162]عن شرح القوانين،إن لم يكن يفوقها ،و إذا كان نظام التقاضي في مختلف الأنظمة القانونية،قد شرع على درجتين أو ثلاث درجات، كأحد

[162]: احمد العلمي ،تقنية إعداد الأحكام و التعليق عليها ،مجلة العدالة ،العدد 55 ، 1988 ،ص46.

الضمانات التي أحاطها المشرع بالعمل القضائي،فإن الطعن في الأحكام لا يلغي الدور الذي يتوجب على الدارسين و الفقهاء القيام به في التعليق على الأحكام .

2)-أهمية التعليق على الأحكام القضائية :

تنبع أهمية التعليق على الأحكام من كونها وسيلة من وسائل إثارة النقاش العلمي حول نقاط قانونية مستحدثة لم يتناولها النص القانوني أو القضاء في أحكامه أو اختلف في تفسيرها ،كما قد يساعد القضاء في حسم الجدل حول معضلات قانونية نشأت بسبب القصور التشريعي، أو غياب التعديل المستمر على التشريعات لتتلاءم مع متطلبات المجتمع، أو كثرة النصوص المتناقضة التي تعالج مسألة قانونية واحدة ،وما ينجم عنه من عدم انسجام وتوافق بينها، أو تضارب فيما بينها في بعض الأحيان، ومن ناحية أخرى فإن التعليق على الأحكام يساهم في تكوين رأي قانوني حول قضايا هي بحاجة إلى تدخل المشرع بالتعديل أو بالإلغاء أو بالإضافة ،أو بإصدار تشريعات جديدة لأن مثل هذا الجدل العلمي البناء يخلق بالضرورة لدى المشرع ، واللّجان القانونية التابعة لوزارة العدل الموكلة إليها مسؤولية وضع مشاريع القوانين،و الشعور بالمشكلات العملية التي تواجه القضاء في تطبيقه للنصوص مما يساعد على ترشيد سياسة تشريعية واضحة تستجيب للمطالب و تبادر إلى حلها.

كما أن التعليق على الأحكام يفتح المجال أمام الفقهاء والمختصين للمشاركة بآرائهم حول نقاط قانونية جدلية و أمور مستحدثة وخاصة بمناسبة صدور قوانين جديدة ، كما أن له فائدة كبيرة للقضاة المعينين حديثا باعتباره نوعا من التدريب على مهنة القضاء فإذا كانت دراسة القوانين الموضوعية والإجرائية في المعاهد القضائية مهمة ،فان التدريب على المهارات و منها ما يتعلق بفن تحرير وصياغة الحكم القضائي ،تعتبر الأهم في مرحلة إعداد القاضي لتبوء اخطر المناصب، وهذا التدريب لا يتأتى إلا بالاطلاع على الأحكام، و تحليلها و نقدها وإعادة تركيبها.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفرع الثاني : المنهجية العلمية المعتمدة للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية .

إنّ التعليق على الأحكام القضائية فن يخضع للتطور ،وقد تناقلته الأجيال عبر الزمن ،فهو يخضع للتعديل و التحسين باضطراد تناوله و ممارسته من قبل المعلقين، لذا فان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية والمتعلقة بموضوع التعليق واستيعاب معطيات المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار، والمقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية تلقاها الطالب في المحاضرة .

إن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي[163] هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسالة قانونية معينة، إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع وبين العناصر الواقعية لهذا النزاع، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة هي الحكم الذي يتم صياغته في منطوق الحكم.

ولكي يكون التعليق على الحكم حكما سليما ، يجب أن يكون الباحث المعلق ملما أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، وأيضا بالفقه قديمه وحديثه الذي تعرض للمسألة ، إضافة إلى تتبع الاجتهاد حول هذه المسالة وتطوره وصولا إلى أحدث الاجتهادات لكي يأتي التعليق شاملا لكل النواحي، ويأتي كحكم تقييمي للقرار في كافة النقاط القانونية التي عالجها .[164]

[163]: أمال احمد الغزايري، الحكم بالمعنى الفني الدقيق "دراسة تطبيقية ،مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ،العدد الثاني،1990،ص98.

[164]: بوذراع بلقاسم ، محاضرات في منهجية و مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في القانون ،معهد العلوم القانونية، قسنطينة، 2014-2015 ،ص22.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

وينصب التعليق عادة على القرارات الصادرة عن المحاكم العليا باعتبارها مرجعا قضائيا لباقي المحاكم، إلا أن التعليق يمكنه أن يتناول أحيانا قرارات محاكم الاستئناف ،أو محاكم الدرجة الأولى، إدارية كانت أو تجارية أو مدنية.

والمطلوب من الطالب أثناء التعليق على قرار، ليس العمل على إيجاد أو استخراج حل قانوني، كما في المسألة أو الاستشارة ، لكنه مناسبة له لدراسة وفهم الاتجاه الذي سلكه القضاء دون تجاهل موضوع النزاع المعروض ،وهو ليس إجراء بحث قانوني في موضوع معين بالرغم من أنه يتناول مسألة قانونية معينة مما يعني أن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي ،هي دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسالة قانونية معينة، تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب، من أجل ترسيخها في ذهنه.

لذلك يجب التمييز بين القرار القضائي والمسألة القانونية بحيث يعرف القرار القضائي بأنه " الحكم الذي تصدره المحكمة بشأن خصومة ما وفقا للشكل الذي يحدده القانون للأحكام، سواء في نهاية الدعوى أو في سيرها ، وسواء أكان الحكم صادرا في نزاع بين الأفراد أنفسهم، أو بين الأفراد والإدارة".

ويسمى حكما قضائيا أو الحكم القضائي ما[165] يصدر عن محاكم الدرجة الأولى ، بينما يسمى قرارا قضائيا ما يصدر عن محاكم الدرجة الثانية .

أمّا الفرق بين المسألة القانونية والقرار فيتمثل في أن المسألة هي مجموع وقائع عملية يطلب من الطالب إيجاد حل قانوني لها، بينما القرار هو مجموع وقائع عملية أعطت لها إحدى المحاكم الحل ، ويكلف الطالب بتحليل هذا الحل أو الحكم ونقاطه القانونية بعد قراءته قراءة متأنية ،وفهم مقاصده [166]، والنظر فيما إذا كان يتعارض مع النّصوص القانونية ومدى توافقه مع اجتهادات المحاكم وتماشيه مع رأي الفقه السائد.

[165] : هشام خالد،مفهوم العمل القضائي في ضوء الفقه والقضاء،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1990،ص96.
[166]: فاطمة عوض صار، منهجية أسس ومبادئ البحث العلمي، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2009، ص89.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

إذن، بعد التّطرق لمفهوم القرار أو الحكم القضائي وكذا الأرضية التي يجب على الطالب الوقوف عليها، سنحاول التركيز على منهجية مشتركة يمكن اعتمادها كإطار عملي في كافة أنواع القرارات والتي تتمثل في مرحلتين: الأولى تسمى المرحلة التحضيرية، والثانية المرحلة التحريرية.

أولا : المرحلة التحضيرية .

يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخراج العناصر الأساسية التالية:

1)- الوقائع:

هي كل الأحداث السابقة على الدعوى والتي يخلق بسببها النّزاع أو التي يكون بسببها مساس بحق لشخص اكتسبه بموجب نص قانوني، ممّا يستلزم المطالبة برفع الاعتداء الواقع وأثناء استخراج الوقائع يجب على الطالب مراعاة ما يلي:

- **لابد على الطالب أن يكتفي باستخراج الوقائع المهمة في حل النّزاع** والتي تكون من جهة بمثابة الأحداث التي حركت النّزاع، ومن جهة ثانية وقائع يعتمد عليها من أجل إيجاد السّند القانوني المناسب لها وذلك بموجب الحل الذي سيعطيه القاضي في الحكم أو القرار ،**ومثال ذلك** أن يذكر في القرار أنّه تم إبرام عقد بيع سيارة بين محمد وعلي، وتبيّن بعد دفع القسط المتفق عليه من ثمن المبيع بين الطرفين أنّ محرك السّيارة فيه عيب ،وأنّ البائع لم يذكر ذلك للمشتري، فقام البائع بضرب المشتري لغضبه، فإذا كان القرار يعالج مسألة المسؤولية العقدية النّاتجة عن عيب التّدليس، فلا داعي لذكر واقعة الضّرب ضمن الوقائع.

- **لابد أن يتم استخراج الوقائع وفقا للتّسلسل الزّمني الواقعة فيه** أي بحسب تاريخ وقوعها [167]،ويتم ترتيبها بشكل نقاط ويكون ذلك بعرض العناصر الواقعية بشكل يراعي

[167]: عكاشة محمد عبد العالي،المنهجية القانونية ،منشورات حلبي الحقوقية،بيروت،2009،ص78.

التّسلسل الزّمني في حدوثها، ويكون ذلك بأسلوب ،ولغة المعلق وليس بترداد واجتزاء مقاطع من القرار[168].

مثال: يذكر في الحكم أنّ (أ) أصدر إيجابا لـ (ب) في شهر مارس وفي شهر جوان أصدر (أ) إيجابا ثاني لـ (د)، وتبين بعدها أنّ (ب) قد أصدر قبولا لـ(أ) في شهر أفريل، فوفقا لذلك ترتب الوقائع كالتالي:

- (أ) أصدر إيجابا لـ (ب).
- (ب) أصدر قبولا لـ (أ) في شهر أفريل.
- (أ) أصدر إيجابا ثانيا لـ (د) في شهر جوان.

- الابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار أو الحكم:

وهذا يفرض على المعلق أن يقتصر في عرضه للعناصر الواقعية على تلك الواردة في الحكم ،أو القرار موضوع التّعليق وبالكيفية التي عرضت فيها على المحكمة، وهذا يعني أنّه لا يجوز التّكهن والافتراض وإضافة عناصر واقعية من عند المعلق لم ترد في القرار أو الحكم ، فإذا ذكر في القرار أنّ محمد قد باع قطعة أرضية بموجب عقد عرفي لعمر، فدفع عمر جزء من الثّمن، ثم وقع نزاع بينهما حول صحة العقد الذي لم يفرغ في قالب رسمي، فالطالب أثناء تعليقه لا يذكر أنّ النّزاع وقع بسبب عدم تكملة المشتري للثمن الباقي إذا لم تذكر تلك الواقعة فعلا.

- تكييف كل الوقائع تكييفا صحيحا:

إذ أنّ كل تكييف صحيح يؤدي إلى دراسة صحيحة وبالتالي الوصول إلى حل قانوني صحيح للموضوع.

[168] : حلمي محمد الحجار، مرجع سابق ، ص 401.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

مثال: حدث نزاع حول بطلان عقد إيجار سكن بسبب استخدام المستأجر له لجمع المخدرات، فالعقد يكون باطلا بطلانا مطلقا لكون سبب العقد مخالف للنّظام العام والآداب العامة، فالبطلان كان لعدم صحة السّبب ،وليس محل العقد.

2)-إستخراج الإجراءات:

هي مختلف المراحل القضائية التي مر بها النّزاع عبر درجات التّقاضي إلى غاية صدور القرار محل التّعليق، وتنصب مهمة المعلق هنا على عرض موجز لمراحل النّزاع القضائية وبشكل واضح، ويقتضر هذا العرض على تبيان مراحل النزاع القضائية من حيث التّقدم بالمطالبة القضائية أمام المحكمة إلى حين صدور الحكم أو القرار موضوع التّعليق، ويعرض في كل مرحلة الأسباب الواقعية والقانونية وطلبات كل الخصوم ، ثم الحل القانوني الذي أعطيّ للنّزاع[169]، ويجب على الطالب أن يراعي في استخراجها ما يلي:

أ)-تحديد الجهة القضائية التي رفع أمامها النّزاع[170]:

فيبين الطالب ما إذا كان الإجراء قد تم على مستوى المحكمة ،أم على مستوى المجلس القضائي ، أم على مستوى المحكمة العليا.

- تبيان كل إجراء بدّقة وإيجاز وذكر كل النّقاط المتعلقة به:

[169] : حلمي محمد الحجار ،مصدر سابق ، ص 402.

[170]: رؤوف بوسعدية ،محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق،كلية الحقوق،جامعة سطيف،السنة الجامعية 2016/2015،ص46.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

فيذكر الطالب طرفي الدعوى،و نوع العريضة التي تقدم بها المتقاضي، والجهة القضائية النّي مثل أمامها وبماذا يطالب المتقاضيان، كما يذكر نوع المحرر الصادر ما إذا كان حكما أو قرارا ،والجهة القضائية التي أصدرته وبماذا يقضي[171].

ب)- أن لا يفترض إجراء جديدا لم يكن في الدّعوى:

فإذا كان القرار محل التّعليق صادرا من المجلس القضائي، فالإجراءات تنتهي بصدور القرار من المجلس القضائي، فلا يمكن افتراض أنّ أحد الأطراف قد يطعن بالنقض أمام المحكمة العليا.

ث)- إستخراج الإدعاءات:

هي مزاعم وطلبات أطراف النّزاع والأسس القانونية التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم ، وبما أنّ إدعاءات الطرفين تكون متضاربة ومتقابلة، فهذا التّضارب سيطرح مشكل قانوني، وبالتالي سيكون من مسؤولية القاضي إيجاد حل قانوني له للفصل في النّزاع ولاستخراج الإدعاءات يجب أن يراعي الطالب ما يلي:

- **أن يذكر الإدعاءات مع شرح كل الحجج والأسانيد القانونية التي استند عليها كل طرف**: إذ لا يكفي أن يقول مثلا يدعي محمد مخالفة وسوء تطبيق القانون، بل يذكر النّص القانوني الذي أساء القاضي تطبيقه، فالنّص يلعب دورا كبيرا في استنباط المسألة القانونية محل التّعليق، ثم يشرح بإيجاز حجة المتقاضي ، ودليله على صحة إدعائه.

مثال: يدعي محمد سوء تطبيق القضاة نص المادة 134 من القانون المدني الجزائري حيث اعتبره القضاة مسؤولا عن الضّرر الذي تسبب فيه ابنه عمر، بينما المسؤول الحقيقي هو مدير المدرسة باعتبار أنّ الضّرر وقع أثناء تواجد الابن في المدرسة.

[171]: عمار عباس الحسيني ، ،منهج البحث القانوني و أصول اعدد البحوث و الرسائل الجامعة ،الطبعة الأولى منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص108.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

- **أن يذكر الإدعاءات مرتبة:**

إذا كان القرار صادرا مثلا عن المجلس القضائي، فيذكر أولا إدعاءات المستأنف ثم إدعاءات المستأنف ضده، ويجب ذكرها في شكل نقاط وذكر كل إدعاء على حدا، كما يجب تفادي النقل الحرفي لحيثيات القرار، بل يجب عليه إعادة ذكر الإدعاءات بأسلوبه الخاص وبشكل مختصر[172].

3) إستخراج المشكل القانوني[173]:

إنّ المشكل القانوني هو ذلك السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند فصله في النّزاع وبعد سماعه لإدعاءات الخصوم[174]، فالإدعاءات بحكم تضاربها تشكل في ذهن القاضي مشكلا قانونيا يقوم بحله في أواخر حيثيات الحكم أو القرار الذي يصدره قبل وضعه لمنطوق الحكم، فيتوصل الطالب إلى استخراج المشكل القانوني من الإدعاءات ،وأيضا من الحل القانوني الذي يتوصل إليه ويراعي الطالب في استخراجه ما يلي:

أ)- طرح المشكل القانوني في شكل سؤال:

مثلا: هل العقد المبرم بين محمد وعلي يتطلب إفراغه في قالب رسمي؟ وبالتالي هل العقد العرفي المبرم بينهما باطل؟ وما هي الآثار القانونية المترتبة عنه؟

ب)- طرح المشكل القانوني في صيغة قانونية:

فالطالب هو رجل قانون، فعليه استخدام أسلوب قانوني في صياغة الأسئلة التي تتبادر إلى ذهنه، مثلا: بدلا من هذا السؤال: هل لمحمد الحق في أن يبيع لعمر قطعة أرضية بورقة عرفية؟ يطرح هذا السؤال: هل الرّسمية ركن من أركان انعقاد البيع العقاري؟.

---

[172] : غناي زكية، مرجع سابق، ص ص 23-25.

[173] : فاضلي إدريس،الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2008،ص273.

[174] : Janin Patrick, Op. cit., p 108.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

ت)- أن يطرح المشكل القانوني بدقة[175]:

فالمشكل القانوني يجب أن يكون دقيقا إلى أبعد حد ممكن، وهذا يعني وجوب احتوائه على كل ما يتعلق بالنّزاع من عناصر أساسية، مثلا: بدلا من هذا الطرح العام: من المسؤول عن الضّرر الذي سببه الطفل خالد لنبيل، هل هو الأب أم العمة؟ فيطرح المشكل بدقة كالتالي: هل يسأل الأب عن الضّرر الذي ألحقه خالد لنبيل بصفة متوليا للرّقابة على ابنه القاصر، أم تسأل عمته باعتبار أنّ الطفل كان متواجدا عندها أثناء وقوع الضّرر وباعتبار أنّ الرّقابة انتقلت إليها اتفاقا؟

ج)- أن يطرح المشكل القانوني طرحا تطبيقيا:

على الطالب أن يتجنب الطرح النّظري الذي لا يمت بأية صلة للقضية التّطبيقية المعروضة، بل عليه طرح سؤال يتعلق بالنّزاع المعروض في الحكم أو القرار[176].

مثال: بدلا من هذا السؤال: هل التّدليس عيب في العقد؟ وما هي صوره وآثاره؟ يطرح المشكل القانوني التالي: هل وقع عمر في التّدليس؟ وهل يعتبر سكوت عمر عن العيب التّقني الموجود في المبيع يعتبر بمثابة حيلة تدليسية تؤدي إلى إبطال العقد ؟

ثانيا : المرحلة التّحريرية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية المعروضة من خلال الحكم أو القرار، ثم مناقشتها وفقا لهذه الخطة مناقشة نظرية وتطبيقية في آن واحد.

[175]: عبد القادر شيخي ، قواعد البحث القانوني ،الطبعة الأولى ،بدون دار النشر ،1999،ص89.
[176]: على ضوي ،منهجية البحث القانوني ، منشورات كلية القانون ،جامعة ناصر ،1993،ص109.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

1)- وضع الخطة[177]:

لكي تكون الخطة ملائمة للدّراسة، لابد من مراعاة ما يلي:

- يجب أن تكون الخطة مصممة في شكل مقدمة، صلب الموضوع، وخاتمة.

- وضع خطة تطبيقية: فالخطة التّطبيقية هي التي تتعلق بالقضية، بحيث تظهر وقائع القضية وأطراف النّزاع من خلال العناوين، فعلى الطالب تجنب الخطة النّظرية وذلك بتجنب وضع عناوين نظرية، كما عليه تجنب الخطة المتكونة من مبحث نظري وآخر تطبيقي، فذلك سيؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

- أن تكون الخطة دقيقة: وذلك بوضع عناوين دقيقة ، وتجنب العناوين الطويلة.

- أن تكون الخطة متوازنة: وذلك من حيث المباحث والمطالب.

- أن تكون الخطة متسلسلة: بمعنى ضرورة تتابع العناوين وفقا لتتابع وقائع القضية.

- وضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح: فإذا استطاع الطالب استخراج مشكلين قانونيين عالج كل منهما في مبحث، ولهذا تتكون الخطة عادة من مبحثين اثنين، وهي الخطة المثالية لمعالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية.

2)- المناقشة:

وفيها يقوم الطالب بمناقشة النّقاط السّابقة وتحريرها وفقا للخطة المعتمدة باعتماد الخطوات التالية:

[177] :Druffin-Brica Sopohie, Henry Laurence-Caroline, Droit civil, Gualino éditeur, Paris, 1999, p 14.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

أ)- مقدمة:

تكتسي المقدمة أهمية كبيرة في التّعليق على الحكم أو القرار القضائي، حيث يبدأ فيها الطالب بعرض موضوع المسألة القانونية محل التعليق بصورة مختصرة، وبعد ذلك يلخص الطالب قضية الحكم أو القرار في فقرة يسرد فيها بإيجاز أهم الوقائع والإجراءات والإدعاءات، وفي الأخير يقوم بطرح المشكل القانوني في صيغة قانونية واضحة ومختصرة.

ب)- صلب الموضوع[178]:

في هذه المرحلة، يبدأ الطالب بمناقشة وتحليل النّقاط القانونية المثارة أمام القضاة والتي طرحها الخصوم في شكل إدعاءات، وفي كل نقطة يناقش الطالب نظريا وتطبيقيا كل مسألة مع إعطاء رأيه في الحل القانوني الملائم لحل النّزاع.

و لكي يتمكن الطالب من القيام بكل ذلك، يجب عليه الاستعانة بالمعلومات النّظرية المتعلقة بالمسألة القانونية محل التّعليق، ثم الرّجوع في كل مرّة إلى حيثيات الحكم أو القرار محل التّعليق لتطبيق تلك المعلومات على القضية المطروحة ومقارنة الحل الذي اختاره الطالب مع الحل الذي توصل إليه القضاة والإجتهاد القضائي في هذا الشأن [179]، ويكون ذلك إمّا بتأييده أو بمعارضته، ، أمّا إذا تمّ رفض الحكم أو القرار، فيجب على الطالب أن يقدم حلا بديلا[180]، وتكون دراسة صلب الموضوع في شكل الخطة التي قام بوضعها من قبل.

ج)- الخاتمة :

يقوم الطالب هنا بعرض نتيجة ما توصل إليه من خلال تعليقه على الحكم أو القرار القضائي حيث يخرج بنتيجة مفادها أن المشكل القانوني في الحكم أو القرار القضائي محل

[178]: عبد الله العسكري عبد الله العسكري، منهجية البحث في العلوم القانونية ،دار النمير للنشر ،2004، ص76 .
[179]: سيد احمد ميلود ، منهج البحث في الأحكام و التعليق عليها،مطبعة ايليت ، الرباط بالمغرب ،1990.
[180] : شميشم رشيد، مرجع سابق، ص 192.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

التعليق يتعلق بمسألة قانونية معينة لها حل قانوني معين يذكره الطالب معالجا بذلك الحل الذي توصل إليه القضاة إما بالموافقة عليه[181] ،أو رفضه مع إعطاء الحل البديل له .[182]

الفرع الثالث : نموذج تطبيقي لمنهجية التعليق على القرار القضائي رقم 157533 .

قضية (ب ع) ضد مدير المؤسسة (أج) تاريخ القرار 1997/12/9 المرجع : المجلة القضائية 1997،العدد الثاني ،ص114.

نص القـــــــرار:

" إن المحكمة العليا بناءا على المواد 257/244/239/233/231 من ق. ا م و بعد الاطلاع على مجموع لأوراق ملف الدعوى على عريضة الطعن المودعة يوم 1996/03/12،وعلى مذكرة الرد التي أودعها المطعون ضده ،وبعد الاستماع إلى السيد المقرر في تلاوة تقرير المكتوب والى السيد المحامي في طلباته المكتوبة ،حيث طعن بالنقض السيد ب ع ضد القرار الصادر في 1995/11/25عن مجلس قضاء جيجل القاضي بقبول [183] الاستئناف شكلا ،و في الموضوع تطرق لجوهر النزاع .

الوجه المثار :

تلقائيا من المحكمة العليا و المتعلق بعدم قبول الاستئناف لعدم جوازه طبقا لأحكام المادة 04/73 من قانون رقم 91-29 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991 .

حيث انه في مثل هده الحالة تكون محكمة الدرجة الأولى مختصة ابتدائيا و نهائيا للبت في موضوع الدعوى ،وذلك وفقا لأحكام المادة 04/73 من القانون رقم91-29

[181]: علي ضوي،المرجع السابق ،ص114.
[182]: غناي زكية ،مرجع سابق ،ص192 .
[183]: المجلة القضائية لعام 1997 ،العدد الثاني ،ص114.

حيث أن وصف الحكم المستأنف كحكم ابتدائي خطأ لا غير إرتكب من طرف قاضي الدرجة الأولى، لا يمكن أن يكون سببا للطعن بالاستئناف في الحكم المذكور لان الخطأ في وصف الأحكام القضائية لا يكون سببا من أسباب الطعن ،وذلك عملا بالمبدأ القانوني المعروف و هو انه لا يجوز لأحد أن يتعذر بجهله للقانون ، و المادة 04/73 من القانون رقم 91-29 المذكورة أعلاه واضحة في هدا الشأن .

وحيث أن القاعدة التي جآءت[184] بها المادة 73-04 هي قاعدة إجرائية من النظام العام تتعلق بظروف الطعن القانونية في الأحكام القضائية و بدرجات التقاضي و تطبق حالا وفقا لأحكام المادة 7 من ق،ا م .

ولهذا الأسباب كان مجلس قضاء جيجل حين صرح في قراره المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا و في الموضوع قد تطرق لجوهر النزاع ،وبذلك يكون قد خالف القاعدة الجوهرية في الاجراءات المنصوص عليها في المادة 04/73 من قانون رقم 91-29 المؤرخ في 21 ديسمبر 1991.

لهذه الأسباب قبل الطعن المقدم من المدعي ب ع ،و تم نقض القرار المطعون فيه الصادر عن مجلس قضاء جيجل بتاريخ 25 نوفمبر 1995 وبدون إحالة ،الحكم على المدعى عليها بأداء المصاريف القضائية ".

مراحل التعليق :

أولا : المرحلة التحضيرية :

1)- استخراج الوقائع (القرار لا يحتوي على وقائع مفصلة:

-قبول الاستئناف شكلا للتسريح التعسفي[185]،و في الموضوع تطرق لجوهر النزاع ومخالفة

[184]: جمال سايس،الاجتهاد الجزائري في المادة الاجتماعية ،الجزء الثاني،الطبعة الأولى،2013،ص646.

[185] :جمال سايس،المرجع السابق ،ص645.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

بذلك القاعدة الجوهرية في الاجراءات المنصوص عليها في المادة 04/73 من قانون رقم 91-29 المؤرخ في 21 ديسمبر.

2)-استخراج أطراف النزاع :

الطاعن : ب ع

المطعون ضده : المؤسسة(أج)

3)- استخراج الإجراءات :

- بتاريخ 13 جوان 1995 صدر الحكم يقضي بإلغاء قرار التسريح والحكم على المدعى عليه بإعادة إدماجه إلى منصب عمله مع دفع له حقوقه الناجمة عن طرده المعتبر تعسفيا.
- استئناف الحكم، وصدور الحكم قرار عن مجلس قضاء جيجل 25نوفمبر 1995 يقضي بقبول الاستئناف شكلا و في الموضوع تطرق لجوهر النزاع .

- الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا ، وصدور قرار يقضي بقبول الطعن المقدم من ب ع والحكم على المدعى عليها بأداء المصاريف القضائية.

4)-الادعاءات :

عن الوجه الذي أثاره الطاعن الأول : المأخوذ من مخالفة المادة 04/73 وهي قاعدة إجرائية من النظام العام يتعلق بظروف الطعن القانونية في الأحكام القضائية و بدرجات التقاضي وتطبق حالا وفقا لأحكام المادة 7 من ق م.

5)-المشكل القانوني :

هل يمكن استئناف حكم يقضي بالتسريح التعسفي؟

الحل القانوني:

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

المادة 4/73 من القانون رقم91-29

6)-منطوق القرار :

قبول الطعن المقدم من طرف المدعي ب ع ، و نقض و إبطال القرار المطعون فيه الصادر عن مجلس قضاء جيجل بتاريخ 25 نوفمبر 1995 و بدون إحالة، والحكم على المدعى عليها بأداء المصاريف.

ثانيا : المرحلة التحريرية[186] **:**

1)- التصريح بخطة البحث:

مقدمة :

المبحث الأول: التنظيم القضائي في الجزائر.

المطلب الأول :التقاضي على درجتين كمبدأ عام.

المطلب الثاني :التقاضي على درجة واحدة كاستثناء للمبدأ العام.

المبحث الثاني :مدى علاقة التقاضي على درجة واحدة بالنظام العام.

المطلب الأول :مفهوم النظام العام.

المطلب الثاني :دور المحكمة في إعمال مبدأ التقاضي على درجة واحدة.

خاتمة .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

[186] :بن قو أمال ،التعليق على القرار رقم 157533 الصادر المجلة القضائية لعام 1997 ،العدد الثاني،ص114.

2/-المناقشة (التحليل الموضوعي) :

المقدمة :

للقضاء أهمية كبرى في تحقيق العدالة بين الأفراد و استقرار المعاملات بينهم ،فالقضاء تباشره الدولة بواسطة سلطة مختصة و هي السلطة القضائية، والتي من واجباتها الأساسية الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد ،وقد تبنت الجزائر نظام قضائي يقوم على مبدأ التقاضي[187] على درجتين و استثناءا مبدأ التقاضي على درجة واحدة، في جميع القضايا سواء كانت عادية أو إدارية، وكذا في القضايا العمالية ،**فماهو حال الأحكام التي تتعلق بالتسريح التعسفي ؟هل يجوز استئنافها ؟ أم أنها تخضع لمبدأ التقاضي على درجة واحدة ؟ وهل خرق هذا المبدأ يتعلق بالنظام العام؟**،هذا ما سنجيب عليه من خلال ما يلي:

المبحث الأول:التنظيم القضائي في الجزائر :

يقوم التنظيم القضائي في الجزائر على مبدأ التقاضي على درجتين كمبدأ عام، و لمبدأ التقاضي على درجة واحدة كاستثناء لهذا المبدأ ،و هذا ما يبرز من خلال ما يلي:

التقاضي على درجتين كمبدأ عام:

يقصد بمبدأ التقاضي على درجتين، أن الدعوى ترفع أولا أمام المحكمة، فتتولى الحكم فيها ابتداء، وتسمى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لأول مرة بمحكمة الدرجة الأولى، ثم يكون للمحكوم ضده الحق في التظلم من حكمها، عن طريق الطعن فيه بالاستئناف، إلى جهة قضائية عليا، تسمى المجلس القضائي في التشريع الجزائري، أو محكمة الاستئناف ،أو محكمة الدرجة الثانية في تشريعات أخرى، فيتم عرض النزاع أمام هذه الجهة القضائية من جديد،

[187] : قضاة مفلح ، أصول المحاكمات و التنظيم القضائي ،الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان، 2008، ص92.

لتنظر القضية من حيث الوقائع والقانون معا، وتفصل فيها بحكم نهائي و هذا هو المبدأ العام في التنظيم القضائي الجزائري.

وتبرز أهمية مبدأ ازدواج درجة التقاضي، في كونه يشكل ضمانا أساسيا لمصالح المتقاضي، وللمصلحة العليا للعدالة، لذلك قيل بأن الإقرار بالاستئناف بوصفه طريقا للطعن، يلجأ إليه المتقاضي، الذي يعتقد أن الضرر قد لحق به، من جراء الحكم الصادر ضده على مستوى محكمة أول درجة، وهو يعتبره أهم ضمان لحقوقه، لذلك اعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ العامة في القانون الإجرائي، لأنه يشكل ضمانا من ضمانات حسن سير العدالة. لقد تم النص على هذا المبدأ في الفقرة الخامسة من المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث نصت على أن:" لكل شخص أدين بجريمة، حق اللجوء وفقا للقانون، إلى محكمة أعلى تعيد النظر في قرار إدانته وفي العقاب الذي حكم به عليه"، كما يجد مبدأ التقاضي على درجتين سنده التشريعي في نص المادة 6 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية ، التي نصت على أن:" المبدأ هو أن التقاضي يقوم على درجتين، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" فالمبدأ العام في التشريع الجزائري، هو الأخذ بازدواج درجة التقاضي، لذلك فمحاكم الدرجة الأولى، تقضي في المنازعات المقدمة أمامها بأحكام ابتدائية قابلة للاستئناف أمام المجالس القضائية، وفقا للفقرة الأخيرة من المادة 33 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

ومن النتائج المترتبة عن الأخذ بهذا المبدأ، أن للمجلس القضائي أن يتصدى للفصل في المسائل غير المفصول فيها، بعد تصريحه بإلغاء حكم فاصل في دفوع شكلية قضى بإنهاء الخصومة، متى تبين له ولحسن سير العدالة، إعطاء حل نهائي للنزاع، وذلك بعد قيامه بإجراء تحقيق عند الاقتضاء، تطبيقا لنص المادة 346 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، كما أن القاضي الذي نظر القضية على مستوى محكمة الدرجة الأولى، لا يجوز له أن يشارك في تشكيلة المجلس القضائي التي تتولى الفصل في نفس الدعوى.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

التقاضي على درجة واحدة كاستثناء للمبدأ العام:

إن الأصل هو أن أحكام المحاكم تصدر ابتدائيا،وبالتالي تكون قابلة للتقاضي على درجتين طبقا للمبدأ المعمول به،ولكن نتيجة لخصوصية القضاء الاجتماعي ،ونتيجة لوجود الطرف الضعيف فيها ألا وهو العامل، نجد أن المشرع الجزائري راعى ظروفه المادية والاجتماعية وضرورة أن تصدر الأحكام بطريقة سريعة وسهلة،دون أن تزيد من تضييق الأمور على العامل ،لذا نجد انه جعل بعض الأحكام تصدر بصفة ابتدائية ونهائية، وهي ما أشارت إليها المادة33من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية ،أي :

" القضايا المتعلقة بالدعاوى القيمية ،والتي لا تتجاوز قيمتها 200.000 دج"" ، كما أننا نجد أن المادة21من قانون 04/90 نصت على أن المحكمة الاجتماعية تفصل بطريقة ابتدائية و نهائية في القضايا المتعلقة بإلغاء العقوبات التأديبية،وكذا الدعاوى المتعلقة بتسليم شهادات العمل وكشوفات المرتبات ومختلف وثائق إثبات علاقة العمل ،بالإضافة إلى نص المادة9 من[188] الأمر 21/96 المتعلقة بآثار التسريح.

القضايا المتعلقة بإلغاء العقوبات التأديبية، وكذا الدعاوى المتعلقة بتسليم شهادات العمل و كشوفات المرتبات ومختلف وثائق إثبات علاقة العمل ،بالإضافة إلى نص المادة9 من الأمر 21/96 المتعلقة بآثار التسريح التعسفي، والتي هي أيضا تنص على اختصاص المحكمة بصفة ابتدائية ونهائية.

وبالرجوع إلى هذا القرار المطعون فيه نجد أن المادة 73 الفقرة الرابعة تنص على أن :"إذا وقع تسريح العامل مخالفة للإجراءات القانونية و أو الاتفاقية الملزمة،تلغي المحكمة ابتدائيا ونهائيا قرار التسريح بسبب عدم احترام الإجراءات،وتلزم المستخدم بالقيام بالإجراء

[188]تنص المادة 9من الأمر 21/96 على ما يلي:" إذا وقع تسريح العامل مخالفة للإجراءات القانونية أو الاتفاقية الملزمة ، تلغي المحكمة المختصة ابتدائيا ونهائيا قرار التسريح بسبب عدم احترام الإجراءات وتلزم المستخدم بالقيام بالإجراء المعمول به ، وتمنح العامل تعويضا ماليا على نفقة المستخدم..... وإذا حدث تسريح العامل خرقا لأحكام المادة 73 أعلاه، يعتبر تعسفيا و تفصل المحكمة المختصة ابتدائيا ونهائيا ..... يكون الحكم الصادر في هذا المجال قابل للطعن بالنقض

المعمول به ،و تمنح العامل تعويضا ماليا على نفقة المستخدم لا يقل عن الأجر الذي يتقاضاه كما لو استمر في عمله ،و إذا وقع التسريح خرقا لأحكام [189] المادة 73 أعلاه يعتبر تعسفيا .

تفصل المحكمة ابتدائيا و نهائيا إما بإعادة إدماج العامل في المؤسسة مع الاحتفاظ بامتيازاته المكتسبة ،أو في حالة رفض احد الطرفين يمنح العامل تعويضا ماليا على نفقة المستخدم لا يقل عن الأجر الذي تقاضاه العامل عن مدة ستة أشهر من العمل دون الإخلال بالتعويضات المحتملة ،ويكون الحكم الصادر في هذا المجال قابلا للطعن بالنقض"، وهذا معناه أنها تؤكد بأن التسريح التعسفي المخالف للإجراءات القانونية أو الاتفاقية الملزمة تفصل فيه المحكمة بصفة ابتدائية و نهائية و هذا استثناء على القاعدة العامة و الأخذ بخلاف ذلك يعتبر خرقا للقانون ،لذا كان من المفروض أن مجلس قضاء جيجل يفصل في الاستئناف برفض الاستئناف شكلا لأنه يتعارض مع مقتضيات أحكام المادة 4/73 من ق 29/91.

المبحث الثاني :مدى علاقة التقاضي على درجة واحدة بالنظام العام :

من الثابت أن النزاع الفردي هو ملك للعامل،و يعتبر النزاع فرديا حسب المادة الثانية من قانون 04/90 كل خلاف قائم في العمل بين عامل أجير و مستخدم بشان تنفيذ علاقات العمل التي تربط الطرفين ما لم يتم حله في إطار عمليات التسوية داخل الهيئة المستخدمة " ،ومن حقه أن يرفعه إلى القضاء متى استوفى عمليات التسوية الودية و فشلها و كذا متى قام بإجراء الصلح و حرر محضر عدم الصلح لان هدا الإجراء، يعتبر إجراء ضروري و إلزامي على العامل التقيد به و إلا رفضت الدعوى شكلا و هذا ما جاء في مضمون المادة 34 من قانون 04/90 ،ولا يخرج مبدأ التقاضي على درجة واحدة عن ذلك متى تطلب ذلك نزولا لمصلحة العامل و هنا يصبح هذا الأمر من النظام العام و هدا ما أكدته المادة 7 من ق ام و الإدارية ،والنظام العام_هو مجموعة من القواعد القانونية[190] التي تستهدف حماية المصالح الأساسية التي تهم المجتمع مباشرة بما يفوق أهميتها بالنسبة للأفراد ،وهي تعبر عن المصلحة

[189]: بن قو أمال ،أبحاث في القانون الاجتماعي ،دار الأديب ،وهران ،2017،ص74.
[190] : الشيخ نسيمة ،النظام العام و الآداب العامة ،مجلة الفقه و القانون ،2012،ص5.

العامة،فهي تعلوا على مصالح الأفراد و تتغلب عليها،و تتميز بالمرونة،كما أنها فكرة متغيرة تختلف من مجتمع إلى أخر ،ومن زمان إلى زمان في نفس المجتمع .

دور المحكمة في إعمال مبدأ التقاضي على درجة واحدة:

قيل بان حق الاستئناف من النظام العام ، مع إجازة الاتفاق على نهائية الحكم أو قصر التقاضي في بعض الدعاوي على درجة واحدة تبرره لاعتبارات تتعلق بحسن سير القضاء، فيجوز للمستأنف ،كما يجوز للمحكمة أن تقضي بعدم قبول الاستئناف في أية حالة تكون عليها الدعوى ،وقيل بأنه حيث يمتنع الطعن بالاستئناف سواء لدخول الدعوى في النصاب النهائي لمحكمة أول درجة ، أو لورود نص خاص في هذا الشأن أو لفوات ميعاد الطعن، فانه لا يجوز استئناف الحكم و لو اتفق الخصوم على غير ذلك،لتعلق عدم جواز الاستئناف[191] بالنظام العام ،فإذا رفع الاستئناف توجب على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله من تلقاء نفسها.

هذا الأمر الذي لم يتقيد به مجلس قضاء جيجل حينما قضى بقبول الاستئناف شكلا لقضية تتعلق بالتسريح التعسفي، في حين يوجد نص خاص و هو نص المادة 43/ الفقرة الرابعة، يؤكد أن الأحكام فيما يخص التسريح التعسفي تصدر بصفة ابتدائية و نهائية، ولهذا فان المحكمة العليا قامت بقبول طعن السيد ب ع و قامت بنقض و إبطال القرار المطعون الذي صدر عن مجلس قضاء جيجل ،و اعتبرت أن المجلس قد خالف قاعدة جوهرية من النظام العام وهي نص المادة 4/73 من ق 91-29.

الخاتمة :

إن القواعد المتعلقة بدرجات التقاضي من النظام العام ،وهي قواعد آمرة تعلو على الخصوم و إرادة القاضي و هذا ما يبرر موقف المحكمة العليا التي أصابت حين قضت بنقض و إبطال القرار المطعون ،وأبقت على الحكم الصادر عن محكمة الطاهير القاضي بإلغاء

[191] :سلطان عبد الله مسعود ،الدفع بالنظام العام ،مجلة الرافدين ،العدد2010،43،،ص90.

قرار التسريح ، و الحكم على المدعى عليه بإعادة إدماجه إلى منصب عمله مع دفع له حقوقه الناجمة عن طرده المعتبر تعسفيا.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الخاتمة

إن نشر المعلومات القانونية والقضائية يعتبر من أولويات التكوين البيداغوجي للطلبة في هذه المرحلة لما له من إسهام في تحسين أداء كافة الجهات المنتجة لهذه المعلومات ناهيك

عن دوره في جعل المعلومات في متناول اليد ، ذلك أن نشرها يساهم في تنمية بيئة ثقافية قانونية متجددة لدى الطلبة قائمة على النقد البناء ،و المراجعة المستمرة و هذا هو المطلوب في طلبتنا الذين سيخوضون مختلف مسابقات التوظيف عند تخرجهم ،و لهذا السبب و من اجله، وضعنا بين أيدي الطلبة هذه المطبوعة التي خصصت للمنهجية النظرية في السداسي الأول ، والمنهجية التطبيقية في السداسي الثاني وذلك بالتطرق إلى أنواع المناهج المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية، والمنهجية الصحيحة لتحليل النصوص الفقيهية والقانونية ،ومنهجية التعليق على الأحكام و القرارات القضائية ،و كيفية تقديم الإستشارة القانونية.

ولقد رأينا من خلال ما تم عرضه في هذه المطبوعة، أن المناهج المعتمدة لإنجاز البحوث العلمية تصنف إلى مناهج أساسية وأخرى فرعية،وأن هذه الأخيرة تصنف إلى عدة أنواع خاصة في مجال الدراسات القانونية .

وقد حاولنا دراسة أكثر المناهج إعتمادا في البحوث القانونية ،وبينا مبادئ كل منهج ،وعيوبه ومساوءه ،كما تعرضنا في الفصل الثاني لطرق جمع البيانات والمعلومات ،وفصلنا كل وسيلة منها بالتعرض لتعريفها ،وشروطها ومزاياها ،وعيوبها .

أما المبحث الثاني من الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه لتقنيات تقديم الإستشارة القانونية ،ومنهجية تحليل النصوص القانونية أو الفقهية ،ومنهجية التعليق على الأحكام القضائية لأن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في لفت انتباه المشرع إلى مواطن الخلل والضعف و التناقض في القوانين و الأنظمة السارية ،ليقوم بدوره بإجراء التعديلات اللازمة و الضرورية لتوحيد جملة القوانين و الأنظمة المعمول بها ،بما يضمن دستوريتها و تطابقها و انسجامها كمدخل أساسي لتجسيد مبدأ سيادة القانون و حفظ الأمن المجتمعي و تعزيز هيئة القضاء،وتوطين مبدأ استقلال القاضي ،وبناء دولة المؤسسات و القانون .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

إن هذا التحليل و التعليق لا يستهدف أي تجريح شخصي أو نقد سلبي ،بقدر ما ينطلق في مسعاه هذا من كافة الاعتبارات التي أجمع عليها فقهاء القانون و القضاء و الكامنة وراء تحليل النصوص القانونية ،والتعليق على الأحكام و القرارات القضائية .

إن مثل هذه التحليلات والتعليقات تشكل تعميقا و تطويرا للحوار القانوني الفكري الهام و الضروري لتوحيد المفاهيم القانونية ،و إثراء التجربة لكافة المنشغلين بالقانون من أساتذة و طلبة كليات الحقوق باعتبار أن التعرف على مناهج البحث العلمي ،وأدواته ،ومنهجية تحليل النصوص القانونية والفقهية ،والتعليق على الأحكام والقرارات القضائية يمكن الطالب من توظيف معلوماته التي اكتسبها في المحاضرات وذلك بالاستفادة منها في المسائل القانونية التي تعترض طريقه .

ومالم يكن الطالب ملما بمناهج البحث والتحليل ،وبأدوات البحث العلمي التي سبق التطرق إليها في الفصل الأول من هذه المطبوعة ، لن يتمكن من إدراك أساليب التحليل والتعليق التي تعتبر اللبنة المكملة للمفاهيم المتعلقة بمناهج البحث وأدواته .

ولهذا حاولنا في هذه المطبوعة أن نقدم للطلبة الجانب النظري الذي عليه أن يسبق الجانب التطبيقي الذي لا يكتمل بدونه حتى يكونوا ملمين بصور التحليل والتعليق ،وأن تكون لديهم أفكار عملية تجعل من معلوماتهم النظرية التي إكتسبوها في السداسي الأول قابلة للتوظيف عند مطالبتهم بتقديم إستشارة قانونية ،أو تحليل نص قانوني أوفقهي ،أو التعليق على حكم أو قرار قضائي حتى ولو كان صادرا من أعلى الأجهزة القضائية في الدولة .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

قائمة المراجع :

أولا : الكتب.

1- أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه ،الطبعة الخامسة ، وكالة المطبوعات الجامعية ،1979 .

2- أحمد غريب محمد عبد الكريم ،تصميم وتنفيذ البحث الإجتماعي ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،1983 .

3- أبو زيد محمود ، علم الإجتماع القانوني ، مكتبة غريب ، القاهرة ،1977.

4- الزغبي محمد أحمد ، التغيير الإجتماعي، الطبعة الثالثة ،دار الطليعة ، لبنان 1982 .

5- بدر الدين السباعي وعدنان حاموس ، المادية الديالیتیکیة ،دار الجماهير ،دمشق بدون تاريخ .

6- بدوي عبد الرحمان ، مناهج البحث العلمي ، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات ، الكويت ،1977.

7- بوحوش عمار / الذنيبات محمد محمود ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث ،الطبعة الثامنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .

8- بن قو أمال ،أبحاث في القانون الاجتماعي ،دار الأديب ،وهران ،2017 .

9- حسين أحمد رشوان ،العلم والبحث العلمي ،دراسة في مناهج العلوم ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،1982 .

10- الحسن إحسان محمد/الحسن عبد المنعم ، الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي ،دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،1982.

11-حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، الطبعة الثانية، دون دار ومكان نشر، 2003.

12- جمال سايس،الاجتهاد الجزائري في المادة الاجتماعية ،الجزء الثاني،الطبعة الأولى،2013.

13- خروع أحمد ،المناهج العلمية وفلسفة القانون ، الطبعة الرابعة ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2010.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

14- ذوقان عبيدات واخرون ، البحث العلمي : مفهومه وأدواته وأساليبه ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عمان ، 1983 .

15- رحيم يونس كروا العزاوي ،مقدمة في منهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى ،دار دجلة ،الأردن ،2008.

16- ريما ماجد ، منهجية البحث العلمي –إجابات عملية لأسئلة جوهرية ،مؤسسة بدريش إيبيرت ، بيروت ،2016.

17- رجاء وحيد دويدري،البحث العلمي –أساسياته النظرية وممارساته العملية، الطبعة الأولى ،دار الفكر المعاصر ، سوريا ،2000 .

18- ربحي مصطفى، أساليب البحث العلمي، دار الصّفا للنشر والتّوزيع، عمان، 2010 .

19- سمير نعيم أحمد ، المنهج العلمي في البحوث الإجتماعية ،الطبعة الرابعة ، مكتبة سعيد رأفت ،القاهرة ، 1987.

20- سامي عريفج واخرون ، مناهج البحث العلمي وأساليبه ، الطبعة الأولى ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان ،1987.

21- سيد احمد ميلود ، منهج البحث في الأحكام و التعليق عليها،مطبعة ايليت ، الرباط بالمغرب ،1990.

22- الشيباني عمر محمد التومي ،مناهج البحث العلمي ، الطبعة الأولى ، الشركة العامة للنشر والتوزيع ، لبنان، 1975.

23- شفيق محمد ، البحث العلمي – الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1985 .

24- شميمشم رشيد ، مناهج العلوم القانونية ،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر 2006.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

25- شروخ صلاح الدين ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،عنابة ،2010.

26- طه بدوي محمد ، الثورة بين الشرعية والحتمية ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،1971.

27- طه حميد العنكبي /نرجس حسين زاير العقابي ،أصول البحث العلمي في العلوم السياسية ،الطبعة الأولى، منشورات الإختلاف ، الجزائر ، 2015 .

28- صفاء الحافظ ،نظرية القانون الإشتراكي ،سلسلة الكتب الحديثة ، ،وزارة الإعلام العراق ،1976 .

29- الصباغ ليلى ، دراسة في منهجية البحث التاريخي ،مطبعة خالد بن الوليد ، جامعة دمشق ، 1979.

30- عامر إبراهيم قنديجلي ، البحث العلمي ، مطبعة عصام ، العراق ،1979 .

31- عبد اللطيف محمد العبد ، مناهج البحث العلمي ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،1979 .

32- عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الإجتماعي، الطبعة الثالثة ، المكتبة الأنجلو سكسونية ،القاهرة 1981.

33- عاقل فاخر ،أسسس البحث العلمي ، الطبعة الثانية ،دار العلم للملايين لبنان،1982.

34- على ضوي ،منهجية البحث القانوني ، منشورات كلية القانون ،جامعة ناصر ،1993.

35- عبيدات محمد، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، الأردن، 1995 .

36- عبد القادر شيخي ، قواعد البحث القانوني ،الطبعة الأولى ،بدون دار النشر ،1999 .

37- عبد النور ناجي، منهجية البحث القانوني مع تطبيق مناهج وأدوات البحث العلمي في الدّراسات القانونية والسياسية، مديرية النشر، عنابة، الجزائر،2003.

38- عبد الله العسكري ، منهجية البحث في العلوم القانونية ،دار النمير للنشر، 2004 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

39- عبودة عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية،الطبعة الثانية ، دار النمو، دمشق، 2004 .

40-عاطف علبي ، المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ،2006

41- عكاشة محمد عبد العالي،المنهجية القانونية ،منشورات حلبي الحقوقية،بيروت،2009.

42- عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي في ميدان العلوم القانونية والإدارية الطبعة السادسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2011 .

43- عمار عباس الحسيني ، ،منهج البحث القانوني و أصول اعدد البحوث و الرسائل الجامعة ،الطبعة الأولى، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2012 . 44- عمار بوحوش / محمد محود الذنيبات ، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الطبعة الثامنة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2016.

45- عبدة جميل غصوب ، المنهجية القانونية ، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2016.

46- عبد المنعم نعيمي، تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة و المختصرة، د.ط، دار بلقيس، الدار البيضاء-، الجزائر، د.س.ن .

47- غريب محمد سيد أحمد /عبد الباسط محمد عبد المعطي ، البحث الإجتماعي ، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية ،1975.

48- غناي زكية، منهجية الأعمال الموجهة في القانون المدني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

49- فاضلي إدريس،الوجيز في المنهجية و البحث العلمي ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2008.

50- فاطمة عوض صار،منهجية أسس ومبادئ البحث العلمي ،مطبعة الإشعاع الفنية،الإسكندرية،2009 .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

51- قنديلجي عامر إبراهيم ، البحث العلمي –دليل الطالب في الكتابة والمكتبة والبحث ، مطبعة عصام ، العراق ،1979 .

52- قضاة مفلح ، أصول المحاكمات و التنظيم القضائي ،الطبعة الأولى ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،عمان ،2008 .

53-كمال ايت منصور /رابح طاهير ، منهجية إعداد بحث علمي ، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع ،عين مليلة-الجزائر.

54- محمد غريب عبد الكريم ،البحث العلمي ، التصميم والمناهج والإجراءات المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ،1982.

55- محمد علي محمد ،علم الإجتماع والمنهج العلمي – دراسة في طرائق البحث وأساليبه ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ،1983 .

56- محمد شفيق، البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، 1985 .

57- مصطفى عبد الباقي ، الحكم القضائي في قاعدة الأحكام القضائية (النموذج) الطبعة الأولى ،جامعة بيروت لبنان ،2002 .

58- محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية ،الطبعة الثانية ،مطبعة المرجان ،مصر ،2011 .

59- نائل حافظ العواملة ، أساليب البحث العلمي-الأسس النظرية وتطبيقاتها في الإدارة، الطبعة الأولى ،بدون دار نشر ،1995.

60- نادية ابراهيم مصطفى المحروقي/ احمد محروس على ناجي، الوجيز في اعداد البحث العلمي القانوني، ط1، مكتبة القانون و الاقتصاد، الرياض،2012.

61- الهواري سيد ، الإدارة ، مكتبة عين الشمس ، القاهرة ،1975 .

62- هشام خالد،مفهوم العمل القضائي في ضوء الفقه والقضاء،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1990.

ثانيا : المحاضرات .

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

1)- بوذراع بلقاسم ، محاضرات في منهجية و مناهج البحث العلمي و تطبيقاتها في القانون ،موجهة لطلبة السنة الأولى بجامعة التكوين المتواصل : شهادة الدراسات الجامعية (قانون أعمال) معهد العلوم القانونية،قسنطينة ،2014-2015.

2)- رؤوف بوسعدية ،محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق،كلية الحقوق،جامعة سطيف،السنة الجامعية 2016/2015.

3)- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2017-2018.

ثالثا: المقالات .

1)- احمد العلمي، تقنية إعداد الأحكام و التعليق عليها ،مجلة العدالة ،العدد 1988،55.

2)- أمال احمد الغزايري، الحكم بالمعنى الفني الدقيق "دراسة تطبيقية ،مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ،العدد الثاني، 1990.

2)- بن قو أمال، التعليق على القرار رقم 157533 الصادر بالمجلة القضائية لعام 1997،العدد الثاني، وزارة العدل، الجزائر.

3)- ذبيح زهيرة، استقلالية السلطة القضائية، مجلة الدراسات القانونية ،العدد الأول المجلد الثالث ،2017.

4)-سلطان عبد الله مسعود، الدفع بالنظام العام، مجلة الرافدين، العدد 43، جامعة الموصل كلية الحقوق، العراق، 2010.

5)- الشيخ نسيمة، النظام العام والآداب العامة، مجلة الفقه والقانون، المغرب ،2012/06/15.

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفـــــــــهرس:

مقدمة 1
الفصل الأول: أنواع المناهج المعتمدة في إنجاز البحوث العلمية 3
المبحث الأول : ماهية المناهج العلمية 3
المطلب الأول: تعريف البحث العلمي..... 4

المطلب الثاني : تعريف مناهج البحث العلمي 5
المطلب الثالث : مميزات مناهج البحث العلمي..... 6
المطلب الرابع: تطبيقات مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية. 7
المبحث الثاني : تصنيفات مناهج البحث العلمي..... 9
المطلب الأول : ا لتّصنيفات ا لتقليدية للمناهج العلمية..... 10
الفرع الأول : المنهج التّحليلي والمنهج التّركيبي..... 10
الفرع الثاني: المنهج التّلقائي والمنهج العقلي التأملي 10
الفرع الثاني : تصنيف "ماركيز " 11
الفرع الثالث : تصنيف "جود" و"سكيتس " 11
المطلب الثالث : تصنيف المناهج إلى مناهج أساسية ومناهج فرعية. 12
الفرع الأول : ا لمناهج الأصلية. 12
الفرع الثاني : المناهج الفرعية..... 12
المطلب الرابع: أنواع المناهج العلمية في ا لعلوم القانونية..... 13
الفرع الأول: المنهج الاستدلالي 13
أولا: تعريف الاستدلال 13
ثانيا : مبادئ الاستدلال..... 16
ثالثا: أدوات الاستدلال..... 18
رابعا : عيوب ومزايا المنهج الاستدلالي 19
الفرع الثاني : المنهج الوصفي. 20
ثانيا : أهداف المنهج الوصفي..... 22
ثالثا : أسس المنهج الوصفي 23
رابعا : خطوات المنهج الوصفي..... 24
خامسا : أساليب البحوث الوصفية..... 24
الفرع الثالث : ا لمنهج ا لتحليلي 33

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفرع الرابع : المنهج التاريخي..... 34
أولا : تعريفه 34
ثانيا : عناصر ومراحل المنهج التاريخي..... 35
ثالثا : تقويم المنهج التاريخي 42
رابعا : تطبيق المنهج ا لتاريخي في ميدان العلوم القانونية 43
الفرع الخامس : المنهج المقارن 44
أولا : تعريفه 44
ثانيا : أشكال المنهج المقارن 45
ثالثا : صور المنهج المقارن..... 45
رابعا : تطبيق المنهج المقارن في مجال العلوم القانونية 46
الفرع السادس: المنهج الجدلي. 47
أولا : نشأة وتطور الديناميك 47
ثانيا : تعريف المنهج الجدلي 48
ثالثا : قوانين ومبادئ المنهج الجدلي 49
رابعا : خصائص المنهج الجدلي 50
خامسا : تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية والإدارية 51
الفصل الثاني: طرق جمع البيانات والمعلومات وتقنيات التحليل والتعليق 52
المبحث الأول: طرق جمع البيانات والمعلومات 52
المطلب الأول : طريقة البحث عن المراجع في المكتبات 53
الفرع الأول : التصنيف العام للكتب..... 54
الفرع الثاني : الفهاريس الموجودة في كل مكتبة 56
المطلب الثاني : الإعتماد على الدراسات المسحية 57
الفرع الأول : مراحل إختيار العينات 58
أولا : تحديد المجتمع الأصلي للدراسة..... 59

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

ثانيا : إعداد قائمة بأفراد المجموعات المحددة 59
ثالثا : تحديد حجم العينة 59
رابعا : إختيار عينة تمثل الجميع 60
الفرع الثاني : أنواع العينات 60
أولا : العينة العشوائية 61
ثانيا : العينة الطبقية 61
ثالثا : العينة التطبيقة التناسبية 62
رابعا : العينة المنتظمة 62
خامسا : العينة العرضية 62
المطلب الثالث : أدوات البحث العلمي 63
الفرع الأول : الملاحظة العلمية 63
أولا : شروط الملاحظة العلمية. 64
ثانيا : أنواع الملاحظة 65
ثالثا: مزايا الملاحظة العلمية 67
رابعا :عيوبها 67
الفرع الثاني : المقابلة 68
أولا : أنواعها 69
ثانيا : مزايا المقابلة 72
ثالثا: عيوب المقابلة 72
الفرع الثالث :الإستبيان. 73
الفرع الأول : مزاياه 73
المبحث الثاني : تقنيات التحليل والتعليق 75
المطلب الأول: تقنيات تقديم الاستشارة القانونية 75
الفرع الأول : تعريف الإستشارة القانونية 76

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفرع الثاني : صورها 77
الفرع الثالث : أطراف الاستشارة القانونية..... 79
أولا : المستشير. 79
ثانيا : المستشار. 79
الفرع الرابع : مراحل الاستشارة القانونية. 80
أولا : المرحلة التّحضيرية:..... 80
ثانيا : المرحلة التّحريرية. 82
المطلب الثاني : المنهجية المتبعة في تحليل النصوص القانونية والفقهية 83
الفرع الأول : المرحلة التحضيرية 85
أولا : التحليل الشكلي..... 85
ثانيا : التحليل الموضوعي..... 88
الفرع الثاني : المرحلة التحريرية 89
أولا : الخطة. 89
ثانيا : المناقشة 90
الفرع الثالث : أمثلة تطبيقية على كيفية التعليق على نص قانوني وفقهي 91
أولا : التعليق على نص قانوني 91
مراحل تحليل النص 92
المطلب الثالث : منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية 99
الفرع الأول : الإطار النظري للتعليق على الحكم أو القرار القضائي..... 100
أولا :مفهوم الحكم والقرار القضائي..... 100
ثانيا :ماهية التعليق على الأحكام القضائية 102
الفرع الثاني : المنهجية العلمية المعتمدة للتعليق على الأحكام والقرارات القضائية 105
أولا : المرحلة التحضيرية 107
ثانيا : المرحلة التّحريرية:..... 112

محاضرات الدكتورة سالمي نضال

الفرع الثالث : نموذج تطبيقي لمنهجية التعليق على القرار القضائي رقم 157533 115
ثانيا : المرحلة التحريرية 118
المقدمة 119
المبحث الأول:التنظيم القضائي في الجزائر : 119
التقاضي على درجتين كمبدأ عام: 119
التقاضي على درجة واحدة كاستثناء للمبدأ العام 121
المبحث الثاني:مدى علاقة التقاضي على درجة واحدة بالنظام العام : 122
دور المحكمة في إعمال مبدأ التقاضي على درجة واحدة: 123
الخاتمة : 123
الخاتمة 124
قائمة المراجع 126
الفـــــــهرس 133

محاضرات الدكتورة سالمي نضال